السلطة العمالية على وسائل الانتاج

بين التطبيق السوري والنظرية الاشتراكية

بوعلي ياسين



بوعلي ياسين

السلطة العمالية على وسائل الانتاج

في التطبيق السوري والنظرية الاشتراكية

دار الحقائق

المحتوى رقم الصفحة

الفصل الاول

حزب البعث والطبقة العاملة حتى عام ١٩٦٣

(قبل استلام السلطة)

١ ـ الموقف من العمال والفلاحين حتى عام ١٩٥٨

ثمة خطاب لميشيل عفلق في مهرجان جماهيري (عام ١٩٥٠) نشر بعنوان « العمال والمثقفون دعامتا النضال الاشتراكي » ، يقول فيه : « ان للبعث العربي دعامتين لا يستطيع ان يمشي الا بهما معا وهما الجناحان اللذان بهما ينهض ويحلق ، هما الطبقة العاملة والطبقة المثقفة ، ولا يحقق البعث العربي شيئا مذكورا الا بتعاون هاتين الطبقتين تعاونا مخلصا وثيقا » (١) . فهو يعتبر المثقفين طبقة مثلهم مثل العمال !.

وفي ٢٠ نيسان ، عقب الاطاحة بحكم حسني الزعيم والمباشرة بوضع دستور جديد للبلاد ، اصدر حزب البعث العربي بيانا طالب

(١) في : دراسات في الاشتراكية ، ص ١٩ .

فيه بأن : « .. تعتبر وسائل الانتاج الكبير ملكا للشعب ، وتديرها الدولة ، ـ تلغى الشركات والامتيازات الاجنبية ، وغيرها من رؤوس الاموال التي تستغل جهود المواطنين ، ـ تحدد الملكية الصناعية الصغيرة بما يتناسب مع المستوى الاقتصادي الذي يتمتع به بقية المواطنين ، ـ يشترك العمال في ادارة المعمل ويمنحون عدا أجورهم التي تحددها الدولة نصيبا من ارباح المعمل » (٢) · ويلاحظ القارىء ان هذه المطاليب متضمنة في دستور الحزب ·

وفي ٢٢ شباط ١٩٥١ عقدت مكاتب العمل في حزب البعث مؤتمرا عاما في حمص · وقد خرج المؤتمر بمقرارات أرادها كتعديلات للقانون ٢٧٩ لعام ١٩٤٦ ، كان أهمها : ـ النص على وجوب تاليف النقابات في مراكز الاقضية الى جانب مراكز المحافظات وشمولها لسائر المهن دون تقييدها بمهن تحددها السلطة ـ اعتبار النقابات ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومنع الحكومة من التدخل بشؤونها على ان تكون صلة دوائر العمل بها توجيهية بحته ، ـ الزام سائر العمال بالانتساب الى النقابات وعدم قبول استخدام عامل لم ينتسب الى نقابته ، ـ اشراك العمال بالهيئات الاقتصادية والبلدية والتمثيل المحلي وكذلك في مكاتب الاستخدام العام ، ـ منح النقابات حق عقد اتفاقات جماعية مع نقابات أرباب العمل ، ـ تقرير استفادة العمال بحسب درجاتهم من جزء من ارباح المعمل او المؤسسة بالنسبة لعمال الشركات المساهمة والمؤسسات التيتستخدم خمسة عشر عاملا فاكثر · وبخصوص الريف : ـ الاسراع بتنفيذ أحكام المادة ٢٢ من الدستور السوري المتعلقة بتوزيع أراضي أملاك

(٢) حول مشروع الدستور الجديد ، في : نضال البعث ، الجزء الثاني ، ص ٥٧ ·

الدولة الخاصة على الفلاحين ، ـ وضع تشريع للعمال الزراعـيين والفلاحين يضمن لهم كافة حقوقهم (٣) ...

نلاحظ في هذه المقررات : أولا ، انها تلزم العمال بالانتساب الى النقابات وهذا أمر غريب لا يتجاوب مع مصلحة الطبقة العاملـة ، يشتم منه القسر والوصاية .

ثانيا ، اهمال المطلب القديم بمشاركـة العمـال فـي ادارة المعامل .

ثالثا ، المطالبة بتحديد الاجور على الطريقة الرأسمالية الغربية الحديثة ، أي بعقود بين نقابات العمال وأرباب العمل ، بينمـا فـي الدستور طالب الحزب بتحديد الاجور عن طريق الدولة .

رابعا ، تنظيم أرباب العمل في « نقابات » (اتحادات) ، ومن الطبيعي ان يزداد ارباب العمل عندئذ على قوتهم قوة .

خامسا المطالبة بتوزيع امـلاك الدولة فقط على الفـلاحين المعدمين .

بخصوص الملاحظة الاخيرة : ورد في نشرة للحزب في ١٨ اب ١٩٥١ بعنوان « الفلاح وحزب البعث العربي » ان من مبادىء الحزب « ـ تصادر الدول العربية كل الاقطاعات التي لا يفلحها اصحابهـا بأنفسهم الان لان الارض ملك لمن يعمل بها . ـ توزع الدولة املاكها والاراضي المصادرة على الفلاحين . ـ يستطيع الفلاح ان يوسـع أرضه اذا كان قادرا على استغلالها وحده دون اسـتخدام انسان اخر . ـ تؤسس الدولة جمعيات تعاونية للفلاحين يعملون فيـها مشتركين ، ليسهل العمل ، ويزيد الانتاج . ـ وتقدم الدولة للفلاحين الالات والمساعدات المالية والفنية من مصرف رسمي خاص » (٤) .

....

(٣) نضال البعث ، الجزء الثاني ، ص ٩٨ ـ ١٠٢ .

(٤) نفس المصدر ، ص ١٢٤ .

وهذا يعني القضاء على الملكيات الكبيرة وتصفية أراضي أملاك الدولة لتقوم مكانها ملكيات صغيرة عصرية ، تفتح الابواب لتطور راسمالي في الزراعة والريف • وهكذا تقريبا كان فيما بعد الاصلاح الزراعي الذي بدأ في عام ١٩٥٨ وانتهى في عام ١٩٧٠ •

وفي « نداء من مكتب العمل العام في حزب البعث العربي الى العمال والفلاحين بمناسبة اول ايار عيد العمال العربي » (*) ، من نفس العام (١٩٥١) نجد تحيزا الى جانب العامل ومطالبة بتعويضات للعاطلين عن العمل او الذين يفقدون عملهم ، وبطبابة مجانية ، بمدارس لابناء العمال ، وبملاجيء عجزة وبدور سكن صحية • غير ان العامل الذي يقصده النداء هو كل من يعيش من عمله ، أيا كان هذا العمل : « فاول ايار ليس فقط عيد العامل وانما عيد الامة بكاملها ، لانه عيد العمل والانتاج عيد الاكثرية الساحقة من الشعب • فلا يجب ان يكون في مجتمعنا العربي مكان لغير « العامل » والمنتج ، لغير المجد والدؤوب الذي لا يعتمد : لا على ما وهبه الله من قوة وعزم وفكر لكسب عيشه الشريف » (٥) • فمفهوم « العامل » يختلف هنا عما نجده في القاموس الماركسي ، ولذلك يجب على من يدرس الفكر البعثي ان يتساءل دائما عن المقصود بكثير من العبارات التي يظنها واضحة او ذات معان واحدة متعارف عليها • العامل في القاموس الماركسي ليس هو كل من يعيش من عمله ، بل هو الذي لا يعيش الا ببيع قوة عمله • من هنا فان المفهوم البعثي يضم الراسمالي والعامل والحرفي والفلاح الغني وبياع اليانصيب ورئيس الجمهورية •

....

(*) لاحظ ان « عيد العمال العربي » هذا ليس سوى « عيد العمال العالمي » بالذات ! •

(٥) نضال البعث ، الجزء الثاني ، ص ١١٨ •

كما نلاحظ في النداء المذكور اعلاه نظرة الى بلاد الغرب كمثال يحتذي ، حتى ان المطاليب المذكورة آنفا جاء ذكرها بالاستناد الى المكاسب العمالية في تلك البلاد · فقد جاء في النداء : « وبينما العامل في بلاد الغرب ينعم في الحماية والرفاهية والسهر التام على شؤونه ، نجد عاملنا يتخبط في مشاقه ولا من يرنو اليه ولا من يقلق لقلقه ولا من يأمن له عوادي الاقدار · فأين التعويض الذي تدفعه الدولة للعمال الذين لا يجدون عملا او يسرحون ؟ (٦) ·· الخ هذا الموقف من الغرب يتناقض مع مناهضة الحزب المعلنة بشدة وباستمرار للاستعمار فهناك فصل قسري بين الاستعمار كوجه خارجي للغرب الرأسمالي ، وبين الوجه الداخلي المتمثل بالديمقراطية البورجوازية الشكلية التي كثيرا ما يجلها حزب البعث كما ان هناك غفلة او تغافلا عن الصراعات الطبقية الحادة التي تحكم الظروف الداخلية في هذا الغرب المبجل · وقد ورد في مؤتمر قومي مصغر لحزب البعث العربي عقد في تشرين الاول من عام ١٩٥٣ ، ان « النظام الامثل هو النظام الديمقراطي القائم على على التكتل السياسي ضمن احزاب عقائدية في جو حر ، وان النظام البرلماني على مساوئه القائمة خير من اية دكتاتورية عسكرية ، وان الواجب هو السعي لاصلاحه لا الكفران به وان ما أصاب النظام النيابي من فشل لم يكن لعيب فيه ولكن السبب اساءة تطبيقه وهو ما يمكن علاجه » (٧) · هذا الرأي لم يمنع الحزب طبعا ، لا سابقا ولا لاحقا ، من ضرب النظام الديمقراطي او تأييد بعض ضاربيه · انه التأرجح البورجوازي الصغير المحكوم بتقلبات الايام ·

هذا على الصعيد الحزبي الرسمي او على صعيد القيادة · اما لدى القواعد ، فلربما كانت المواقف تختلف في بعض الاماكن وبعض

(٦) المصدر السابق ·

(٧) نضال البعث ، الجزء الرابع ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ١٥ ·

الظروف . تقول احدى الكراسات البعثية : « كان الحزب في حلب مثلا يرفع شعار « الارض للفلاح والمعامل للعامل » في مظاهرات ١٩٤٩ المطالبة بتأميم شركة « الريجي » ، عندما أصر جلال السيد على ان هذا الشعار ليس بعثيا ، وقررت القيادة ان تتصل بقيادة فرع حلب ، لنهيها عن التورط في مثل هذه الشعارات ولكن قيادة فرع حلب ظلت مصرة على هذا الطرح الطبقي في مسيرتها النضالية » (٨) .

بعد هذا لنلق نظرة الى مواقف الحزب السياسية والفكرية تجاه الطبقة العاملة خلال فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ .

جاء في البيان الانتخابي للحزب بتاريخ ٢٤ ايلول ١٩٥٤ : لقد جعل الحزب هدفا له تامين العمل لجميع المواطنين وهو يطالب الان بـ :

١ ـ حماية العمال من استغلال وتعسف ارباب العمل وتحقيق الضمان الاجتماعي لهم .

٢ ـ اصدار قانون لحماية الفلاح يضمن له استقرارا في الارض وتوزيع املاك الدولة على الفلاحين غير المالكين .

٣ ـ تصنيع البلاد وتشجيع استثمار الرساميل الوطنية ومحاربة الرساميل الاجنبية » (٩) . ـ كما نرى ، عاد الحزب وقصر التوزيع على أراضي الدولة . لربما يـ ـد ذلك الى عدم اتفاق مجموع الحزب

---

(٨) الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي ، سلسلة التوجيه الحزبي رقم ٢ ، لجنة التوجيه الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بدون تاريخ ومكان نشر (جماعة ٢٣ شباط) .

(٩) نضال البعث ، الجزء الثالث ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٧٩ .

حول هذا المطلب، او الى ان هذه المطاليب ذات غايات انتخابية ، اي تكتيكية حسب الظروف · ويمكن ان يقال الشيء نفسه بخصوص المطاليب العمالية بالمشاركة في الادارة والارباح ، فلم تذكر في هذا البيان · وبصورة عامة لا نجد لدى حزب البعث فرقا واضحا بين الستراتيجية والتكتيك ، فكثيرا ما تخلط لديه المطاليب الانية مع الغايات النهائية دون ترجيح احداها على الاخرى ، او ـ كما تؤكد مقالة بعثية في عام ١٩٦٦ ـ « بقيت قضية الاشتراكية في الحزب لتحريك الجماهير واغرائها بالعطف عليه ، وان استطاع الحزب ان يكتل الجماهير حوله في فترة من تاريخه الا ان الاسلوب الذي مارسته عقلية اليمين القائدة فيه لم يمكنه من ربط هذه الجماهير بقضيتها ربطا مصيريا ، كانت البورجوازية تحاول ان تتصدى وتتعاون مع الحزب في طرح القضية القومية مستهدفة ابعاد الحزب عن ربط هذه القضية بالقضية الاشتراكية » (١٠) · واذن ، فلا استراتيجية اجتماعية ـ اقتصادية ثورية ، بل دعاية انتخابية تقوم على تبني مطاليب لصالح الشغيلة لا تتناقض مع النظام السائد ·

وان كان الحزب قد ركز على النضال المطلبي للطبقة العاملة والفلاحين عند توجهه اليهم ، فيبدو انه كان مع ذلك يتبنى الراي بربط النضال المطلبي مع « النضال السياسي » · نرى ذلك في خطاب لصلاح الدين البيطار في مهرجان عمالي اقيم في ٢ ايار ١٩٥٤ ، حيث قال : « واخيرا ، مسالة العمال والفلاحين والفئات المظلومة والمتالمة مسالة سياسية لا يكفي فيها توحيد النضال لغايات اقتصادية مهنية بحتة ، بل لا بد ان تسيروا كلكم ، العمال والفلاحون والطبقات الفقيرة والمظلومة والمتالمة ، وراء حزب سياسي يمثل

---

(١٠) حول الفردية والعقلية اليمينية في الحزب ، المصدر المذكور سابقا ، ص ١٦ ·

اهدافكم ومصالحكم ، لا بد من ان تربطوا مصيركم بمصير هـــذا الحزب الذي تجتمعون اليوم في مقره ، هذا الحزب الذي اكد ويؤكد لكم ان حرية الشعب ومجد الامة لا يمكن ان يضمنا ما لم يساهـم العمال والفلاحون والفئات المظلومة ، اي اكثرية الشعب الكادحة ، في تسيير دفة السياسة في بلادنا » (١١) ٠ هذا القول يختلف طبعا عن الراي الماركسي اللينيني المناهض لما سمي بـ « الاقتصادية » ٠ فالماركسيون يدعون الطبقة العاملة الى تقويض الدولة البورجوازية واستلام السلطة ، ويحاربون الاتجاه البورجوازي الشبه ماركسي (تحريفي) الذي يريد حصر نضال الطبقة العاملة بالنضال المطلبـي المقابل بالنظام الراسمالي السائد ٠ اما صلاح الدين البيطار فيريد من الطبقة العاملة السير وراء حزبه ، دعمه في الانتخابات والمشاركة في لعبة السياسة والحكم ٠ لذلك فمفهوم « النضال السياسي » لدى البيطار يختلف عن المفهوم الماركسي للنضال السياسي اختلافـــا جذريا ٠ ويثير الانتباه في خطاب البيطار طرحه لحزب البعث كقائد للطبقات الكادحة ٠ وسيكون لهذا الطرح اهمية خاصة في المستقبل القريب ٠

وفي عام ١٩٥٥ اصدر الحزب بمناسبة الاول من ايار ، « عيد العمال العرب » كما سماه ، بيانا اورد فيه : « ٠٠٠ وان تقويـــة صفوف العمال ومصلحة النضال الشعبي تقتضيان تعديل قانـــون العمل الحالي في نقاط هامة لم تعد متناسبة مع وعي العمال وازدياد مهماتهم ٠ هذه التعديلات هي التي تتعلق بتعريف العامل والغـاء التسريح التعسفي وحق التعويض مع الاستقالة ، وانشاء محاكـــم عمالية خاصة مستقلة بتشريعها ، وحماية القواد النقابيين والزامية الانتساب للنقابات ٠٠٠ » وفي ختامه يدعو البيان العمال الى الكفاح ضد الاقطاعية والراسمال الاجنبي والى الكفاح من اجـــل حقوق

(١١) نضال البعث ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٩ ٠

جديده مي قانون العمل (١٢) ٠ وليس في هذا البيان دعـــوة الى الكفاح ضد الراسمالية ٠ لكن في كتابات اخرى نرى الحزب يهاجمها ولو امعنا النظر في تلك الكتابات المهاجمة ، لتبين لنا انه يقصد بها الراسمالية الكومبرادورية وليس « الوطنية » ، او ان هجومه ليس الى درجة النفي ، انما لتلطيف الرأسمالية السورية وعصرنتها ٠

وفي أول حزيران ١٩٥٥ صدر بيان عمالي اخر عن مكتب العمل للحزب طالب فيه بقانون عمل جديد مستوحي مـــن « الاشتراكيـة العربية » ويقوم على المبادىء الستة التالية : « تعيين حـــد ادنى للاجور لمختلف الاعمال والمهن دون ترك ذلك الى اللجان التي اعتدنا منها المماطلة والتسويف والتحيز ، ـ منع التسريح بجميع اشكالـه الا عن طريق محاكم خاصة ، ـ اعطاء عطل اســـبوعية وسنويـــة ماجورة ، ـ حماية النضال النقابي واعطاء حرية الانضمام الـــى النقابات والزام أرباب العمل بالتعامل مع النقابات مباشرة ـ جعـل النقابة شخصية معنوية معترفا بها رسميا من قبل الدولة ومؤسسات العمل ـ الغاء جميع المواد التي تحظر على العمال او على النقابيين حرية الاعتقاد السياسي ، ومساواة العامل مع جميع المواطنين فـــي هذا الحق » (١٣) ٠ وجميع هذه المطاليب ، كما نلاحظ ، محققة او ممكنة التحقيق في نظام راسمالي عصري ، ولا تحتاج الى «اشتراكية عربية » لكي تصبح قانونا ، بل تكفيها « راسمالية اوروبية » ٠٠٠

ذلك هو كل او اهم ما صدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي في قضية العمال منذ انشائه حتى قيام الوحدة السورية المصريـة عام ١٩٥٨ ٠ وهو قليل ، كما نرى ، كما ونوعا ٠ وبالفعل كـــان

....

(١٢) نضال البعث ، الجزء الثالث ، دار الطليعـــة ، بيـــروت ، ١٩٦٤ ، ص ٩٧ ـ ٩٨ ٠

(١٣) المصدر السابق ، ص ١٢٦ ٠

الاهتمام الاعظم لحزب البعث في هـذه الفترة موجها لمجابهة « الخيانة » الوطنية للفئة الحاكمة ، أي : ضد الاستعمار وعملائه في سورية والوطن العربي ، مع الحياد الايجابي والوحدة العربية · ولم تكن هناك رؤية مسبقة لنظام اجتماعي جديد · وبخصوص الطبقة العاملة كانت هناك فقط مطاليب الى السلطة باصلاحيات اجتماعية ذكرنا اهمها · وهنا نلاحظ اهمال مطلب اشـراك العمال في ادارة المصانع بعد البيان الاول (١٩٥٠) ، اعتماد مبدأ قسر العمال على الانتساب الى النقابات (حتى أيار ١٩٥٥) ثم التراجع عنه (منذ حزيران ١٩٥٥) ، المطالبة باستقلالية النقابات عن الحكومة وحرية النضال النقابي (المطلبي) ومنح النقابيين حرية النشاط السياسي او الحزبي ·

ب ـ ابان الوحدة السورية المصرية

في شباط ١٩٥٨ قامت الوحدة السورية المصرية ، وحلت الاحزاب في الجمهورية الجديدة ، ومنها حـزب البعث العربي الاشتراكي ، بأمر من قيادته « وقد وافق الحزب بعدئذ على حل نفسه في سورية ، وذلك في مؤتمره القومي الثالث المنعقد في بيروت اواخر آب ١٩٥٩ ، كما ايد حكام الجمهورية العربية المتحدة · ثم عاد حزب البعث في اواخر اب ١٩٦٠ وادان في مؤتمره القومي الرابع قرار حل الحزب ، كما ادان حكام الجمهورية العربية المتحدة (١٤) ·

(١٤) القيادة القومية ، النشرة الدورية ، تشرين اول ١٩٦٠ ، في : نضال البعث ، الجزء الرابع ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ١٨١ ـ ٢١٩ · كذلك « مؤتمر قومي لحزب البعث » ، في المصـدر السابق ، ص ٩٠ ـ ٩١ · ايضا « بيان سياسي لقيادة الحزب » ، صادر عـن القيادة القومية في ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٥٩ ، في المصدر ذاته ، ص ١٠٥ ·

في الفترة الاولى من حكم الوحدة (حتى نهاية ١٩٥٩) صدر القانون ٩١ تاريخ ٥ ـ ٤ ـ ١٩٥٩ لاغيا وحالا محل قانون العمل رقم ٢٧٩ لعام ١٩٤٦ · وقد وجه البعثيون ـ فيما بعد ـ الى القانون الجديد النقد بسبب ما تتضمنه من الغاء حق الاضراب ، والتحريم على النقابات من الاشتغال بالمسائل السياسية وتخويل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حق حل النقابة في حالات معينة من جملتها التحريض على قلب نظام الحكم او كراهيته او الازدراء به او تحبيذ او ترويج المذاهب التي ترمي الى تغيير مبادىء الدستور الاساسية او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية (١٥) · وقد عبر المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمل في القطر العربي السوري في دمشق في ايلول ١٩٦٨ منتقدا اعطاء هذه الصلاحية للوزير بقوله : « وكذلك أعطى حق طلب حل النقابة لاتفه الاسباب ولو كان مجرد النقد للحكم ··· » (١٦) · في هذا المجال توجه نقد البعثيين كذلك الى القانون رقم ٨ لعام ١٩٦٠ ، الذي نص على انه « لا يحق لاعضاء الاتحادات النقابية واللجان النقابية ان يرشحوا انفسهم للانتخابات النقابية الا اذا انتسبوا للاتحاد القومي » · فقيل فيه : « ان هذا القانون لا مثيل له في العالم ولا حتى في اكثر الدول رجعية ومخالفة للحريات النقابية » (١٧) ·

....

(١٥) النقابيات ـ موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطن العربي والقطر العربي السوري ، مكتب الاعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث ، سلسلة الاعداد الحزبي رقم ٢ (١٩٦٨) ، ص ١١٦ ـ ١١٧ ·

(١٦) مقررات المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري المنعقد في دمشق من ١٧ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ الى ٢٠ ـ ٩ ـ ١٩٦٨، منشورات دائرة الثقافة والنشر في الاتحاد ، ص ١٧ ·

(١٧) المصدر السابق ، ص ١٨ ·

وقد ورد في احدى محاضرات المعهد النقابي المركزي بدمشق ، ان القانون ٩١ ـ رغم ما احتواه من نصوص متقدمة ـ لم يعط الطبقة العاملة اكثر بكثير مما اعطاه القانون السابق ، وخاصة فيما يتعلق بالتنظيم النقابي ، حيث سلب الحركة النقابية كثيرا من حقوقها ، دون ان يوفر لها الحماية اللازمة في ظل نظام متوجه نحو التحويل الاشتراكي . فقد الغى حق الاضراب ، وجعله جرما يعاقب عليه بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ، فاخل بذلك التوازن الموجود بين العامل ورب العمل ، كما حرم على النقابات الاشتغال بالقضايا السياسية (١٨) . وقيل في محاضرة اخرى للمعهد العمالي البعثي المذكور ، ان عهد الوحدة ـ رغم كل ذلك ـ كان عهد مكاسب بالنسبة للطبقة العاملة اذا قيس بالعهود السابقة ، فقد أمم عددا من الشركات والمصارف ولكن لم يتبع هذا التاميم الخطوات اللازمة للتحويل الاشتراكي ، ولذلك اقتصرت هذه الخطوة على نقل الملكية من يد البورجوازيين الى الدولة فقط (١٩) . والسؤال الذي تجب الاجابة عليه (فيما بعد) هو : هل كان التاميم بعد الثامن من اذار ١٩٦٣ من طبيعة اخرى ؟ .

ان هذه الانتقادات لحكم الوحدة بخصوص المسالة العمالية ذات اهمية كبيرة ، خاصة وانها صادرة عن جهة سياسية استلمت السلطة بعد ذاك ، واصبحت قادرة ـ نظريا ـ على تحقيق اهدافها وبالتالي

....

(١٨) شرح قانون التنظيم النقابي ٨٤ لعام ١٩٦٨ ، مجموعة محاضرات في المعهد النقابي المركزي بدمشق ، اب ـ ايلول ١٩٧٣ ، ص ٢ (توجيه طه). مسحوب على الحرير .

(١٩) الحركة العمالية في القطر العربي السوري ، مجموعة محاضرات في المعهد النقابي المركزي بدمشق ١٩٧٣ ، ص ٥٢ ـ ٥٣ (احمد عزيز) . مسحوب على الحرير .

تلافي الاخطاء او الانحرافات التي وجدتها في العهود السابقة ، على افتراض ان هذه الانتقادات لم تكن مزاودات تنافسية لكسب تأييد الجماهير · على اية حال لا يجوز النظر الى المواقف من القضايا العمالية معزولة عن المواقف السياسية ·

في « النشرة القومية » بتاريخ اذار ١٩٦٠ ـ « نشرة دورية سرية خاصة بالاعضاء فقط » (٢٠) ، صادرة عن القيادة القومية حدد الحزب بصورة مفصلة موقفه من حكم الجمهورية العربية المتحدة بعد استقالة وزرائه من الحكم وهجوم عبد الناصر على حزب البعث خطابيا · وهو موقف متوسط بين التأييد والتعاون المعلن في المؤتمر القومي الثالث وموقف الادانة المعلن في المؤتمر القومي الرابع · تقول النشرة، ان مقاييس الحكم الثوري هي ان يكون قوميا، شعبيا، اشتراكيا انقلابيا · وشعبية الحكم تتطلب « افساح المجال لجماهير الشعب لتنمية وعيها وتوسيع وتمتين تنظيمها عن طريق التنظيم النقابي للعمال والفلاحين والتنظيم الشعبي السياسي ، ودفعها للمشاركة في بناء الدولة ، ودعم اتجاهها الديمقراطي الشعبي ، ورسم سياستها القومية التقدمية وحمايتها ·· بواسطة المنظمات النقابية والشعبية والنيابية وحكم ديمقراطي يؤمن بالقيادة الجماعية » أن المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة يحاولون خنق النقابات العمالية والمهنية وتحويلها الى هيئات شكلية تابعة لمؤسسات الاستخبارات والدعاية » · ونقرأ في النشرة ايضا : « لقد صدرت تنظيمات تلغي حق الاضراب على جميع العمال والمهنيين ، وتشل بالتالي سلاح العمال في حماية حقوقهم ضمن التنظيم الراسمالي

(٢٠) في : نضال البعث ، الجزء الرابع ، ص ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٧٣ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ـ ١٤٦ ·

الذي ما يزال يطبع النظام الاقتصادي في الجمهورية العربية » ٠ واعلن المسؤولون « عن تحضير تنظيمات نقابية جديدة بمناسبة عيد الوحدة تتضمن تفتيت النقابات الى نقابات صغيرة متفرقة ووضعها تحت اشراف الاتحاد القومي ٠٠٠ وقد قدم العمال عرائض تبين وجهة نظرهم في صورة مشاركة العمال مع الحكومة بوضع تعديلات قانون العمل وبحرصهم على وحدة الحركة النقابية وتماسكها واستقلالها من اجل تدعيم اهداف الجمهورية والانسجام مع روح الثورة » ٠

وتدافع النشرة المذكورة عن فكرة الديموقراطية البورجوازية وعن النظام النيابي بقولها : « ومن الافكار الخطرة والبعيدة عن الواقع ، الادعاء بأن الديمقراطية (والتنظيم الحزبي) قد فرضها الاستعمار علينا ليفرقنا ، (وبالتالي يجب ان نستغني عن الديموقراطية ونتملص منها) ، فالواقع وتاريخ نضالنا في كل الاقطار العربية ، يؤكد ان الشعب قد انتزع التنظيم الديمقراطي من حكم الانتداب ومن الحكم الرجعي انتزاعا ، ودفع ثمن هذا التنظيم تضحيات ضخمة » ٠

وترى النشرة ، ان حكم الوحدة قد حقق خطوات تقدمية جدية بالاصلاح الزراعي ومشاركة الدولة براسمال الصناعات الكبرى الجديدة واشراف الدولة على التصنيع والتجارة ٠ لكن هذه الخطوات ، وان كانت وطنية وتقدمية وتؤدي الى تحرير الحكم من سيطرة الراسمال الخاص ، فهي تضمن ايضا استمرار استغلال الراسمال الخاص للشعب واستمرار تاثيره كقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية على الحكم ٠ « وان عدم وجود اساس عقائدي اشتراكي للحكم ، بل ومحاربة المسؤولين للاتجاه الاشتراكي الذي يؤدي الى الغاء الطبقية والاستغلال في المجتمع ، ودعوتهم « للتعاون بين الطبقات » ، ومحاربتهم للقوى الشعبية والتنظيم

النقابي ، يجعل الحكم يتجه نحو نظام « تعاوني » : ـ ينظم الاستغلال ويحميه بعد تخفيفه في ظل نظام فردي متين ، ـ يخدر الطبقة العاملة و زيف تنظيمها النقابي ويبعدها عن العمل السياسي » ٠٠٠ « ان ضمانات سير الخطوات الاصلاحية في اتجاه النظام الاشتراكي هي : أ ـ الاسس العقائدية الاشتراكية التي ترسم هذه الخطوات ضمن مخطط عام مرحلي للوصول الى الاشتراكية ٠ ب ـ الاعتماد (فعليا) على جماهير الشعب التي لها وحدهاارادة حقة ومصلحة حقيقية في السير نجو الاشتراكية ، وذلك بتنمية التنظيم النقابي والسياسي لهذه الجماهير وافساح المجال امامها للمشاركة الواعية في الحكم وفي رسم وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية » ٠

كانت قيادة حزب البعث تعتقد ان السلطة ستكون لها عن طريق الوحدة وعبد الناصر ، لكنها وجدت نفسها في ظل عبد الناصر وأجهزته متساوية مع اعدائها اليمينيين ، وان كانت قد تخلصت من أعدائها اليساريين ٠ وكما راينا في عهد الانقلابات العسكرية ، عاد حزب البعث الى معزوفة الديمقراطية (البورجوازية) ، والتي وافق في البداية على الغائها ، غير ان حكم الوحدة ، بدل ان يعود الى الديمقراطية البورجوازية ، اتجه في أواخر ايامه الى شد الخناق على الراسمالية وكذلك على الحريات العامة ٠ فقامت عملية تاميم واسعة ومن ضمنها اشراك العمال في سورية لاول مرة (جزئيا) في ادارة وسائل الانتاج ٠

ففي تموز ١٩٦١ صدرت ما تسمى بـ « القرارات الاشتراكية » التي انكت الصراع بين نظام عبد الناصر والطبقة الراسمالية التقليدية في سورية ، صراعا أدى الى حدوث الانفصال بين سورية ومصر ، بعد التحالف والتعاون ـ ظاهريا من قبل الرجعية السورية ـ الذي بدأ مع قيام الوحدة ٠ وبموجب القرارات « الاشتراكية »

المذكورة جرى بالقانون رقم ١١٧ تاريخ ٢٠ ـ ٧ ـ ١٩٦١ التاميم الكامل لجميع المصارف وشركات التامين ولثلاث شركات صناعية كبيرة ، هي : الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية) ، شركة معامل الشهباء للمغازل والمناسج ، والشركة العربية لصناعة الاخشاب ، كما تمت بالقانون رقم ١١٨ تاريخ ٢٠ ـ ٧ ـ ١٩٦١ مشاركة الدولة بنسبة ٥٠ بالمئة من ملكية اثنتي عشرة شركة ، على ان تتخذ هذه الشركات شكل « الشركة المساهمة » ٠ وجرى كذلك بموجب القانون رقم ١١٩ تاريخ ٢٠ ـ ٧ ـ ١٩٦١ اشراك الدولة بالملكية (تاميم جزئي) بنسب مختلفة « عن طريق تحديد سقف ملكية اي مساهم في الشركات المشمولة بهذا القانون ، وعددها اثنتا عشرة شركة اخرى ، تحديد السقف بمبلغ مئة (١٠٠) الف ليرة سورية ٠ وتنص القوانين الثلاثة المذكورة على ان تؤدي الدولة قيمة المؤممات بموجب سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول في سوق المال ٠

ان دراسة بسيطة لهذه القرارات « الاشتراكية » تبين انها لم تكن اكثر اشتراكية من التاميمات التي جرت وتجري في البلدان الراسمالية الصناعية ، عندما تفرض هذا التاميم ظروف التطور الراسمالي والاوضاع الاقتصادية او المصلحة الاستراتيجية للدولة المعنية ٠ ثم ان مبداي التاميم الجزئي والتعويض على اصحاب رؤوس الاموال يشيران الى الاتجاه نحو التعايش والتعاون بين راسمالية الدولة والراسمالية التقليدية ٠

على اية حال لم يشرك حكم الوحدة العمال في ادارة هذه الشركات المؤممة ، انما اشركهم فقط في ادارة الشركات المملوكة كليا من قبل القطاع الخاص فالقانون رقم ١١٤ تاريخ ١٩ ـ ٧ ـ ١٩٦١ نص على ان لا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة اية شركة او مؤسسة

على سبعة ، مـــن بينهم عضوان منتخبان عـــن الموظفين (يقصد « المستخدمين ») والعمال ، احدهما عن الموظفين والاخر عن العمال، وتكون العضوية لمدة سنة واحدة تبدا من أول تموز ٠ وفي القانـــون رقم ١٣٧ تاريخ ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٦١ وتعديله بالقانون رقم ١٥٤ تاريخ ٢٩ ـ ٨ ـ ١٩٦١ تقرر ان تشكل مجالس ادارة الشركات المساهمة من سبعة اعضاء على الاكثر ، اثنان منهما ينتخبان عن المستخدمين والعمال طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ ، والخمسة الباقون تنتخبهم الجمعية العمومية للشركة ،واحد من هؤلاء الخمسة على الاقل وثلاثة على الاكثر من بين مديري الشركة او مديري الاقسام فيها ٠ امـــا اذا كانت الدولة او احدى الهيئات او المؤسسات العامة مساهمة في رأسمال الشركات المذكورة ، فـــان اعضاء مجلس الادارة يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشـــيح رئيس مجلس ادارة الهيئة او المؤسسة العامة التي تتبع لها (اداريا) الشركة المعنية ، او بناء على ترشيح الوزير المختص بالنسبة للشركات التي لا تتبع هيئات او مؤسسات عامة ٠

يقول العقيد بياسي (٢١) ، انه في تاميمات ١٩٦١ « ٠٠٠ لـــم يرد نص صريح على تمثيل العمال في مجالس الادارة وذلك سواء في قوانين التاميم او في القوانين اللاحقة ، وان كانت الفكرة السائدة هي الاعتماد على عناصر المشروع المؤمم نفسه في المساهمة فـــي الادارة سواء عن طريق اخذ مشورتهم او اشراكهم الفعلـــي فـــي الادارة » ٠ حقا ، فقد كان اشراك العمال في الادارة مقصورا على الشركات المســاهمة للقطاع الخـــاص ٠ وقـــد اخطا خير الديـــن

(٢١) محمد فائز بياسي : المشاريع المؤممة في القانـــون السوري والمقارن (اطروحة دكتوراه) ٠ دمشق ١٩٦٩ ، ص ٥٣٦ ٠

حسيب (٢٢) ، عندما قال في معرض حديثه عن مساهمة العمال في الاداوة في سورية ايام الوحدة : « وهكذا يلاحظ ان اشتراك العمال والموظفين في مجالس الادارة شمل جميع انواع الشركات والمؤسسات ، كما شمل القطاعين العام والخاص ، ولم يشمل القطاع الصناعي لوحده بل شمل جميع القطاعات الاقطاعية » ٠ وقد وقع الكاتب في هذا الخطأ لعدم تنبهه الى أن القانون ١٣٧ قد حل محل القانون ١١٤ في مجال مشاركة العمال في مجالس الادارة ٠ ويؤكد خير الدين حسيب ، ان المشاركة العمالية في الادارة لم تتم على صعيد الواقع ، ويعزي ذلك الى الانفصال : « ونص القانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ (المادة الاولى) على ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهما ٠ الا ان هذا القرار لم يصدر ، اذ بعد اكثر من شهرين بقليل (ايلول ١٩٦١) من صدور القانون حدث الانفصال في سوريا وذلك قبل ان تتاح فرصة صدور الاجراءات اللازمة لوضع القوانين الخاصة بمشاركة العمال في مجالس الادارة في سوريا موضع التنفيذ » (٢٣) ٠

عندما صدرت « القرارات الاشتراكية » المذكورة لحكومة الوحدة أعلنت القيادة القومية لحزب البعث في ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٦١ تأييدها لهذه الخطوات ، مطالبة في الوقت ذاته بتهيئة الشروط الديمقراطية للمحافظة على هذه المكاسب (٢٤) ٠ وقد جاء في نشرة دورية للقيادة

(٢٢) خير الدين حسيب : مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي دراسة مقارنة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٩٨ ٠

(٢٣) المصدر السابق ، ص ٩٨ ـ ٩٩ ٠

(٢٤) راي الحزب في القرارات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة ، في : نضال البعث ، الجزء الرابع ، ص ٢٤٧ ٠

القومية في آب ١٩٦١ : ان اشـــتراك العمال فـــي مجالس ادارة الشركات وفي ارباحها بنسبة ٢٥٪ امر صحيح · ولكن نظام الحكم الحاضر الذي قتل الروح النقابيـــة سيجرد هـــذه العملية مـــن مضمونها · فعندما تفقد الحرية النقابية وتبقى سيطرة الدولـــة كاملة لن يكون ممثلو العمال في اية انتخابـــات تجري تحت تأثير المخابرات والمباحث الا ممثلين للسلطة · لذلك تتضح قيمة الحريـــة النقابية للعمال ، وعليهم اليوم ان يعملوا اكثر من اي وقت مضى على تحقيق حرية العمل النقابي · ولان هذه الحرية مفقودة ، فنتيجة هذه العملية احكام سيطرة الدولـــة على جميع المؤسسات » · وتتابـــع النشرة المذكورة : « ان اشراك العمال في مجالس ادارة الشركات وفي الارباح حق لهم وامر طبيعي ، وطبق في بعض البلدان حتـــى الراسمالية منها، وكان دوما من المطالب الملحة للحركة العمالية في بلادنا · وتظهر نتائجه الخيرة في جو مـــن الحريـــة السياسـية والنقابية ، اما في ظل النظام القائم فسيؤدي الى هضم القـادة النقابيين من قبل السلطة وتفتيت وحدتهم وعزلهم عـــن قاعـدتهم النقابية · بينما تكون هذه المشاركة فـــي بلد يتجه نحو الاشتراكية ويتمتع عماله بالحرية النقابيـــة مساهمة جديـــة في تحقيق خط التنمية وتقوية فعاليتها » (٢٥) ·

·

لقد كان حزب البعث في الفترة الثانية (منذ ١٩٦٠) من عهـد الوحدة وبعدها يهاجم في نظام عبد الناصر الفردية والبوليســية والبيروقراطية ويطالب بالحريات الديمقراطية وخاصـــة بحريـــة الاحزاب (التقدمية) والتنظيمات الشعبية والنقابية · لكن الحـزب

(٢٥) حول القرارات الاشتراكية ـ صدى التدابير الاقتصادية المتخذة اخيرا في الجمهورية العربية المتحدة ، في : نضال البعث ، الجزء الرابع ص ٢٤٩ ·

في نفس البيان الذي يطال فيه بحرية الاحزاب وحرية التنظيمات النقابية واستقلالها عن السلطة ، يؤكد على دوره القيادي « للجماهير كحركة شعبية ثورية » وعلى دوره القيادي في حمايـــة الوحـــدة وانمائها (٢٦) ٠

وهناك دراسة صادرة عن مكتب الثقافة والدراسات في حزب البعث (١٩٦٥) تنقد القوانين الاشتراكية الناصرية ، غير انهـــا تزعم بان هذه القوانين قد قررت مبدأ اشتراك العمال في مجالـس الادارة ، دون ان تنتبه او تشير بصراحة الى ان الشركات التـــي تساهم فيها الدولة غير خاضعة لهذا المبدأ ٠ ان عدم الاشارة الـى ذلك يسيء الفهم طبعا ، خاصة وان جميع الشركات ذات الاهمية في الاقتصاد السوري وقتذاك قد تأممت كليا او جزئيا بموجب القرارات الاشتراكية الناصرية التي تتحدث عنها الدراسة البعثية المذكورة ٠ مع ذلك سوف نعيد هنا تسجيل مقتطفات من هـــذه الدراسة ، نظرا لندرة الكتابات التي تعبر عن راي حزب البعث حتى ذلـــك الوقت بشكل ملموس في موضوع « الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج »، مع العلم ان الراي التالي متاثر بجو الخصام بين حزب البعث وعبد الناصر الذي خيم على الساحة العربية آنذاك ، ولهذا العامل المؤثر طبعا دلالته الهامة ايضا (٢٧) :

« اذا عدنا الى قوانـــين التاميم في تموز ١٩٦١ التي استهدفت الحد مـــن نفـــوذ البورجوازية الكبيرة وتفكيكها بغرض الاطلاع

....

(٢٦) بيان حزب البعث العربي الاشتراكي عن تجربة الوحدة ، صادر عـــن القيادة القومية ، شباط ١٩٦٢ ، في : نضال البعث ، الجزء السادس ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٥٦ ، ٤٧ ٠

(٢٧) اتجاه السياسة الاقتصادية الجديدة للحكـــم في الجمهورية العربية ، في : المناضل ، العدد الثاني ، كانون الاول ، ص ٢ ــ ٤ ٠

على كيفية الاشكال الجديدة لادارة القطاع العام المتوســـع فجاة ، فاننا سنشعر بخيبة امـل بسبب انعدام اهتمامها بتنظيم الهيئات المختلفة اللازمة لادارته ولاحلال الاطارات الجديدة محل الاطارات البورجوازية ··· يجب ان يضاف الى ذلـــك انـــه على مستوى المنشاة (الشركة المؤممة ، الوحدة الانتاجية) نص قانون ١٩ تموز ١٩٦١ على تحديد تاليف مجلس الادارة من سبعة اشخاص كحـد اعلى ، بينهم ممثل عن المستخدمين واخر عن العمال ، ينتخبهما زملاؤهما في المنشاة ··· ان نقل ملكية اهم وسائـــل الانتاج الى الدولة يستوجب ان يصاحبه تغيير جذري فـــي الاسلوب التقليدي لادارة المنشات المؤممة المختلفة الانواع · ان هذا التغيير الجذري لم يحصل في القطر المصري ، لا لان العناصر الادارية القديمة صاحبة الامتياز والمصالح لم تبعد بكاملها فحسب ، بل لان عـــدم وضوح التنظيم الاداري الجديد والاعتماد على عدد من الموظفين الاداريين والفنيين التقليديين قد هيأ الظروف لانتقال التقاليد البيروقراطيـــة بكاملها الى ميدان الادارة الاقتصادية » ·

ثم ينتقل البحث الى نقد الصيغ الجديدة للادارة الاقتصادية في الاقليم المصري المقررة في تشرين الاول من عام ١٩٦٥ : « اذا عرفنا ان مجلس المؤسسة العامة ومجلس ادارة المنشاة والمدير هم مـــن العناصر التي يتم تعيينها ، واذا عرفنا ان مجالس ادارة المنشآت - الشركات - لا تحوي الا ممثلا عن المستخدمين وممثلا عن العمال ، فنستطيع ان نستنتج ان مسؤولية ادارة عمليات الاقتصاد المؤممة تناط بالطبقة البيروقراطية اكثر فاكثر وتبتعد عن اشـــراك الطبقة العاملة في التقرير والبت والادارة · وهكذا فاننا مسوقون لان نعتبر السياسة الجديدة في هذا الميدان ليست تجديـــدا بـــل استمرار للاتجاهات التي تتبعها سياسة الحكم فـــي القطر المصري بالاعتماد على بيروقراطية الدولة التي طبقت الآفاق شهرة تفسخها وفسادهـــا المتوارث » ·

انه نقد قوي مدعوم لا يسعنا الا تأييده من حيث المبدأ · وسوف نرى في الفصل القادم ان التنظيم الاداري في الاقتصاد السوري لم يكن وقتذاك (١٩٦٥)في وضع افضل ، بل ولا يختلف عن التنظيم المصري من حيث الجوهر ·

ج ـ بعد الانفصال ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ ·

لم تكن الطبقة العاملة السورية مؤيدة للانفصال عن مصر ولا بعودة سلطة الراسمالية التقليدية الى البلاد · ولكن يبدو ان البورجوازية السورية « لم تنس شيئا وتعلمت قليلا » فكان اول ما قام به حكم الانفصال هو اصدار المرسوم التشريعي رقم ١٢ تاريخ ٥ ـ ١٠ ـ ١٩٦١ ،وبمقتضاه الغى القرارات بالقوانين ١١٤ و ١٢٧ و١٥٤ لعام ١٩٦١ ، ورفع عدد اعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة من سبعة (بموجب القانون ١١٤) الى تسعة · وفي القانون رقم ٢ تاريخ ١٨ ـ ٢ ـ ١٩٦٢ رفع حكم الانفصال التأميم عن الشركات المساهمة الصناعية المشمولة بأحكام القوانين ١١٧ ، ١١٨، ١١٩ لعام ١٩٦١ ، باستثناء المطاحن · لكن من جهة اخرى اشرك هذا القانون العمال والمستخدمين في ادارة الشركات المساهمة ، فنصت المادة الثانية على ان « يمثل العمال والمستخدمون في مجالس ادارة الشركات المساهمة بعضوين على ان لا يتجاوز عدد اعضاء المجلس الممثلين للمساهمين والعمال والمستخدمين سبعة والا يقلوا عن خمسة » ·ونص هذا القانون (المادة الاولى ـ الفقرة الاولى) على ان تتخذ كل منشأة صناعية قائمة بتاريخ نفاذه وغير المشمولة بالتأميم ويبلغ راسمالها مليونين ونصف المليون ليرة سورية فما فوق شكل شركة مساهمة · وبالمرسوم التشريعي رقم ١٢ تاريخ ٢٨ ـ ٥ ـ ١٩٦٢ قرر حكم الانفصال رفع التأميم عن المصارف وتعريبها (اذا كانت اجنبية) ، باستثناء بنك مصر وبنك القاهرة

اللذين اعيد تاميمها واشراك المستخدمين بعضوين في مجالس ادارة هذه المؤسسات المصرفية ، شريطة الا يتجاوز عدد الاعضاء سبعة والا يقل عن خمسة (المادة ١٥ ـ الفقرة ٣) . في نفس الوقت لجأ حكم الانفصال الى اشراك العمال والمستخدمين في ارباح الشركات الصناعية المساهمة والمصارف (بمقدار ٢٥ بالمئة) ، والى تمليكهم جزءا من اسهم هذه المؤسسات الاقتصادية .

وكان حكم الوحدة قد اصدر في ١٩ ـ ٧ ـ ١٩٦١ القانون رقم ١١٢ القاضي بتنظيم توزيع الارباح في الشركات والمنشآت بالاقليم السوري ، فأعطى العمال والموظفين لاول مرة في تاريخ سورية ٢٥ بالمئة من ارباح الشركات والمنشآت ، ١٠ بالمئة من هذه الارباح مباشرة للعمال والموظفين و ١٥ بالمئة كخدمات اجتماعية وسكنية . وقد حافظ حكم الانفصال على هذا القانون بالنسبة للشركات المساهمة ، وجعل بالمرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ٢ ـ ١٠ ـ ١٩٦١ كامل الحصة من الارباح تذهب مباشرة للعمال والمستخدمين ، وذلك ابتداء من اول عام ١٩٦١ .

يعلق العقيد بياسي على اشراك العمال بالملكية الراسمالية من قبل حكم الانفصال بقوله : وتهدف هذه الفكرة الى ربط المصالح العمالية بمصلحة « الطبقة الراسمالية للحيلولة دون تطور الوعي العمالي باعادة التاميم » (٢٨) . حقا ، فالمشاركة بالملكية طريقة برجوازية عصرية لمجابهة الطبقة العاملة المتنورة والمنظمة لتشويه وعيها والتفريق بين صفوفها ، فتحاول البورجوازية على هذا الطريق تمويه الانقسام الطبقي للمجتمع واخفاء الطابع الاستغلالي لنظامها بما يدعى « راسمالية الشعب » ، مدعية ان بامكان كل افراد الشعب

---

(٢٨) بياسي ، ص ٣٦ .

ان يصبحوا راسماليين · وهي طريقة مقتبسه اغلب الظن ، عن البلدان الراسمالية في اوروبا الغربية ، حيث آتت ثمارها · لكن الى متى ؟ · انه تساو شكلي يخدع العمال عند نقص الوعي ولفترة محدودة · اما المشاركة بالارباح فتهدف ، اولا ، الى زيادة شدة العمل ، اي « تهويج » العمال لزيادة الجهد المبذول خلال نفس فترة العمل وبالتالي استنزاف قدراتهم العضلية والعصبية والعقلية · وتهدف ، ثانيا ، الى خلق وعي خاطىء لديهم بأن مصلحتهم هي مصلحة الراسمال ·

ويتحدث خير الدين حسيب عن مدى تطبيق المواد القانونية المتعلقة بمشاركة العمال في الادارة ايام الانفصال قائلا : « وقد تبين من البحث الذي اجري حول نتائج تطبيق هذه القوانين خلال تلك الفترة ، ان التطبيق تم اثناء فترة الانفصال بكل ما صاحب هذه الفترة من اختلاطات اجتماعية وسياسية وما صاحبها من عدم استقرار في العلاقات الصناعية والعمالية ، ومن طغيان اصحاب الاعمال خلال تلك الفترة بعد الانفصال · وقد قوبلت مساهمة العمال في مجالس الادارة بعداء واضح من قبل اصحاب العمل الذين شملهم القانون في القطاع الخاص · كما كانت هناك حالات اقدم فيها اصحاب العمل على فصل بعض ممثلي العمال من اعمالهم تخلصا من وجودهم في مجالس الادارة » (٢٩) ·

في مجال التنظيم النقابي اصدر حكم الانفصال في

---

(٢٩) خير الدين حسيب ، ص ١٠٢ · يؤكد ذلك ايضا تحقيق في « الاقتصادي العربي » العدد ١١ ، تاريخ ٢ ـ ٤ ـ ١٩٦٢ ، ص ٣ ، بعنوان « من تجاربنا في تطبيق الاشتراكية ـ اضواء على تجربة تمثيل العمال والمستخدمين في مجالس ادارات الشركات · ويذكر في التحقيق انه مر على التجربة احد عشر شهرا ·

٢ ـ ٧ ـ ١٩٦٢ المرسوم رقم ٥٠ ، وفيه ـ كما جاء في المؤتمر العمالي الخامس عشر ـ تابعت السلطة الانفصالية « الخط الرجعي الذي كان سائدا في القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، وتمسكت بالقيود الواردة فيه ضد استقلال النقابات وحرياتها · كما انها نفذت مخطط اعداء الطبقة العاملة ، هذا المخطط الذي رمى الى تجزئة الحركة العمالية ، ومنعها من تركيز قواعدها وابقائها بعيدة عن بعضها ومتفرقة ليسهل على الرجعية ضربها في أي وقت · كما ان المرسوم ٥٠ الغى اللجان النقابية ، على الرغم من ان بقاءها ضروري لانها هي صلة الوصل بين النقابة وعمال المؤسسة · وكان الهدف من ذلك ان تبقى الساحة في المؤسسة فارغة لرب العمل · كما ان الرجعيين اضافوا قيدا جديدا للطبقة العاملة بأن اعطوا لمجلس وزرائهم الحق في حل النقابات او الاتحاد او لوزير العمل الحق في تعيين مكاتب جديدة · وهذا العمل مخالف لاتفاقية الحريات النقابية رقم ٨٧» (٣٠) الدولية ·

غير ان أساليب البورجوازية ، القامعة منها والراشية ، لم تنفع حكم الانفصال طويلا ، فبعد سنة ونصف قامت حركة الثامن من اذار ١٩٦٢ وقضت عليه ، واقامت دولة البعث · فلنر ما قام به الحكم الجديد في ميدان مشاركة العمال في ادارة الاقتصاد الوطني ! قبلئذ سوف نتبين موقف حزب البعث من الانفصال والنظام الراسمالي الذي قام على اثره ·

اختلف البعثيون في موقفهم من الانفصال ، مع انهم كانوا ضد نظام عبد الناصر وحكم الوحدة منذ سنة ونيف · وقد ايد بعض قادة الحزب الحركة الانفصالية وعارضها البعض الاخر · اخيرا كان

(٣٠) مقررات المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمال ··· ، ص ٢٠ ·

الاتجاه العام معارضا للحكم الانفصالي ، لكن التعاون معه من قبل بعض القيادات البعثية لم يؤد الى نتائج تنظيمية حزبية حتى المؤتمر القومي الخامس في حمص في ايار ١٩٦٢ · بعد هذا المؤتمر فصل الحوراني وجماعته بسبب موقفهم المتشنج من الوحدة ومن نظام عبد الناصر · وفي الحقيقة لم يكن للحزب حتى ما بعد اذار ١٩٦٣ اي وجود رسمي في سورية · انما كان في المجلس التأسيسي والنيابي (الانفصالي) كتلة برلمانية من البعثيين سمت نفسها « الكتلة الاشتراكية العربية » مؤلفة من ١٨ نائبا بزعامة الحوراني (*) · وقد قدمت هذه الكتلة في ١٣ ـ ١ ـ ١٩٦٢ بيانا ردت فيه على بيان وزارة معروف الدواليبي الانفصالية ، حجبت به الثقة عن هذه الوزارة ·

من هذا البيان نقتطف الاشياء المتعلقة بالطبقة العاملة (٣١) ، وهي مطالب يلح اعضاء الكتلة على تحقيقها :

« اولا ـ تمتع العمال بحرياتهم العامة والسياسية ·

---

(٣١) بيان الكتلة مطبوع في كراس في مطبعة الجمهورية بدمشق ، انظر ص ٢٦ ـ ٣٢ · وهو منشور في مذكرات المجلس التأسيسي والنيابي ، الجلسة الثانية في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٢ ، الجريدة الرسمية ، القسم الثالث ، العدد ٤ ، تاريخ ٢٥ ـ ١ ـ ١٩٦١ ، ص ٦١ ·

(*) يؤخذ من كلمة ميشيل عفلق في المؤتمر القومي الثامن بتاريخ ٢٢ ـ ٤ ـ ١٩٦٥ ان سبب الخلاف والقطيعة مع الحوراني وجماعته هو الموقف من التحضيرات للقيام حركة ضد الانفصال (جرت بعدئذ في ٨ اذار ١٩٦٣) لقد كان جناح الحوراني يخشى من عودة عبد الناصر اثر نجاح حركة كهذه ·

« ثانيا ـ احترام الحريات النقابية وخاصة حرية التنظيم النقابي ·

« ثالثا ـ الغاء التسريح التعسفي وابعاد شبح المجاعة والتشرد عن العمال ، واعادة العمال المسرحين بسبب الحكم البوليسي (يقصد « حكم عبد الناصر » ـ ب· ع·) وخاصة النقابيين منهم ، أولئك الذين لا ذنب لهم الا انهم وقفوا في احلك الظروف مدافعين بشجاعة وحزم عن سلامة التنظيم النقابي وعن حرية العمال

« رابعا ـ اعطاء العمال حق الاضراب للدفاع عن حقوقهم المشروعة ، هذا الحق الذي اعترفت به جميع الدول المتخلفة والحديثة ما عدا عشر دول في العالم كله وضعها المؤتمر الدولي العام في قائمة سوداء ·

« خامسا ـ توفير العطلة الاسبوعية الماجورة ·

« سادسا ـ تعديل قانون العمل الحالي بشكل يحول دون التمركز الهرمي والتشتت النقابي واعادة الانتخابات النقابية على أسس تشريعية جديدة بعد ان حل القانون الاتحاد القومي فاصبح لزاما ان تحل فروعه التي قامت لتزييف التنظيم النقابي واضعاف الحركة العمالية ·

« سابعا ـ استثمار أموال التامينات الاجتماعية في المشاريع الانتاجية لصالح العمال ولرفع مستواهم المعاشي ·

« ثامنا ـ توفير الضمان الصحي وضمان العجز للعمال ·

« تاسعا ـ اشراك العمال فعليا في ادارة المؤسسات والمعامل المؤممة وغير المؤممة ·

« عاشرا ـ توزيع الارباح التي نصت عليها القوانين فعليا على العمال » ·

اما بالنسبة للفلاحين فيحذر البيان المذكور ـ وهو يقدم بعض التنازل ـ الحكومة من المساس بمكاسب الفلاحين التي تحققت لهم في (عهد الثورة) : « لقد كنا نفهم ان يعاد النظر بمسألة دفع الثمن (ثمن الاراضي المستولي عليها بالاصلاح الزراعي ـ ب٠ع٠) وقصر مدته بعد ان أعفى القانون الفلاحين من دفع نصفه ، اما ان يمس حق الفلاحين حتى في الاراضي التي صدر بها قرار للاستيلاء ، فاننا لا نسمح ولا نعلن رفضها فحسب ، وانما نوجه تحذيرنا بوضوح واخلاص ٠٠٠ »ويطالب البيان بمتابعة توزيع اراضي الاصلاح الزراعي ، وكذلك بانتزاع اراضي املاك الدولة من المتنفذين الاقطاعيين وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين المحرومين ٠ الى جانب ذلك يطالب بيان الكتلة الاشتراكية العربية بتقديم مشروع قانون يحمي الفلاحين من التفسير الجائر للمادة ١٧٢ من قانون العلاقات الزراعية (ذي الرقم ١٣٤ تاريخ ٤ ايلول ١٩٥٨) ، وهو التفسير الذي يؤدي الى تهجير الفلاحين بحجة استثمار الاقطاعي للارض بنفسه (٣٢) او من قبل ابنائه والى ما هنالك ٠

ويتعرض البيان ـ ردا على تبجحات وزارة الدواليبي البورجوازية باشتراكية « عملية ، خيرة ، بناءة ، مؤمنة ، سليمة ، صحيحة ، عادلة ، صادقة ، حقه ، معطاءة والخ ٠٠٠» ـ الى تعريف الاشتراكية ، فيقول ان لها معنى واحدا « مهما تغيرت الاوصاف والتعاريف ، الا وهو : ملكية الشعب للمرافق العامة ووسائل الانتاج ، التوزيع العادل للثروات والدخل القومي ، منع استغلال الانسان لجهود أخيه الانسان وتحقيق الفرص المتكافئة للجميع» (٣٣) ٠

(٣٢) في المصدرين السابقين ، ص ١٧ ـ ١٨ ، ١٩ ـ ٢٠ من الكراس ، ص ٥٧ ـ ٥٨ من الجريدة الرسمية ٠
(٣٣) في المصدرين السابقين ، ص ٥٧ من الجريدة الرسمية ٠

وهو تعريف ، وان لم يكن ماديا تاريخيا ، فهو اكثر واقعية وملموسية من تعاريف حزب البعث السابقة · اما التعريف المادي التاريخـــي

فينطلق من علاقات الانتاج وتطور القوى المنتجة ، مـــن الصراع الطبقي · ان تعريف الكتلة البعثية ليس بالضرورة خاطئا ، لكنـــه عائم وقابل للتأويل ، وبالتالي لا يمكن ان يقوم عليه نضال هـــادف نحو الاشتراكية كنظام اجتماعي اقتصادي ·

وتظهر هشاشة هذا الاتجاه الاشتراكي ، اذا علمنا ان حـــزب البعث كـــان حتى اواخـــر عهد الانفصـــال يتبنى الديمقراطيـــة البورجوازية ، سلوكا وفكرا · وقد اصدر حزب البعث ، بعد اعادة تنظيمه زمن الانفصال ، بيانا يؤكد فيه على آرائـــه السابقة (منذ الخلاف مع حكم الوحدة) في الحريـــات الديمقراطية · جـــاء في البيان : « ان الغاء قانون الطوارىء ، وتأمين حريـــة الصحافـــة والجمعيات والنقابات والاحزاب هو الجو اللازم لانطلاق الامكانيات الخيرة الواعية البانية في الشعب ، وان كل المحانير المتصورة وراء الحريات السياسية لا تعدل ابدا الاضرار العميقة الناشئة عن حياة غير طبيعية ، قائمة على الكبت وانعدام التعبير عن الرأي ، وفقدان العمل المجند ، وترك كـــل فاعلية عرضة للتضليل او الاســـتغلال ومؤامرات الظلام » · وتلك افكار سوف يتجاهلها الحزب بعد اقل من سنة ويشتمها بـــ « البورجوازية » · وفي نفس البيان ينتقد الحزب نفسه ، ويعلن خطأ موقفه السابق من قضية الوحـــدة : « لقد كـــان مفهوم الحزب عن الوحدة العربية مشحونا بالعاطفة ، التي هـــي ضرورية ولكنها لا تكفي ، فلم يكن لدى الحزب « نظريـــة » لتحقيق

الوحدة ، كما يجب ان يكون لكل هدف كبير » (٣٤) ٠ وهذا الــذي يعتبره الحزب هنا خطأ كان يفخر بــه ، ويعتبر تبني نظريـــة ثابتة جمودا عقائديا ٠٠٠

(٣٤) « يجب اعادة بناء الحركة الشعبية ، فلا وحدة بلا ديمقراطية » ، بيان حزب البعث العربي الاشتراكي بعد تنظيمه الجديد في القطر السوري - حزيران ١٩٦٢ ، ص ١٢ ، ٦ ٠ والحقيقة هــي ان الحزب لم يــعد تنظيمه فعليا حتى ما بعد قيام حركة الثامن من اذار ١٩٦٣ ، علما بانه كانت هناك تنظيمات بعثية سرية غير مرتبطة بالقيادة القومية ٠

الفصل الثاني

ادارة وسائل الانتاج في ظل حكم البعث

١ ـ الفترة الاولى : من آذار ١٩٦٣ الى شباط ١٩٦٤

حتى تاريخ انعقاد المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في ٥ ـ ١١ تشرين الاول ١٩٦٢ ، اعيد تاميم المصارف بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٧ تاريخ ٢ ـ ٥ ـ ١٩٦٣ وعـــدل قانون الاصلاح الزراعي بموجب المرسوم التشريعي رقم ٨٨ تاريخ ٢٢ ـ ٦ ـ ١٩٦٣ .

وقد انتقد المؤتمر المذكور الطريقة التي تم بها التاميم ، فجـاء في المقررات (١) : « لقد أصدرت الثورة في سورية قرارين اساسيين

---

(١) مقررات المؤتمر القومي السادس ، في : نضال البعث ، الجزء السادس، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ . انظر ايضا مقررات المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي بسورية ، المنعقد فـي النصف الاول من ايلول ١٩٦٣ ، ص ٣٧ ـ ٣٨ .

في سير عمليات التحويل الاشتراكي ، وهما قانون الاصلاح الزراعي وقانون تاميم المصارف · وبالرغم من انهما هامان الا انهما لم يحدثا الاثر الثوري المناسب في اوساط الجماهير · لعل الوضع السياسي كان سببا في ذلك ، الا ان طريقة اصدارهما كانت سببا رئيسيا ايضا · لقد كانت طريقة ناصرية بلا ناصر · كان الحزب ينتقد عبد الناصر دوما على اساليبه اللاديموقراطية في التحويل الاشتراكي · هذه الاساليب اللاديمقراطية ، طريقة اسقاط الاشتراكية من فوق ، طريقة منحها كهدية من الحاكم لا ثمرة لنضال مباشر من قبل الجماهير هي التي تنتزع مضمونها الديمقراطي وتحولها الى راسمالية دولة ، تلك هي مخاطر الطريقة الناصرية في التحويل الاشتراكي · لقد نقد الحزب هذه الاساليب دوما ، الا انه من المطلوب الان تحويل هذا النقد الى اسلوب تطبيقي ، هذا الاسلوب يمكن تلخيصه بالديمقراطية المباشرة لجماهير الشعب · هذه الديمقراطية هي وحدها التي تتيح انضاج التحويل شعبيا وتخلق التفافا شعبيا حول الحزب والثورة · وهذا الالتفاف هو الذي يتيح حماية التدابير من جهة ودفاع الجماهير عنها وتطويرها من جهة اخرى · ان طلائعية الحزب وثوريته يجب الا يقلل من دور الجماهير او ان تتحول الى ضرب من الوصاية على الجماهير · ان الوصاية على الجماهير دكتاتورية واضحة ، مهما حاولنا سترها بالاشتراكية والثورة وغيرها » ·

بالفعل ، فالمرسوم التشريعي رقم ٣٧ اعاد المصارف الى وضع شبيه بالذي كانت عليه قبل الانفصال ، فقد اخضعت المادة الثانية منه المصارف المعاد تاميمها الى احكام القانون ١١٧ لعام ١٩٦١ (الصادر عن حكومة الوحدة السورية المصرية) ـ لكن من ناحية اخرى حافظ مرسوم اعادة التاميم على المادة ١٥ من المرسوم التشريعي رقم ١٢ لعام ١٩٦٢ (الصادر عن حكومة الانفصال

والقاضي بالغاء التأميم عن المصارف السورية والعربية) · وتنص هذه المادة على تمثيل العاملين في مجالس ادارات المصارف بعضوين من اصل سبعة اعضاء وتخصيص نسبة ٢٥ بالمئة من الارباح الصافية لصالح هؤلاء العاملين ·

ومع ذلك يجب ان يرد على نقد المؤتمر القومي السادس ، بأن التأميم بحد ذاته ليس اجراءا اشتراكيا ، على الاقل ليس اكثر اشتراكية من احكام المادة ١٥ من المرسوم التشريعي الانفصالي آنف الذكر · يضاف الى ذلك ، ان ظروفا خاصة اكرهت على التأميم او عجلت به ، كما ذكرت وقتذاك مجلة « الاقتصادي العربي » : « وذلك لحماية الاقتصاد القومي ، والبلاد من تصرفات بعض المصارف منذ الثامن من اذار · فمن جهة لجأت بعض المصارف الى تصفية اعمالها في سورية ، ومنها من بدأ بتقليص اعماله ، كما ان المراكز الرئيسية لبعض المصارف، اوعزت الى مراسليها في الخارج بالطلب الى فروعها في سورية بتسديد أرصدة حساباتها بالنقد الاجنبي لدى هؤلاء المراسلين ، وبالامتناع عن استعمال التسهيلات الممنوحة لها · كل هذه التصرفات جعلت الحكومة تسرع بتأميم المصارف « كاجراء دفاعي » ، وكما قال الوزير ، لسلامة الوضع الاقتصادي وحماية الوضع السياسي معا » (٢) ·

الاجراءات « الاشتراكية » السابقة للمؤتمر كانت اذن بمثابة « دفاع عن النفس » · وقد رأى فيها المؤتمر بحق « راسمالية دولة » أخطر ما فيها هي البيروقراطية ، « التي تمارس ضربا من الوصاية

(٢) لوسع التفاصيل عن تأميم المصارف في سورية ، في : الاقتصادي العربي ، العدد ١٢ ، تاريخ ١٦ ايار ١٩٦٣ ، ص ٢ ·

على الجماهير العاملة المنتجة » (٣) والسؤال هو : كيف يمكن لجم التسلط البيروقراطي على الصعيد العملي ؟ يجيب المؤتمر : « ... الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج وتنظيم الطبقة العاملة والحفاظ على استقلالها النسبي عن السلطة ، سيفتح الطريق لتطوير الديمقراطية الشعبية وسيسهم في التخفيف من المظاهر السلبية في راسمالية الدولة » (٤) . ثم : « ولهذا ينبغي ان تضطلع المجالس العمالية بدور اساسي في ادارة المشروعات الانتاجية الصناعية ، ومع مراعاة ضرورة البناء الاشتراكي ومقتضيات التطور الفني التي ما برحت في تعقيد، فينبغي ان يلقى على عاتق الطبقات العاملة عبء ادارة الصناعة بصورة متدرجة الى ان تأخذ شكلها الاساسي الفعال ، الذي يضمن قيادة عمالية لعمليات الانتاج ويفتح الطريق لمبادرات جماهير العمال في تحسين العمل وزيادة الانتاج ، وتنظيم العمل الاداري وتؤمن تصحيح الظاهرات الروتينية وغير الانسانية في قيادة المصانع ومشروعات الانتاج . وتكفل اخيرا اندماجا واعيا مخلصا للطبقة العاملة في قضايا البناء الاشتراكي وتنمي فيهم الاحساس بأخلاقية العمل الانساني واعتباره شرفا للانسان لاعبئا يثقل كاهله » (٥)ويقرر المؤتمر في مجال اخر (٦) : لذا فان التحويل الاشتراكي للمجتمع سواء تم بواسطة التاميم او عند تحويل الريف تحويلا اشتراكيا ينبغي ان يتلازم مع فتح الطريق لمبادرة الجماهير البناءة،بحيث تأخذ هذه المبادرة طريقها من الاسهام الجدي الذي يندرج في قوته واتساعه ، الى ان يلقي عبء ادارة هذا الاقتصاد على

(٣) « بعض المنطلقات النظرية » التي اقرها المؤتمر القومي السادس ، في : نضال البعث . الجزء السادس ، ص ٢٨٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٧٦ .

عاتق الجماهير المنتجة ، عندما تمتلك وهي تمارس دورها في البناء ناصية الادارة الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات الانتاج » ٠

يطالب المؤتمر اذن بتنظيم الطبقة العاملة وباستقلالها النسبي عن السلطة وبان يدير العمال المصانع بصورة متدرجة تؤدي مع الزمن الى تسييرهم لها ، بحجة « ضرورات البناء الاشتراكي ومقتضيات التطور الفني التي ما برحت في تعقيد م‌‌‌ »

اولا ـ نتساءل عن معنى « الاستقلال النسبي » للتنظيم العمالي عن السلطة ، ونذكر بأن الحزب كان يطالب قبل استلام السلطة باستقلال التنظيم العمالي بشكل تام عن السلطة (انظر الفصل الاول) ٠ تاريخيا ، هناك شكلان لعلاقة العمال بالسلطة : اما الانفصال التام عن السلطة ، كما في دولة البورجوازية ، او الاندماج التام مع السلطة في دولةالبروليتاريا ٠ في الحالة الاولى تسيطر البورجوازية سياسيا واقتصاديا ، فتحافظ البروليتاريا على كيانها بتنظيمات منفصلة مستقلة ٠ وفي الحالة الثانية تسيطر البروليتاريا سياسيا واقتصاديا ، عن طريق تنظيماتها التي تستوعب تدريجيا كل المجتمع ٠ ولا يمكن ، بالطبع ، فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية فصلا تاما ، وعلى المدى الطويل لا يمكن فصلها باي شكل ٠ اما « الاستقلال النسبي » عن السلطة ، الذي يريده المؤتمر القومي السادس في تقريره العقائدي (بعض المنطلقات النظرية) ، فهو « وسطية » لا تؤدي سوى تسخير التنظيم العمالي لمقتضيات السلطة التي هي عندئذ بالضرورة بين يدي طبقة اخرى غير الطبقة العاملة ٠ في حالة كهذه خير للطبقة العاملة ان تنفصل انفصالا تاما عن السلطة الاقتصادية ٠

لا ندري ، ثانيا ، ما هي ضرورات البناء الاشتراكي التي تمنع من ادارة العمال للمنشات الاقتصادية ، حيث يعملون ٠ نحن

نرى العكس . نرى ان البناء الاشتراكي يســـتدعي سلطة الشعب
التامة على وسائل الانتاج . واذا لم يحدث هذا ، فليس هناك من
بناء اشتراكي البتة .

ثالثا ، ليست مقتضيات التطور الفني المعقدة ما نعا للادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج ، لان المعروف ان الرأسماليين يديرون المنشآت الاقتصادية التي يملكونها مع ان غالبيتهم الساحقة ليسوا مهندسين ولا مؤهلين بالضرورة تكنيا ، بل واقل معرفة من كثير من العمال الذين يشتغلون تحت امرتهم . انهم يديرون ملكياتهم الصناعية عن طريق المهندسين والعمال الفنيين والمحاسبين والحقوقيين ... الذين يستأجرونهم . فمن الممكن ان يشتري المرء « الذكاء » ، اذا لم يكن بحوزته ، بينما يتوفر لديه المال . هذا معروف عالميا . وقد قال انجلز في عام ١٨٩٠ : «يقينا انه ليس لدينا بعد العدد الكافي من التكنيين والمهندسين الزراعيين والمهندسين والكيماويين والمعماريين الخ . ، ولكن بمقدورنا في أسوأ الاحتمالات ان نشتريهم من اجلنا كما يفعل الرأسماليون » (٧) ... ولنقرأ ما اورده رزق الله هيلان في احدى مقالاته (٨) من ارقـــام : « واذا اخذنـــا التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ ، نجد ان رجال الاعمال أي الرأسماليين الذين يستغلون عددا من العمال في مشاريعهم الاقتصادية ، كاصحـــاب المصانع والشركات التجارية وغيرها ، كانوا يتوزعـــون كما يلي : الاميون ٤٢ بالمئة ، الملمون ٥٥ بالمئة ، الذيـــن يحملون الشـــهادة الثانوية ٢ بالمئة ، حملة الشهادات الجامعية واحد بالمئة فقط . اي ان

....

(٧) رسالة الى اوتو بونيغل . في : مختارات ماركـــس ـ انجلـــز ، الجزء الرابع ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٨) العلم والتعليم في البلدان المتخلفة ، في : البعـــث ، تاريخ ٢١ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ ، ص ٢ .

الامين والملمين الذين لم يتموا تعليمهم الابتدائي يشكلون معا ٩٧ بالمئة من مجموع اصحاب الاعمال عندنا ؟(٤٥) هذا في سورية نهاية عام ١٩٦٠، اي قبل اقل من ثلاث سنوات من انعقاد المؤتمر القومي السادس . فما هي مقتضيات التطور الفني التي يتحدث عنها المؤتمر ؟! . ان الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج ممكنة في سورية وفي اي بلد اخر ، مهما تدنى مستوى قوة العمل فيها ، ولا معنى للتاجيل والتدرج . وذلك لان مستوى قوة العمل ذو ارتباط عضوي وثيق بالمستوى الحضاري للمجتمع باكمله دون استثناء . ولن يصل رب عمل ذكي الى نتائج باهرة ، اذا لم يكن لديه كادر عمالي مناسب . ومن اين ياتي هذا الكادر العمالي ؟ ...

فبخصوص سيطرة العمال على المنشات الاقتصادية ، هذه السيطرة : اما ان تكون كاملة او لا تكون مطلقا ، ولا وجود لحالة وسط مثل السيطرة التدريجية ، التي لا تعني سوى ايهام العمال بسلطة لا يملكونها . وسواء اكان الراسماليون او التكنوقراطيون يتصرفون بوسائل الانتاج ، فهم لن يسلموا العمال هكذا عن طيب خاطر ودون مقاومة سلطتهم وامتيازاتهم ، بل – ان لزم الامر – سيقاتلون في سبيل المحافظة على هذه السلطات والامتيازات . فالمؤتمر القومي السادس في تصوره للادارة « الديموقراطية » لوسائل الانتاج ، اما انه يخدر العمال وانصارهم من الماركسيين ، او – لدى وجود النية الحسنة ، كما نعتقد – تغلب عليه العقلية البورجوازية الصغيرة اليسارية باوهامها ومثالياتها وتصوراتها اللاواقعية . فمن سينتظر العمال « القاصرين » حتى يرشدوا ، ليسلمهم ادارة مصانعهم ومزارعهم ، اية ام رؤوم تنتظر يوم البلوغ ذاك بفارغ الصبر ؟! .

ب ـ الفترة الثانية : بين المؤتمرين القوميين السابع ١٩٦٤ والثامن ١٩٦٥ ·

١ ـ اجراءات التاميم

بعد المؤتمر القومي السادس في تشرين الاول ١٩٦٣ لم تجر تاميمات او عمليات تحويل اشتراكية حتى ما بعد المؤتمر القومي السابع في شباط ١٩٦٤ · في هذه الفترة كانت الصراعات قوية ، من جهة بين حزب البعث والقوى السياسية الاخرى ومن جهة اخرى بين اجنحة حزب البعث نفسه ، بالتحديد بين الجناح اليميني بقيادة عفلق والبيطار والجناح اليساري بقيادة علي صالح السعدي وحمود الشوفي ورفاقهما · في المؤتمر القومي السابع استطاع اليمين بتاثير احداث العراق وبدعم من جناح الوسط التغلب على جناح اليسار ، وحصل انشقاق في الحزب وجرت ملاحقة ما سموا وقتذاك بـ « السعديين » · وعلى صعيد القطر السوري ازاح مؤتمر قطري استثنائي في ١ ـ ٢ ـ ١٩٦٤ ايضا القيادة القطرية اليسارية بقيادة حمود الشوفي · مباشرة بعد هذا الانقلاب داخل الحزب والسلطة في سورية جرت تاميمات واسعة (سنعرضها بعد قليل) ·

وقد تكون هناك علاقة بين هذا الصراع الداخلي والتاميمات التي تمت بعده مباشرة ، او علاقة بين هذا الصراع والشكل والزمن الذي تمت به وفيه التاميمات المذكورة وما شابهها من خطوات ضد الراسمالية · فقد ورد في التقرير التنظيمي المقدم الى المؤتمر القطري العادي الثاني للقطر السوري (المنعقد في اذار ونيسان ١٩٦٥) حول موضوع «المنشقين» (اي «السعديين») : «وقناعتنا في هذا الموضوع ان هناك بعض المنظمين مع السعديين تنظيما فعليا الا ان عددهم قليل جدا قد لا يتعدى الاشخاص الذين فصلوا الا انه لهم داخل الحزب تيار يعطف عليهم كاشخاص وكوجهة نظر · وبعد قوانين التاميم الاخيرة تحول ولاء هذا التيار من ولاء لهؤلاء المنشقين

الى ولاء للحزب«لانهم فقدوا المادة الاولية التي كانوا يعطفون على المشفين على اساسها » (٩) . كذلك يشير التقرير التنظيمي للمؤتمر القومي الثامن (المنعقد في النصف الثاني من اذار ١٩٦٥) ، الذي ظهرت فيه الخلافات بين اليمين والوسط ، الى « ان محاولة السعدي ومجموعته قد باءت بالفشل واخذت التناقضات فيما بينهم تزداد حدة واصبحت قيادتهم (القومية) مشلولة ومعزولة ، قيادة بدون قاعدة حتى ان نشراتهم المليئة بالشتائم اخذت تتقلص ، ونتيجة لهذا الفشل الذريع بدأوا يطرحون شعار « العودة الى الحزب » بحجة ان اسباب خروجهم من الحزب قد زالت وذلك بصدور القرارات الاشتراكية » (١٠) .

لا شك ان الصراع بين يمين البعث ويساره كان سببا في « القرارات الاشتراكية » بشكل « هروب الى الامام » او كـ « أداة » في الصراع الداخلي (*) ، خاصة وان يسار البعث نفسه لم يستطع خلال فترة سيطرته الحزبية (ولكن غير المدعومة قمعيا) ان يقوم باية خطوة شبيهة لما حدث بعد ابعاده . لا شك انه كانت هناك دوافع

(٩) مقررات المؤتمر القطري العادي الثاني للقطر السوري والمنعقد بين ١٨ـ٣ و ٤ـ٤ـ١٩٦٥ ، وثائق ، صادرة عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوري في حزيران ١٩٦٦ (خاص بالجهاز الحزبي) ، ص ٣٩ .

(١٠) التقارير المقدمة الى المؤتمر القومي الثامن ، صادرة عن القيادة القومية لحزب البعث في اذار١٩٦٧ ، وثائق رقم ٣ ، ص ٢٤٣ .

(*) وقد جاء في كلمة ميشيل عفلق في اجتماع القيادة القومية بتاريخ ١٩ـ٢ـ١٩٦٥ ان قرارات التاميم « لم تتخذ اقتناعا بالاشتراكية وايمانا بمبادىء الحزب وبضرورة تطبيقها ، بقدر ما كان فيها من المناورة لتغطية ازمة » .

اخرى للهروب الى الامام ، فقد كانت هناك الحرب الاقتصادية بين حكم البعث والراسمالية التقليدية السورية ، غير ان هذا الصراع بدأ في ٨ اذار ١٩٦٣ وليس في اول شباط ١٩٦٤ ٠ فلم كان التأخر لمدة سنة تقريبا ؟! ٠

كانت الرجعية السورية تقاتل بسلاحها الماضي ، السلاح الاقتصادي الذي يرهب البورجوازية الصغيرة في كل زمان ومكان من العالم الراسمالي وشبه الراسمالي ٠ يقول نصر شمالي (١١) : « كانت ثقة الراسمالية الصناعية والتجارية بنفسها قد تزعزعت بشكل مريع صبيحة الثامن من اذار ١٩٦٣ وقد خالجها شعور عميق بان كيانها مهدد بالتداعي ، ولقد تحكم ذلك الشعور بكل تصرفاتها ، فانطلقت تنهب كل ما تطاله يدها ، وتهرب الاموال النقدية التي تحصل عليها بشتى الوسائل الى الخارج » ٠ ويذكر الكاتب كانموذج لتلك الحالة « الططري » الذي كان راسماله ثلاثة ملايين ليرة ٠ ثم يقول : « لقد استدانت الراسمالية الصناعية حتى ذلك الوقت من مصارف الدولة ما يعادل نصف قيمة ممتلكاتها الصناعية ، فاذا لم تؤمم الدولة تلك الممتلكات ، وانما اكتفت بتحصيل الديون المتراكمة على اصحابها ، فانها تستطيع ان تمتلك مقابل ديونها نصف تلك الصناعات على الاقل ! » ٠ ويقول عبد الله قسام (١٢) ، ان مجموع راس المال المستثمر في الشركات الصناعية التي شملتها مراسيم التاميم ما يزيد على ١٦٠ مليون ليرة سورية،

(١١) ايام حاسمة في تاريخ الحزب ، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٦٩ ، ص ١٩٢ ـ ١٩٧ ٠

(١٢) المرحلة الانتقالية الى النظام الاشتراكي ـ اسس المرحلة الانتقالية ، في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ١٤٨ ، تاريخ ١٨ ـ ٧ ـ ١٩٦٦، ص ٣ ٠

في حين ان هذه الشركات كانت مدينة للمصارف المؤممة بمبلغ ٨٢٫٦٧٧ مليون ليرة سورية · غير ان كراسا صادرا عن حزب البعث يعطي ارقاما مختلفة (١٣) : « هذا وقد بلغت رؤوس اموال الشركات المؤممة في عام ١٩٦٤ _ ٢٠٩ _ ميلون ليرة سورية · اما الاموال المستقرضة من قبل الشركات فقد بلغت حوالي ٥٠ مليون ليرة سورية ··· » وتقدر دراسة للاتحاد العام لنقابات العمال راسمال الشركات المؤممة وقتذاك ، وعددها ١٠٩ ، بـ٣٠٠ مليون ليرة سورية ، منها ٨٠ مليون ليرة سورية ديون للمصارف الحكومية (١٤) ·

لقد كان تصرف الراسمال الصناعي طبيعيا ، التاخر في التاميم هو الذي كان غير طبيعي · وعلى اية حال ، كان للنزاعات الداخلية في الحزب من جانب والصراعات مع القوى السياسية والاقتصادية الاخرى من جانب اخر تاثير كبير على موجة التاميمات التي بدأت في منتصف نيسان من عام ١٩٦٤ · الا ان هذا لا يعني ان الفضل في هذه التاميمات يعود الى الصراعات المذكورة لوحدها · فلا شك ان حزب البعث بجميع اجنحته لم يكن راغبا في ابقاء البنيان الاجتماعي الاقتصادي لسورية دون تغيير _ وهذا ما كانت تعرفه او تحسه الراسمالية السورية جيدا _ ، انما توضع اشارة الاستفهام امام طبيعة التغيير وهنا تنشأ الاختلافات ·

(١٣) التحويل الاشتراكي في القطاع الصناعي ، صادر عن القيادة القطرية لحزب البعث في سورية ، سلسلة الاعداد الحزبي رقم ٣٣ ، بدون تاريخ نشر ، ص ١٧ ·

(١٤) تقارير ومقررات المؤتمر السابع عشر للاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العربي السوري ، المنعقد في دمشق من ٢٠_٢٣ ايلول ١٩٧٢ ، ص ١٣٣ _ ١٤٤ ·

في ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٦٤ صدر المرسوم التشريعي رقم ٥٤ ، اممت بموجبه ثلاث شركات صناعية كبيرة ، وذلك بأن تحولت اسهمها ورؤوس أموالها الى سندات رسمية على الدولة لمدة عشر سنوات بفائدة قدرها ٤ بالمئة وتقرر ان تكون السندات قابلة للتداول (الامر الذي يفترض وجود سوق مالية أي نظام رأسمالي !) ٠ وقد احتفظت الشركات المؤممة بشكلها القانوني (شركات مساهمة!) . وأعطي حق الاشراف على ادارتها للمؤسسة الاقتصادية السورية الى حين تشكيل « ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي » ٠ وكان قد جرى احداث ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٢ تاريخ ٩ ـ ٤ ـ ١٩٦٤ ، غير ان مرسوم الاحداث أرجأ تحديد غرض هذه الادارة وملاكها واختصاصاتها الى مرسوم لاحق ، صدر بعد سنة واكثر من شهر (م ت ٨٤ تاريخ ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٦٥) ٠

ثم امحت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٦ تاريخ ١٩ ـ ٤ ـ ١٩٦٤ شركتان اخريتان، وخضعتا لاحكام المرسوم التشريعي السابق (م ت ٥٤) ٠ وامممت شركة صناعية سادسة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٧ تاريخ ٢٠ ـ ٤ ـ ١٩٦٤ وخضعت لنفس الاحكام ٠ لكن المرسوم التشريعي رقم ١ تاريخ ٢٥ـ٥ـ١٩٦٤ اخضع الشركتين الصناعيتين اللتين تأممتا بموجبه الى احكام المرسومين التشريعيين رقم ٥٤ ورقم ٥٥ تاريخ ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٦٤ ٠ وقد عرفنا منذ قليل ما تضمنه المرسوم التشريعي رقم ٥٤ ، أما المرسوم التشريعي رقم ٥٥ فهو « قانون التسيير الذاتي » الشهير بعينه ٠ ويثير الانتباه ، ان الشركات الثلاث التي امحت في يوم صدور قانون التسيير الذاتي ، وكذلك الشركات الثلاث الاخرى المؤممة بعد صدوره لم تخضع لاحكامه ٠ لكن قبل ان نتوجه بالاهتمام الى قانون التسيير الذاتي ، لاباس ان نتابع سريعا

سلسلة اجراءات التاميم الكلي والجزئي (*) التي تمت ما بين مؤتمري حزب البعث المذكورين أعلاه ٠

انتهت الموجة الاولى من التاميمات بالمرسوم التشريعي رقم ٢ تاريخ ٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٦٤ ، الذي دخلت الدولة بمقتضاه مشاركة بنسبة ٢٥ بالمئة من ملكية ١٥ شركة ، على ان تسدد الدولة قيمة الاسهم التي آلت اليها بموجب سندات رسمية على الدولة لمدة خمس سنوات بفائدة ٤ بالمئة سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول وتستهلك سنويا بمعدل الخمس (٢٠ بالمئة) ٠ وقد وضعت هذه الشركات تحت اشراف المؤسسة الاقتصادية ، واقتصر تمثيل الدولة في ادارة الشركات المذكورة على مقدار مساهمتها في الرأسمال ٠ وتقطع المادة ٤ من هذا المرسوم الوتشريعي عهدا على الدولة بأن « يقتصر تدخل الدولة في القطاع الصناعي الخاص على المشاركة المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي وكل مشاركة او زيادة في نسبتها وكل تاميم قد يتناول في المستقبل الشركات الوارد ذكرها في المادة الاولى من هذا المرسوم التشريعي وغيرها من الشركات وتقتضيه المصلحة العليا للدولة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية انما سيتم لقاء تعويض عادل ودفع فوري » (!) ٠ ـ فلتطمئن الرأسمالية الصناعية من الان فصاعدا ! ٠

غير ان هذا الوعد لم يغير من مسار الامور ، ففي ٢ـ١ـ١٩٦٥ اقبلت موجة اخرى من التأميمات والمشاركة بالملكية ٠ فتأممت بناء على المرسوم التشريعي رقم ١ احدى وعشرون شركة ، على ان تتحول اسهمها الى سندات رسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة بفائدة ٣ بالمئة سنويا ٠ وتكون السندات قابلة للتداول ٠ وقد طبقت أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٥ على هذه الشركات وكلفت المؤسسة الاقتصادية السورية بالاشراف على ادارتها ريثما تتشكل ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ، وأوكل الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتعيين مجالس الادارة

(*) المقصود بالتاميم الجزئي هو مشاركة الدولة بملكية المنشاة للعنية ٠

المؤقتة لهذه الشركات · في نفس الوقت اخضعت لاحكام هذا المرسوم التشريعي (في كل ما لا يتعارض مع احكامه) التاميمات الصادرة بالقوانين والمراسيم التشريعي التالية : ١١٧ لعام ١٩٦١ ، ٢٧ لعام ١٩٦٣ لعام ١٩٦٢ ، ٥٤ لعام ١٩٦٤ ، ٥٦ لعام ١٩٦٤ ، ٥٧ لعام ١٩٦٤ لعام ١٩٦٤ ·

في ٢ ـ ١ ـ ١٩٦٥ ايضا صدر المرسوم التشريعي رقم ٢ ، فال الى الدولة بموجبه ٩٠ بالمئة من ملكية ٢٢ شركة ، و ٧٥ بالمئة من ملكية ٦١ شركة وتحول ما آل الى الدولة بموجب هذا المرسوم التشريعي الى سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة سنوية قدرها ٣ بالمئة ، وهذه السندات قابلة للتداول · وتتولى ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي (مستقبلا) الاشراف على ادارة هذه الشركات وتنوب عنها الى حين تشكيلها المؤسسة الاقتصادية ، كما يعين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مجالس ادارة مؤقتة والاعضاء المفوضين بالتوقيع او هيئات ادارية او مدراء عامين حسب الحال لتلك الشركات والمنشات ·

وفي ٤ ـ ١ ـ ١٩٦٥ اضيفت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥ ست شركات الى الشركات المؤممة بنسبة ٩٠ بالمئة ، وشركتان الى الشركات المؤممة بنسبة ٧٥ بالمئة من ملكيتها والمذكورة في المرسوم التشريعي رقم ٢ المبين اعلاه · ثم اممت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٥ تاريخ ٢٦ ـ ١ ـ ١٩٦٥ شركتان بنسبة ٩٠ بالمئة وتسع شركات بنسبة ٧٥ بالمئة من ملكيتها · وخضعت هذه الشركات المؤممة جزئيا لاحكام المرسوم التشريعي رقم ٢ تاريخ ٢ ـ ١ ـ ١٩٦٥ ·

لا شك ان القارىء قد لاحظ تلك « الشربكة » التنظيمية للشركات المؤممة · ولا يجوز ان يخطر ببالنا ان مرد هذه التداخلات التنظيمية الى اي سبب اخر غير الصراعات « الطبقية » في السلطة

والحزب ، صراعات اخذت هنا شكل اختلافات وتعقيدات اقتصادية ادارية · وهذا ما سيتوضح لنا بدراسة قانون التسيير الذاتي وملابساته ·

٢ ـ قانون التسيير الذاتي

فيما يلي سنعرض هذا القانون كاملا ، نظرا للاهمية التي يستحقها :

مرسوم تشريعي رقم ٥٥ تاريخ ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٦٤

قانون التسير الذاتي واصول تطبيقه

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الامر العسكري رقم ١ تاريخ ٨ ـ ٣ ـ ١٩٦٣

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ٢٢ ـ ٣ ـ ١٩٦٣

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٦٨ تاريخ ٩ ـ ٦ ـ ١٩٦٣

وعلى قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٥٥ تاريخ ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٦٤ يرسم ما يلي :

مادة ١ ـ التسيير الذاتي للمنشاة هو ملكية الجماعة لها فيحل العمال محل صاحب العمل في الملكية ويمارس عمال المنشاة ادارة شؤونها تحت اشراف الدولة ·

مادة ٢ ـ يتولى ادارة المنشاة المسيرة ذاتيا مجلس ادارة مدة ولايته سنتان ويؤلف من سبعة اعضاء يمثلون العمال والحكومة ونقابة العمال وحزب البعث العربي الاشتراكي ·

مادة ٣ ـ يختار المجلس الوطني لقيادة الثورة ممثل الحكومة في الادارة ومديرا عاما للمنشاة وله حق الإعتراض على كل قرار لا ينال موافقته الى ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ·

مادة ٤ ـ ١ ـ يختار مجلس النقابة ممثلها وللمجلس ان يبدله قبل

انتهاء مدة ولايته اذا ارتكب ذنبا خطيرا او لم يقم بمهمته على الوجه المرغوب ·

ب ـ يحق لادارة القطاع الصناعي الاشتراكي طلب تبديل ممثل النقابة في مجلس الادارة ولها ان تستبدله كلما اقتضت الحاجة ·

مادة ٥ ـ يمثل العمال في مجلس الادارة اربعة اعضاء منهم ينتخبهم المجلس العمالي في المنشأة ·

مادة ٦ ـ تختار قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ممثلها عن الحزب في عضوية مجلس الادارة ولها ان تستبدله كلما اقتضت الضرورة ·

مادة ٧ ـ يعاون المدير العام رئيس مجلس الادارة عضو مفوض يوقع على جميع المعاملات التي يعينها مجلس الادارة الى جانب توقيع المدير ويكون العضو المفوض من ممثلي العمال ·

مادة ٨ ـ يحدث في كل منشأة مجلس عمال يتكون من ممثلين اثنين عن كل قسم من اقسام المنشأة ينتخبهما عمال ذلك القسم · ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات الهيئة العامة ·

مادة ٩ ـ يتمتع مجلس الادارة ورئيس مجلس الادارة بصلاحيات مجلس الادارة ورئيسه في الشركات المساهمة المغفلة المنصوص عنها في قانون التجارة ·

مادة ١٠ ـ يضع مجلس الادارة نظاما داخليا للمعمل يحدد فيه العقوبات والمكافآت والتعويضات وشروط العمل على ان يصدق من وزير العمل والشؤون الاجتماعية ·

مادة ١١ ـ توزع الارباح الصافية على الوجه التالي :

٣٠٪ للدولة واحتياط عام
٣٠٪ تنفقها الدولة في التوسع الصناعي لامتصاص اليد العاملة
٢٥٪ لعمال المعمل .
٥٪ خدمات اجتماعية في المعمل
١٠٪ لتأمين سكن عمال المعمل

مادة ١٢ـ تعقد مؤتمرات دورية للمنشأة المسيرة ذاتيا لتطوير التسيير الذاتي وتبادل الخبرات الفنية والادارية وايجاد أفضل الطرق لرفع مستوى الانتاج وذلك على النحو التالي :

(١) مؤتمر مهني في المحافظة يعقده أعضاء مجلس الادارة فيها كل شهر ٠

(٢) مؤتمر مهني في القطر يعقده أعضاء مجلس الادارة كل ثلاثة اشهر

(٣) مؤتمر المنشات المسيرة ذاتيا ويعقده اعضاء مجالس الادارة كل ستة أشهر ٠ تعقد هذه المؤتمرات تحت اشراف ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ٠

مادة ١٣ ـ ترفع هذه المؤتمرات توصياتها الى ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي التي تدرسها وتعمل على تطبيقها على ضوء مصلحة الاقتصاد الوطني ٠

مادة ١٤ ـ يعين مجلس الادارة من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية في المرحلة الانتقالية ٠

مادة ١٥ ـ ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ٠

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة
امين الحافظ
دمشق في ٤ ـ ١٢ ـ ١٣٨٢ و ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٦٤

قبل كل شيء لا بد من الاشارة :

أولا ، الى ان ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي التي تملك حق نقض أي قرار لمجلس ادارة المنشاة عند خلافه مع ممثل الحكومة (مادة ٣) وحق استبدال ممثل النقابة (مادة ٤ ـ ب) وتشرف على مؤتمرات التسيير الذاتي (مادة ١٢ ـ ٣) ولها حرية الاخذ او عدم الاخذ بتوصيات المؤتمرات المذكورة (مادة ١٣) ، ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي هذه ما زالت غير مكونة ، فلا نعرف حجم دور العمال فيها ، وبالتالي فان مصير التسيير الذاتي مرتبط بهذا الكيان المجهول ·

ثانيا ، المادة ١٤ هدمت كل بناء التسيير الذاتي خلال المرحلة الانتقالية التي لا نعرف الى متى ستمتد ولا نعرف من سيعلن انتهاءها · وقد أعطت المادة المذكورة الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلال المرحلة الانتقالية سلطة تعيين مجلس الادارة · وهكذا لم تغير السلطة البعثية شيئا باصدار هذا القانون ، لكن ربما كسبت به الكثير من الدعاية والتأييد ·

يقول العقيد بياسي (١٥) ، ان المشرع السوري قد تأثر في القانون ٥٥ « بمبدأ التسيير الذاتي المتبع في يوغوسلافيا ، ونص على احكام مماثلة ، وخاصة ما يتعلق باحداث المجلس العمالي في المشروع المؤمم وجعله مصدر السلطات ، وعقد المؤتمرات الدورية للمشاريع المسيرة ذاتيا » · أما خير الدين حسيب فيرى ان قانون التسيير الذاتي في سوريا « كان متأثرا بالتجربة الاشتراكية للجزائر في مجال التسيير الذاتي وان كان يختلف عنها كثيرا ··· » (١٦) ·

---

(١٥) المصدر المذكور سابقا ، ص ٥٣٧ ·

(١٦) المصدر المذكور ، ص ١٠٣ ·

ونحن نرجح الصواب في راي البياسي (دون الغوص في هذا المجال) علما ان الخلاف ذو طبيعة أكاديمية ، اذ ان التسيير الذاتي في الجزائر بحد ذاته مقتبس عن التجربة اليوغسلافية (١٧) ٠

ويزعم العقيد بياسي ان « النص على انتخاب ممثلي العمال من قبل المجلس العمالي وتخصيصهم بالاغلبية المطلقة في مقاعد مجلس الادارة يجعل الادارة الفعلية للمشروع المؤمم بيد العاملين ، وبالاضافة الى ذلك فان معاون المدير العام الذي يعتبر عضوا مفوضا ويوقع على جميع المعاملات التي يعينها مجلس الادارة الى جانب توقيع المدير العام يختار ايضا من بين ممثلي العمال ، وهذا يجعل السيطرة الفعلية للقوى العاملة في المشروع المؤمم المسير ذاتيا » (ص ٥٢٨ ـ ٥٢٩ من كتاب البياسي) ٠ ويتابع الكاتب ملاحظاته ، بأن للعمال خمسة ممثلين من اصل سبعة في مجلس الادارة ، « كما ان مجلس العمال يتمتع بصلاحية الهيئة العامة للمساهمين التي تعتبر بصورة فعلية مصدر السلطات في المشروع المؤمم ، وذلك بحسب قانون الشركات المساهمة الذي تبناه المشرع السوري في المشاريع المؤممة » (٥٢٩ ـ ٥٤٠) ٠ « وبذا فان السيطرة المطلقة اصبحت للعمال ولم يعد بموجب ذلك للدولة الا عضو واحد قد تشل فعاليته بتوسيع صلاحيات العضو المفوض وتفقد الدولة السيطرة على المشروع المؤمم ، وهذا الاجراء يتطلب وعيا عماليا وتفانيا في خدمة المصلحة العامة وخدمة المشروع المؤمم ، حيث انه لا يقوم على التوازن في القوى بين ممثلي الدولة وممثلي العمال ، بالاضافة الى ان مصالح المنتفعين لم تمثل مطلقا

....

(١٧) قارن صلاح العقاد : الاشتراكية ونظام التسيير الذاتي في الجزائر ، في : الاهرام الاقتصادي ، العدد ٢٧١ ، تاريخ اول ديسمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٥ ٠

في الادارة فقد يميل العمال الى زيادة أجورهم وزيادة المنافع الممنوحة لهم على حساب المشروع المؤمم والمصلحة العامة ...» (ص ٥٣٩).

ويقرر بياسي اخيرا ، « ان نجاح المشروع المؤمم يتوقف على تحقيق التوازن والتعاون بين مختلف المصالح الممثلة في مجلس الادارة ، فلا يطغى احدهما على الاخر ، وانما تتعاون جميعا لخدمة المصلحة العامة واهداف المشروع المؤمم وخطته وزيادة فعاليته ، والا آل الامر الى زيادة النفقات وقلة الانتاج وتضارب المصالح ، فلا تصمد امام منافسة المشاريع الخاصة ، ويجعلها عبئا على الميزانية العامة للدولة » (ص ٥٤٠) .

غير ان العقيد بياسي يغفل ان المادة الاولى من قانون التسيير الذاتي قد نصت على ان عمال المنشاة يديرون شؤونها « تحت اشراف الدولة » ، وقد بينا آنفا مدى تاثير « ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي » . وبالتالي لا يمكن الحديث عن سلطة العمال المطلقة في القانون ٥٥ ، هذا مع العلم اننا لا نتصور نظاما حقيقيا للتسيير الذاتي دون سلطة العاملين المطلقة ، بيد اننا نرجىء الحديث حول ذلك الى ما بعد.من ناحية اخرى لم ينص القانون على صلاحية المجلس العمالي او مجلس الادارة في تحديد الاجور او الاسعار ، حتى انه قيد توزيع الارباح الصافية فبين بالتفصيل توزيعها.ولو افترضنا ان بامكان مجلس الادارة وضع الاسعار والاجور في منشاته ، فهو مقيد بمستوى الاجور والاسعار في البلد ، وخاصة لدى المنشات والشركات الاخرى المشابهة.كما ان اية زيادة في الاجور تعني زيادة في التكاليف ، وبالتالي زيادة في الاسعار و/ او نقصا في الارباح . وكل زيادة في الاسعار تعني – في الظروف المحلية – اضعافا للقوة التنافسية للمنشاة او صعوبة في التصريف ... ولا شك انه ليس لمجلس الادارة المنتخب او لعمال المنشاة اية مصلحة بالاضرار بالمنشاة ، لان مصلحتهم ومصلحة المنشاة في حالة التسيير الذاتي واحدة او جد متقاربة .

من ناحية ثالثة لا معنى لفكرة التوازن التي يتبناها الكاتب . اذ ما هي المصالح التي يجب ان تتوازن ؟ في الاصل لم تكن هناك سوى مصلحتين ، مصلحة الراسماليين ومصلحة العمال . ومصلحة الدولة ، اما ان تكون مع مصلحة الراسماليين او مع مصلحة العمال ، او مع مصلحة طبقة صاعدة جديدة (التكنوبيروقراطية مثلا) . ففي النظام الراسمالي كان لصاحب المعمل ضمن المعطيات الاقتصادية والقانونية الراسمالية في البلد المعني مطلق الصلاحية في ادارة المعمل ، وفي النظام الاشتراكي تكون هذه الصلاحيات لمجموع المنتجين الحقيقيين ، على الاقل بقدر ما كانت مصلحة الراسمالي تتفق مع مصالح البورجوازية ، فان مصالح العمال تتفق مع مصالح البلد الاشتراكي ، ضمن المعطيات الاقتصادية والقانونية لهذا البلد طبعا .

في الفترة من ٢٧ ـ ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٤ انعقد في حمص ما سمي بـ « مؤتمر التسيير الذاتي » بدعوة من الاتحاد العام لنقابات العمال ، حضرة ممثلون عن نقابات القطاع العام والقطاع المشترك (*) ، وذلك لدراسة « تجربة القطاع المشترك والتسيير الذاتي » . وكما هو ظاهر ، فهذا المؤتمر لا علاقة له بالمؤتمرات التي اقرها قانون التسيير الذاتي . وبما ان هذا القانون لم يطبق ، فلم يكن اذن بالامكان دراسة تجربة التسيير الذاتي . اما ما جرى دراسته حقيقة في هذا المؤتمر فهو قانون التسيير الذاتي الى جانب

(*) نقابات : الغزل والنسيج ، الاسمنت ، الزجاج والخزف والفخار ، الزيوت النباتية ومنتجاتها ، السكر وتكريره ، النقل البحري ، النجارة ومصنوعات الفلين . ممثلان اثنان عن كل نقابة يختارهما مكتب النقابة . انظر : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٥٩ ، تاريخ ١٩ ـ ١٠ ـ ١٩٦٤ ، ص ١ ، ١٥ .

تجربة القطاع المشترك · بالتحديد ناقش المؤتمر ثلاثة مواضيع : تجربة القطاع المشترك ، الهيكل التنظيمي للتسيير الذاتي ، وعلاقة النقابة بلجان التسيير الذاتي · ونحن هنا سوف نعيد صياغة اهم مقررات المؤتمر (١٨) :

فيما يتعلق بتجربة القطاع المشترك (الشركات التي تشترك الدولة بملكيتها مع القطاع الخاص) تبين ان هذه التجربة بعيدة عن جوهر التسيير الذاتي · ويقدم المؤتمر مقترحات لتطوير هذا القطاع، ريثما يتم تحويله الى قطاع عام تسوده الادارة الذاتية ·

وبخصوص الهيكل التنظيمي للتسيير الذاتي : الهيئة العامة ، مجلس العمال ، لجنة التسيير الذاتي ، المدير · فهناك تفريق بين الهيئة العامة ومجلس العمال ، في حين أعطى م ت ٥٥ مجلس العمال صلاحيات الهيئة العامة · والهيئة العامة – حسبما جاء في مقررات المؤتمر – هي السلطة العليا في المنشاة ، وتتمتع بالصلاحيات الكاملة لادارة المنشاة وخاصة انتخاب مجلس العمال ، اعتماد الخطة الانتاجية والسياسية العامة للمنشاة ، والتصديق على الميزانية والحسابات الختامية · اما مجلس العمال فهو السلطة المشرعة للمنشاة ، يقوم بأعماله بتفويض من الهيئة العامة ، وهو مسؤول امامها وامام المجتمع · وينتخب مجلس العمال اربعة من بين صفوفه، يشكلون مع ممثل عن حزب البعث العربي الاشتراكي .وممثل عن نقابة المهنة وممثل عن الحكومة « لجنة التسيير الذاتي ». عندما يتم تطبيق الحكم المحلي (أي الادارة المحلية) يستعاض عن ممثل الحزب بممثل عن المجلس الشعبي (أي مجلس الادارة المحلية) ·

---

(١٨) اعتمدنا في ذلك على : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٦١ ، تاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ · والاقتصادي العربي ، العدد ٨٨ ،تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٦٤ ·

اما ممثل نقابة المهنة فيعينه مكتب النقابة ، وتعين الحكومة ممثلها الذي يكون حكما مدير المنشأة ورئيس لجنة التسيير الذاتي (رئيس مجلس ادارة المنشأة) . مهمة المدير هي الاشراف على تنفيذ الخطة الانتاجية من النواحي التنظيمية والتكنية (الفنية) . وله الحق بالاعتراض الى « المؤسسة الاقتصادية لادارة القطاع الصناعي الاشتراكي » (؟) على مقررات لجنة التسيير ومجلس العمال والهيئة العامة التي تتعارض مع القوانين والانظمة المرعية او مع خطة التنمية العامة ...

ويتجاوز المؤتمر احد عيوب او نواقص قانون التسيير الذاتي ، فيقرر تشكيل مجالس التسيير الذاتي على مستوى المحافظة.ومجلسا على مستوى القطر . وتكون مهمة هذه المجالس عقد المؤتمرات واقامة الدورات التدريبية واصدار النشرات التوجيهية . بذلك جعل المؤتمر من التسيير الذاتي نظاما عاما كاملا ، غير انه لم يربطه بالسلطة الاقتصادية العليا للبلد ، كأن يعطي المجلس على مستوى القطر دورا في وضع الخطة الاقتصادية العامة ، وبهذا جعل المؤتمر من مجلس المحافظات ومجلس القطر للتسيير الذاتي شبه زوائد عضوية في جسم التسيير الذاتي .

ويعطي المؤتمر للنقابات دورا في نظام التسيير الذاتي ، الامر الذي اهمله المرسوم التشريعي رقم ٥٥ ، فيوكل اليها ان تراقب احترام قوانين العمل ، وان تحث العمال على زيادة الانتاج وان تشارك في حل المشاكل داخل المنشآت المسيرة ذاتيا ، كما يحق لها طرح الثقة بعضو او اكثر من اعضاء المجالس العمالية او لجان التسيير ، اذا وجدت مبررا لذلك ، ولها ان تشارك مع لجان التسيير في وضع انظمة العمل الداخلية . وبهذا يكون اشراك النقابات في نظام التسيير الذاتي اشراكا غير عضوي ، اي من خارج النظام ، وهذا لن يستقيم وسوف يخلق احتكاكات ليست في صالح التسيير

الذاتي ، خاصة وان النقابة سوف تتعدى احيانا على صلاحيات الهيئة العامة والمجلس العمالي ، عندما تطرح الثقة بمن انتخبتهم الهيئة العامة في مجلس العمال او انتخبهم مجلس العمال في لجنة التسير الذاتي · ولا يتطرق المؤتمر الى موضوع مدة ولاية لجنة التسيير الذاتي ، ولا الى امكانية اقالة بعض او جميع اعضائها متى شاءت الجهات المنتخبة او المعنية ، كأنه يتفق في ذلك مع قانون التسيير الذاتي الذي حدد الولاية بسنتين · لكن هذا القانون أعطى الحق للمجلس العمالي باعادة انتخاب ممثليه متى شاء ·

كذلك اعطى مؤتمر التسيير الذاتي للدولة دورا هاما في نظامه البديل للمرسوم التشريعي رقم ٥٥ ، عدا عن تعيينها للمدير · فهي تقوم ـ كما يقترح ـ بالرقابة الفعالة ، وتقدم المساعدة الفنية والادارية ، تحرر المنشأة من مؤونات الاعتمادات وتؤمن القطع النادر لها ، ثم تضع خطة شاملة للتحويل الاشتراكي في جميع القطاعات وتسير في تنفيذهاوتعدل القوانين والانظمة لاجهزة الدولة للقضاء على الروتين والتقييدات الادارية وتشرك ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال ومجلس التسيير الذاتي في لجان التخطيط الاشتراكي ··· الى اخره ·

ملاحظات اخرى ، وان سريعة ، للتسيير الذاتي في سورية ، قدمها صلاح وزان في كتيبه « التسيير الذاتي في ضوء التجربة اليوغسلافية » فاقترح في الفصل الاخير « بعض التدابير الضرورية لحماية وانجاح القطاع المسير ذاتيا في القطر العربي السوري »(١٩)· الغاية من هذه التدابير هي تهيئة المناخ الديمقراطي الاشتراكي

(١٩) منشورات وزارة الثقافة ، سلسلة كتب قومية ، دمشق ، ١٩٦٥ ، ص ١٣٢ ـ ١٤٦ ·

والبيئة الاشتراكية الملائمة للتسيير الذاتي في الداخل وفي الخارج ·
في الداخل يرى الكاتب ضرورة انجاز التحويل الاشتراكي السريع والسليم في القطاعين الزراعي والتجاري ، بسبب الارتباط القوي للصناعي مع بقية الفروع الاقتصادية (كما نعلم ، اقتصر التسيير الذاتي في سوريا قانونيا على شركات صناعية) · ويـــرى وزان بحق « ان القول بضرورة تامين الجهاز اللازم ذي الخبرة الكافيـة قبل المباشرة باية انجازات اشتراكية ، قول لا يخلو من المغالطـــة والماطلة والتسويف ··· » (ص ١٣٥) · فـــي نفس الوقت يجب تجنيد كافة العناصر اليساريـة الحقيقية المخلصـــة في القطــــر ، والاستفادة من امكانيات وخبرات الدول الاشتراكية ، والقيام بثورة علمية وفكرية وتربوية ترافق – ان لم تسبق – الثورة الاجتماعية · ويطالب الكاتب ، بانه « يجب المباشرة بالسرعة الممكنة ، بتعبئـــة العمال وتوعيتهم بصورة منهجية فعالة ومستمرة ، ثقافيا وفنيـــا واقتصاديا وقوميا وسياسيا » (ص ١٣٧) · ويتابع قائلا : « وكلما ازداد وعي العمال وتفهمهم لمسؤولياتهم الجديـــدة ، يجب منحهم باستمرار المزيد من الصلاحية والثقة ، وتحميلهم المزيد من المسؤولية حتى نصل الى مرحلة تصبح فيها الادارة عمالية شعبية ديمقراطيـة بصورة فعلية وحقيقية » (ص ١٣٧) · ولكن السؤال الذي نوجهـه للكاتب هو : من هو هذا الوصي السياسي الشهم الذي سيقدم للطبقة العاملة القاصرة هذه المنحات السياسية الكريمة ؟! ان من يستلـم السلطة ، لا يقدمها هدية لغيره ، كما يعلمنا التاريخ ! ·

ويزعم صلاح وزان ان التدابير المقترحـة تساهم في القضاء على البيروقراطية الحكومية بعيوبها المختلفة · غير انـــه يستدرك بعدئذ زاعما (ص ١٣٨) : الا ان البيروقراطيـة لا تقتصر علـــى أجهزة الدولة وممثلها، انها قد تصيب الاجهزة العماليـــة نفســها (لجان التسيير ومجالس العمال) · اننا نستغرب هـذا التساوي

الخداع بين البيروقراطية الحكومية والبيروقراطية العمالية ! · ولم يكن الكاتب ليقع في هذا المطب ، لو تذكـــر ان السلطة العماليـــة الحقيقية ، كما عرفناها في التاريخ البشري الحديث (كومونة باريس ١٨٧١ ، ثورة نوفمبر الالمانية ١٩١٨ ، سوفييتات العمال والجنود في روسيا ١٩١٧ ··· وغيرها كثير) ، لا تقوم على أساس المبايعة لفترة زمنية معينة ، بل يختار العمال ممثليهم مع الاحتفاظ بحقهم الدائم الى عزل اي من هؤلاء المندوبين اوكلهم في اية لحظة يشاؤون فالسلطة هي دائما في يد مجموع العمال ، وليست بيد المندوبين الا بقدر ما يحوزون من رضى ناخبيهم العمال · في مناخ كهذا لا يمكن ان تتواجد البيروقراطية ! ·

نحن بدورنا لنا ماخذ اخرى على قانون التسيير الذاتي فـي سوريا ، لكننا سنرجىء ذكرها الى الفصل القادم ، عندها سنحاول وضع نظام بديل ، لم تكتمل المقدمـــات الان للخوض فيه · وتجدر الملاحظة في ختام هذه الفترة ، ان قانون التسيير الذاتي (مت ٥٥) لم يمس القطاع الخاص الصناعي ، في حين ان حكم الوحدة اراد اشراك العمال في ادارة الشركات المساهمة للقطاع الخاص فحسب وان حكم الانفصال اشـركهم في ادارة الشركـــات للقطاع العام والخاص ·

ج – الفترة الثالثة بين المؤتمر القومي الثامن ١٩٦٥ وحركة ٢٣ شباط ١٩٦٦

١ – على صعيد التشريع

يختم العقيد بياسي ملاحظاته حول للرسوم التشريعي رقم ٥٥ بالقول ، ان المشرع السوري – كما يبدو – لم يطبق التسيير الذاتي على جميع المشاريع المؤممة ، حيث ان القوانين اللاحقة قد خولت

جهات ادارية اخرى السلطة الاساسية للمشاريع المؤممة (٢٠) ·

ويأتي في مقدمة هذه القوانين اللاحقة قانون الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ تاريخ ١٣/٥/١٩٦٥ · ونحن نزعم ان قانون التسيير الذاتي لم يطبق مطلقا · فمراسيم التاميم ، كما رأيناها سابقا ، اوجدت فترة انتقالية ، وضعت خلالها على راس الشركات والمنشآت الصناعية المؤممة مجالس ادارة معينة من قبل الدولة ، وذلك الى حين تشكيل « ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي » · وقد انتظرنا حتى ١٣/٥/١٩٦٥ ، عندما صدر قانون الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي ، عندها علمنا ان هذه الهيئة العامة قد حلت محل ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ، فقد نصت المادة ٢٨ من المرسوم التشريعي رقم ٨٤ على الغاء المرسوم التشريعي رقم ٥٢ تاريخ ٩/٤/١٩٦٤ القاضي باحداث ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ، وكذلك بالغاء جميع الاحكام المخالفة للمرسوم التشريعي رقم ٨٤ ، ومن هذه الاحكام المخالفة المرسوم التشريعي رقم ٥٥ ذاته · وقضت المادة ٢٧ بان تحل الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي محل المؤسسة الاقتصادية في جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمنشآت الصناعية التابعة لها حتى صدور المرسوم التشريعي (اي حتى صدور م ت ٨٤) ·

وقد توصل خير الدين حسيب عمليا الى نفس النتيجة التي توصلنا اليها نظريا (قانونيا) عندما قال : « وقد دلت المعلومات التي توفرت لنا عن نتائج تطبيق التسيير الذاتي في المنشآت الصناعية ، بان هذا القانون قد جمد ولم يطبق ، كما لوحظ بان تجميده وعدم تطبيقه قد قوبل بارتياح من قبل المسؤولين عن ادارة القطاع الصناعي العام » (٢١) · وفي الحقيقة ، ان تتبع القوانين

(٢٠) المصدر المذكور ، ص ٥٤٠ ·

(٢١) المصدر المذكور ، ص ١٠٥ ·

المتعلقة بادارة القطاع الصناعي يكفي لمعرفة ذلك· والكاتب لم يلحظ العلاقة ما بين المرسوم التشريعي رقم ٥٥ والمرسوم التشريعي رقم ٨٤ ، فذكر المرسوم التشريعي رقم ٨٤ وكأنه متمم لقانون التسيير الذاتي ، اذ قال : « كما صدر في ١٢ ــ ٥ ــ ١٩٦٥ المرسوم التشريعي رقم ٨٤ بشأن احداث الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي والتي تتولى توجيه وادارة والاشراف على هذا القطاع · وفيما يتعلق بمساهمة العمال في الادارة ، فقد نص هذا القانون (مادة ٥) على ان يكون بين اعضاء مجلس الادارة الذي يدير الهيئة ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال » (٢٢) · ولم يلحظ الكاتب ان التغيير الجوهري كان في مجالس ادارة الشركات التي تتبع الى الهيئة ، كما سنرى ، وليس في مجلس ادارة الهيئة العامة ، فهي كيان محدث ·

اذن ، ففي اليوم الذي كان مقدرا فيه للتسيير الذاتي ان يتم ، أي عند تشكيل ادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ، في ذلك اليوم بالذات ألغي قانون التسيير الذاتي بصورة غير مباشرة ، أي دون ان يقال ذلك بصراحة · فالمادة ٩ من المرسوم التشريعي رقم ٨٤ قضت بأن يتمتع مجلس الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي بصلاحيات واختصاصات الهيئة العامة للشركات المساهمة بالنسبة لكل من المنشآت الصناعية ، بينما كانت هذه الصلاحيات مخولة للمجلس العمالي في المنشاة ، بموجب المادة ٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥٥ · ونصت المادة ١٩ من المرسوم التشريعي ٨٤ على أن « يتم تعيين رؤوساء وأعضاء مجلس الادارة والمدراء العامين للمنشآت الصناعية المشمولة بأحكام هذا المرسوم التشريعي وانهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم وتعويضاتهم بقرارات من وزير الصناعة » · كل ما تبقى من قانون التسيير الذاتي هو

(٢٢) نفس المصدر ·

ان تعمل الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي على تحقيق ديمقراطية الادارة ضمن المنشآت الصناعيـــة وتنميـة الوعـــي العمالي وفق السياسة الاشتراكية للدولة (مادة ٣ ـ ٣) ٠

ولكن ، كيف تكون ديمقراطية الادارة ، اذا كـــانت مجالس الادارة مفروضة من فوق ، وكانت الهيئة العامـــة للقطاع العام الصناعي ، البيروقراطية التكوين . قد حلت محل طبقة العمال ومحل الشعب السوري ؟! ٠ امـا اعضاء الهيئة العامـــة للقطاع العام الصناعي فهم : وزير الصناعة رئيسا ، المدير العام للهيئة نائبـــا للرئيس ، أمين عام وزيـــر الصناعـــة عضوا ، ممثل عـــن وزارة الاقتصاد ، ممثل عن وزارة التخطيط ، مدير عام المصرف الصناعي ، ممثل عن المصرف المركزي ، ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعيـــة والعمل ، ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال (المادة ٥ ـ ١ من م ت ٨٤) ٠ بهذا تكـــون الادارة قـــد انتقلت كليا الـــى ايـــدي البيروقراطية : ثمانية من بيروقراطية الدولة مقابـل عضو واحـد من البيروقراطية العمالية معين من قبل وزير الصناعة ٠ وقد صدر في ٥ ـ ٧ ـ ١٩٦٥ المرسوم التشريعي رقم ١٥٤ ، فاعطى لوزيـــر الصناعة صلاحيات مجلس ادارة الهيئـــة العامـــة للقطاع العام الصناعي ، ريثما يتم تشكيل مجلس الهيئة (!) ٠

هذه التطورات على صعيد التشريـــع سبقتها ومهدت لهـــا تطورات على صعيد السياســـة والايديولوجيا ، ونخص بالذكـــر مقررات المؤتمر القومي الثامن والمؤتمر القطري العادي الثاني في نيسان ١٩٦٥ .

٢ ـ على المستوى الحزبي والعمالي

في المؤتمر القطري العادي الثاني ، المنعقد ما بين ١٨/٣ ـ

١٩٦٥/٤/٤ كان توجه حزب البعث العربي الاشتراكي نحو الابتعاد عن الادارة العمالية لوسائل الانتاج والاعتماد كليا على البيروقراطية · ففي مقررات المؤتمر لا يذكر تشريع التسيير الذاتي كانجاز ثوري،كما تعودنا ان نقرأ ونسمع.انما ذكر في معرض الحديث عن انجازات « حكومة الثورة » في مجال التحويل الاشتراكي على الشكل التالي : « ··· كما اصدرت تشريع التسيير الذاتي بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩٦٤/٤/١٦ الذي نص على قيام مؤسسة القطاع الصناعي الاشتراكي » (٢٣) · والحقيقة هي ان المرسوم التشريعي رقم ٥٢ تاريخ ١٩٦٤/٤/٩ هو الذي نص على قيام المؤسسة المذكورة · ويعلن المؤتمر بعدئذ بأنه لم يبق على حكومة الثورة سوى بعض الخطوات ليتم التحويل الاشتراكي ولتطبق مقررات المؤتمر القومي السادس (!) ، « وما عدا ذلك تبقى هناك بعض الامور التنظيمية كقانون تنظيم القطاع العام للتسيير الذاتي الذي يجب ان يصدر لتحديد المسؤوليات والصلاحيات في داخل القطاع العام ولتوضيح علاقته بالدولة ومؤسساتها » (ص ١٥١) ·

ويبدي المؤتمر في مجال تنظيم القطاع العام عدة ملاحظات منها : « ان طريقة ادارة الوحدات الانتاجية العامة ستبقى مختلفة : فبعضها يسير ذاتيا وبعضها يبقى يسير اداريا كما هو الحال في معظم المؤسسات العامة في الوقت الحاضر · ويجري تغيير الادارة الى التسيير الذاتي بقرار كلما نضجت الوحدة الانتاجية وتهيأت لها شروط التسيير الذاتي ··· » (ص ١٥٢\١٥٤) · لكن المؤتمر لم يقرر كيف تنضج الوحدة الانتاجية ، ولا حدد شروط التسيير

(٢٣) مقررات المؤتمر القطري العادي الثاني للقطر السوري ، صادرة عن القيادة القطرية لحزب البعث في سورية ، (خاص بالجهاز الحزبي)، دمشق ، حزيران ١٩٦٦ ، ص ١٤٩ ·

الذاتي · في الواقع يمكن للمرء ان يتكلم دائما بهذا الاسلوب ، عن النضج وعن تحقق الشروط ، دون ان يقول شيئا ملموسا قد يثير جدلا ومعارضة ، ويصل مع ذلك (او بذلك) الى ما يبغيه · ويبدو ان الظروف كانت ناضجة لالغاء التسيير الذاتي ·

وينتقد المؤتمر (٢٤) قانون التسير الذاتي (م ت ٥٥) ، فهو « تنقصه القواعد الاساسية في التسيير الذاتي من جهة كما ينقصه التفصيل في بعض المواد من جهة اخرى اي ان القانون المذكور قد جاء ناقصا وغامضا في نفس الوقت » · اما القواعد الاساسية فيحددها المؤتمر بانها اولا : « تحقيق ديمقراطية عمالية صحيحة من القاعدة الى القمة تضمن اشراف العمال على الشؤون العامة في المصنع وحرية انتخاب مجلس التسيير وتهيىء لهم فرصة تنمية قدراتهم الادارية ووعيهم الاقتصادي » · ان المرء ليتساءل : هل كان م ت ٥٥ يفتقد هذه القاعدة الاساسية ؟ ـ بالتاكيد ، لا · ثم يذكر المؤتمر القاعدة الاساسية الثانية : « ولكن الى جانب ذلك يجب تركيز السلطة الحقيقية في المرحلة الاولى من التجربة بيد المدراء الذين تختارهم الدولة وتستطيع تبديلهم وجعلهم مسؤولين بصورة مباشرة عن نجاح المشروع الاقتصادي » · اذن ، فليس النقد من اجل تحسين قانون التسيير الذاتي ولا الموضوع نقص في القواعد الاساسية ، بل موضوع ابعاد العمال عن ادارة الوسائل التي ينتجون بها وتسليمها الى المدراء وكلاء الدولة · انه ايديولوجيا في سبيل السلطة الاقتصادية التي لا يريد اعضاء المؤتمر ان يسلموا جزءا منها للطبقة العاملة · ويذكر المؤتمر قاعدة اساسية ثالثة ورابعة ، الا ان القاعدة الاساسية الثانية هي كل ما يريده ، وهي ايضا ما حققه بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ ، كما

....

(٢٤) نفس المصدر ، ص ١٥٧ ـ ١٥٨ ·

بينا · اما القاعدة الاساسية الثالثة فتتضمن : « اشراف الدولة على القطاع المسير ذاتيا وضمان انسجام اعماله مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية » · وتتضمن الرابعة : « تثمير اكبر جزء من الارباح لتوسيع القطاع الصناعي وانشاء صناعات جديدة · وبعكس ما يوحي كلام المؤتمر ، فقد كان قانون التسيير الذاتي يقوم ايضا على هاتين القاعدتين (المواد ١ ، ٣ ، ١٢ ثم المادة ١١)·

بعد فترة قصيرة من انعقاد المؤتمر القطري العادي الثاني انعقد المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي (نيسان ١٩٦٥) · وقد نحا المؤتمر القومي الثامن بخصوص التسيير الذاتي تقريبا منحى المؤتمر القطري الذي سبقه بالرغم من بعض الاختلافات الاديولوجية وبعض الاختلافات في التبريرات والحجج · من ناحية يؤكد المؤتمر في مقرراته (٢٥) « على ضرورة تغيير جذري في اوضاع الادارة في القطاع العام يضمن تحقيق علاقات ديمقراطية في داخل المنشاة المؤممة يتيح للعمال فرصة المشاركة والتوجيه والاشراف على شؤون المنشاة بصورة ديمقراطية، ويضمن المساهمة الطوعية في ادارة الاقتصاد الوطني من قبل الطبقة الكادحة المنتجة وتنمية قدراتها وكفاءاتها في هذا المجال » (ص ١٨٦ / ١٨٧) · ثم يضع المؤتمر اسسا للادارة الديمقراطية : « ١ – تحقيق ديمقراطية عمالية من القاعدة الى القمة · ــ تحقيق تخطيط شامل ومركزي لشؤون القطاع العام يضمن ضبط هذا القطاع في اطار خطة الدولة العامة ويدفعه باقصى سرعة ممكنة

---

(٢٥) مقررات المؤتمر القومي الثامن حول الشؤون الاقتصادية ، صادر عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (بدون تاريخ نشر) · منشور ايضا في : التقارير المقدمة الى المؤتمر القومي الثامن ، وثائق رقم ٣ ، صادرة عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اذار ١٩٦٧ ، ص ٩٩ ــ ١٩٢ · ونحن نعتمد المرجع الثاني ·

لتحقيق الاهداف الاقتصادية · ج ـ ان تكون الصيغ العملية لتحقيق ذلك مرنة وواقعية وقابلة للتنفيذ في ضوء ظروف البلاد العامة » · وعلى ذلك يرى المؤتمر ، من ناحية اخرى ، « ضرورة التحرر من الاشكال والصيغ المطبقة في البلدان الاشـــتراكية الاخـرى ، وان يتجنب التقليد » · ونحن نرجح ان المقصود هو نظام التسيير الذاتي في يوغسلافيا · كما يرى المؤتمر استبدال تعبير « التسيير الذاتي » بعبارة « الادارة الديمقراطية » لانها ادق واعمق واكثر اداء للهدف الذي نتوخاه من الصفة الديمقراطية للادارة (ص ١٨٧) · ويزعم بعدئذ ، ان تجربة العرب في التطبيق الاشتراكي لا تأخذ ابعادها ولا تظهر فوائدها ووجودها بشكل كامل ما لم تتم على مستوى الوطن العربي الكبير (ص ١٨٩) ، وهذه فكرة عفلقية · فالمطلوب اولا هو ان نقوم بتجربتنا الاشتراكية لوحدنا دون تقليد للغرب !· والمطلوب ثانيا الا نجرب حتى تتم الوحدة العربية (!)·

وينتقد المؤتمر القومي الثامن بدوره المرسوم التشريعي رقم ٥٥ · فيقول في التقرير الاقتصادي ، ان نصوصه جاءت « غامضة لم تف بالغرض في ابراز اسس الادارة الديمقراطية وخاصـة فيما يتعلق بصلاحيات مجلس الادارة وتوزيع الدخل » (ص ١٣٢) · ويتبنى الراي بأن « ··· صلاحية مجلس الادارة في المعامل المؤممة الاشتراكية يختلف عن الصلاحيات التي كانت ممنوحة لهذا المجلس في ظـل النظام الراسمالـي حيث ان المعمل المؤمم لم يعد حرا في تصرفاته (*) بل اصبـح يعمل ضمن الخطة العـامة للتحويـل الاشتراكي · اما في مجال توزيع الدخل فقد نص المرسوم المذكور على توزيع الارباح الصافية بنسب محددة يذهب منها (٦٠ بالمئة) للدولة وللاحتياط و (٤٠ بالمئة) للعمل بما فيها الخدمات الاجتماعية

(*) وكان المعمل الراسمالي ليس محكوما ومقيدا بقوانين السوق .

وبالاضافة الى ان هذا التوزيع جاء بصيغ جامدة فانه يعتبر تكريسا للاسس الراسمالية التي تقوم على الاجر والربح » (ص ١٣٢) . والجدير بالملاحظة ان المؤتمر نفسه يرى مع مكتب الشؤون الاقتصادية للقيادة القومية : « السعي لاعطاء العمال والموظفين والمدراء في القطاع العام حصتهم من الارباح الى جانب الاجور الثابتة ، لتكون هذه الحصة بمثابة الحافز الشخصي لزيادة الانتاج وتحسينه » (ص ١٠٩) . ويعبر المؤتمرون في مكان آخر عن اقتناعهم بأن « ... ربط الاجر بالعمل والانتاج والدخل ، وربط المصنع بالمجتمع هو من ملامح واسس الادارة الديمقراطية » (ص ١٣٤) . وسوف نرى بعد قليل ثانية ان الخلاف حول التسمية وليس حول المضمون بالنسبة للاجر والربح ، ولكن عن طريق هذا الخلاف الشكلي امكن تسديد ضربة للمرسوم التشريعي رقم ٥٥ .

يعدد المؤتمر خمسة اسس تقوم عليها الادارة الديمقراطية للمنشآت الصناعية ، موحيا ان هذه الاسس لم يكن يقوم عليها قانون التسيير الذاتي : « ١ - اعتبار جميع عمال المنشاة يشكلون الهيئة العامة لها وهي صاحبة السلطة العليا فيها . ٢ - تنتخب الهيئة العامة مجلس العمال في المنشاة وتحدد صلاحيات هذا المجلس في القانون والنظام الداخلي للمنشاة . ٣ - ينتخب مجلس العمال لجنة الادارة وتعين الدولة ممثلها ويكون رئيسا للجنة ومديرا عاما للمنشاة وتحدد صلاحياته في القانون والنظام الداخلي ٤ - يرتبط المدير العام بادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ويكون مسؤولا عن تنفيذ الخطة الانتاجية للمنشاة وانسجامها مع الخطة الانتاجية العامة للبلاد . ٥ - تلغى فكرة الربح ويستعاض عنها بفكرة الدخل الصافي بعد طرح النفقات العامة واهتلاك الآلات وقيمة المواد الاولية وفائدة راس المال والضرائب وحصة الدولة لتوسيع القطاع الاشتراكي ممثلا للدخل الذي حققه العمل اليدوي

والفكري لمجموع العاملين في المنشاة ، فلا يتقاضى العاملون في المنشاة اجورا ورواتب بالمعنى الراسمالي (ثمن شراء العمل كعامل من عوامل الانتاج) بل يتقاضون سلفا تتناسب مبدئيا مع العمل الذي يقدمه كل منهم وتحسب السلفة التي ياخذها كل منهم من حساب الدخل الذي يستحقه من مجموع الدخل الصافي للمنشاة والذي يتناسب مع الانتاج الذي قدمه للمنشاة · فبعد ان تطرح هذه السلف من مجموع الدخل الصافي يبقى ما يسمى بالدخل الصافي القابل للتوزيع نحسم منه نسبة معينة للقيام بمشاريع اجتماعية للعمال تامين سكن او خدمات صحية او جمعية تعاونية استهلاكية او روضة اطفال او مدرسة الخ ·· والباقي يوزع على العمال بشكل نقدي » (ص ١٣٥/١٣٦) ·

نلاحظ على هذه الاسس ما يلي :

اولا ، الاساسان الديموقراطيان الاول والثاني المذكوران اعلاه هما من مقررات مؤتمر التسيير الذاتي في حمص الذي سبق انعقاد المؤتمر القومي الثامن بحوالي نصف سنة ·

ثانيا ، الاساسان الديموقراطيان الثالث والرابع لم ياتيا بجديد عما نص عليه المرسوم التشريعي رقم ٥٥ الذي صدر قبل سنة من انعقاد المؤتمر القومي الثامن ·

ثالثا ، لم يلغ الاساس الديمقراطي الرابع في الحقيقة فكرة الربح او الاجر ، الا بقدر ما الغته الاسس الديموقراطية الثلاثة السابقة ، انما اخترع مفهوما اخر هو « الدخل الصافي » للمنشاة الذي يساوي الربح زائدا الاجور المعطاة مقدما للعمال وسمى هذه الاجور « سلفا » · ان تغيير الاسماء بحد ذاته لا يغير من طبيعة المسميات · فالغاء الربح مثلا ، باعتبار كل ما يزيد عن تكاليف الانتاج (من مدخولات المنشاة او مبيعاتها) غير ممكن طالما يحتاج المجتمع الى استثمارات جديدة ، انما ما يمكن فعله هو تغيير الجهة

التي تقرر مقدار الربح ومصيره ، فبدل ان يكون الامر بيد الراسماليين يمكن ان يصبح بيد بيروقراطية الدولة . اما اذا كان القرار بيد المنتجين في نظام التسيير الذاتي الشامل ، فعندئذ ينتفي « الربح » كمفهوم اقتصادي سياسي (وليس كمفهوم تقني) كما ينتفي مفهوم « الاجرة » . بتعبير آخر ، طالما هناك انفصال بين العامل ومنتجاته فلا مجال لالغاء « الربح » او « الاجرة » ، انما يمكن التمويه عنهما بتسميات جديدة لا تلبث ان تعطي في اذهان العمال نفس مدلولات العبارتين السابقتين .

بالرغم من هذه الملاحظات ، فان « الاسس الديمقراطية » التي وضعها المؤتمر القومي الثامن من أجل اقامة التسيير الذاتي قد تجعلنا نميل الى الظن ، ان هناك خلافا جوهريا بين المؤتمر القومي الثامن وبين المؤتمر القطري العادي الثاني بخصوص تطبيق التسيير الذاتي . هذا الظن المحتمل نابع – في رأينا – من اختلاف المواقع الايديولوجية نوعا ما بين المؤتمرين وبالتالي الوصول الى نفس الهدف من طريقين مختلفين بعض الشيء . ان المؤتمر القطري يلوجه نحو الادارة البيروقراطية لوسائل الانتاج ونسف نظام التسيير الذاتي ، ومن ذلك ايضا انه يؤكد على دور المدراء في انجاح خطوة التأميم (ص ١٦٠ من المصدر المذكور) . اما المؤتمر القومي فيهاجم مرارا البيروقراطية ، وينتقد قانون التسيير الذاتي ، دون ان يبدي رغبة بسلطة المدراء صراحة . غير ان المؤتمر القومي يريد الاشتراكية على مستوى الوطن العربي ، ما معناه انتظار الوحدة لقيام الاشتراكية . ويريد المؤتمر القومي الابتعاد عن اية نظرية لتطبيق الاشتراكية او الديموقراطية ، بل وحسب التفكير المغلق – اعتماد طريق التجربة والخطأ والصواب : « والحق اننا لا نطمع في ان تكون الآراء المقدمة نهائية ، وذلك لان المعاناة الحية والممارسة الفعلية والتجارب الحافلة بالخطأ والصواب والمرتبطة بالظروف المتغيرة هي التي ستقدم لنا آخر الامر الحلول الصحيحة في موضوع

الديمقراطية » (ص ١٢٨ من « التقارير المقدمة الى المؤتمر القومي الثامن ») · ـ انه مثال على البرغماتية او الانتهاية الفكرية المغلقية ·

وبالترابط مع هذا التصريح يمكن ان نفهم او نخمن الغاية من استبدال المؤتمر القومي لعبارة « التسيير الذاتي » بعبارة « الادارة الديمقراطية » · بالنسبة لنا ، المضمون واحد · بيد ان التسمية الجديدة ، وان كانت « أجمل » من السابقة ، فهي فضفاضة يمكن ان تحتمل اكثر من تفسير ، وخاصة بالنسبة لمن لا يزال يجرب ليفهم الديمقراطية ، بينما ليس للتسيير الذاتي سوى معنى واحد تحدده بدقة العبارة ذاتها (*) ·

(*) فوجئنا بعدئذ ان هناك اناسا قادرين على اعطاء اية عبارة المعنى الذي يريدون · فقد فسر النقابي عمر حليبي في مقال بعنوان « مغزى التسيير الذاتي لادارة المعامل والمؤسسات في البلدان الاشتراكية » ، منشور في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٢٢٢ ، تاريخ ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٦٧ ، ص ١٢ ، فسر عبارة « التسيير الذاتي » ، بأن الدولة الاشتراكية تعطي المؤسسة استقلالا ماديا وقانونيا لادارتها ادارة ديمقراطية في الادارة والتوجيه حيث توجه وتنظم الانتاج · فالمؤسسات حرة في تنظيم الانتاج بحيث تحقق اكثر النتائج الاقتصادية بأقل المصاريف ضمن اطار الخطة الاقتصادية المركزية الموضوعة · يرأس هذه المؤسسة مدير واحد ويكون رئيسا لمجلس ادارتها المكون من بعض العمال الفنيين المنتجين من قبل العمال . والرئيس مسؤول عن اعماله امام الهيئات العليا ··· حيث ان مشاركة العمال في ادارة وتوجيه الانتاج لا يتعارض مع مبدأ الرئاسة الواحدة . والسبب في ذلك هو وحدة المصالح الطبقية للعمال وللاداريين على حد سواء ··· » · وهذا الرأي والتفسير لمعنى التسيير الذاتي يتفق مع احكام المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ١٩٦٧ (كما سنراه) بالتمام والكمال ·

وتتفق اراء المؤتمر القومي والمؤتمـــر القطـــري حول الربح والاجر · كلاهما يرفض « فكرة » الربح والاجر ، مزاودا بذلك على قانون التسيير الذاتي ، دون ان يعني رفضهما لهذه الفكرة انهمـا ضد « العمل المأجور » !· وكلاهما ايضا يعود بعد فلسفة هاتيـن العبارتين الى نفس الفكرة التي يرفضانها ، مع اختلاف الاسماء · غير ان هذا لا يمنع المؤتمر القومي من ان يستغل خلافه الشكلي مع المرسوم التشريعي رقم ٥٥ حول موضوع الربح والاجر،لكي يطالب – من حيث النتيجة – بالغاء المرسوم التشريعي المذكور : « ولهذا يجب ايجاد صيغ جديدة للادارة وتوزيع الدخل بصـــورة تؤمـن الغاية الاساسية من الادارة الديمقراطية » (ص١٣٤) ·

ان مبدأ « لكل حسب عمله » الذي يتبنـاه نظريـــا المؤتمران (ص ١٣٤ للمؤتمر القومي وص ١٦٠ للمؤتمر القطري) لا يلغـي الاجر والربح،بل يوزع الاجور على اساس اكثر عدالة بين العمال، ليس الا · فهو يربط الاجر بالانتاج ، وبالتالـــي بالجهــد المبذول للعامل · اما الغاء الاجر والربح كليا فيكون عند تطبيق مبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » ، وعندئذ فقط · وهذا لا يكون الا في المجتمع الشيوعـــي · والحقيقـــة ان الاقتراح الذي يقدمه المؤتمران بايجاد دخل ثابت حسب ساعات العمل ودخل متغيـــر حسب الانتاج ، لا يلغي الاجر ولا الربح ، ولا يتناقض مع ما جاء في قانون التسيير الذاتي ، بل يتفق معه تمام الاتفاق · قد يكون هنـاك اختلاف في نسب توزيع الارباح ، ولكن النظام يبقى نفسه · وكمـا رأينا المؤتمر القومي الثامن يناقض نفسه في هذا الموضوع ، كذلك نرى المؤتمر القطري الثاني يعود بعد رفضه لفكرة الربح ليقول :«ان العمال والموظفين يجب ان يشاركوا في الارباح السنوية ليكون لديهم الحافز الذاتي لزيادة العمل ومنع التبذير والحرص على موجودات المصنع ··· » (ص١٦٠ من مقررات المؤتمر القطري) ·

في ختام هذه المقارنة وبناء عليها يمكن القول ، ان المؤتمر القطري العادي الثاني كان يعبر بالدرجة الاولى عن آراء جماعة الوسط في حزب البعث (التي قامت فيما بعد بحركة ٢٣ شباط) . اما المؤتمر القومي الثامن فقد غلب فيه صوت يمين البعث « عفلق وجناحه » . ولقد اتفق المؤتمران وكذلك الاتجاهان في موقفهما الرافض للتسيير الذاتي وليسار البعث الذي يقف وراءه . دون ان يكون لهذا اليسار تواجد ينكر . ان التسيير الذاتي هو في الحقيقة الابن الشرعي (المسلوب) ليسار البعث المعزول او المنشق في المؤتمر القومي السابع ، وان كان قانون التسيير الذاتي قد صدر بعد عزل اليسار او انشقاقه .

في الشهر التالي من صدور المرسوم التشريعي رقم ٨٤ ، اي في حزيران ١٩٦٥ ، انعقد مؤتمر قطري استثنائي (الثاني) اصدر ما يسمى بـ « **المنهاج المرحلي لثورة الثامن من اذار في القطر العربي السوري**»(٣٦) .

وقد ورد في المنهاج ان الدولة ـ في خطتها للتحويل الاقتصادي الوطني نحو الاشتراكية ـ تسترشد باربعة مبادىء ، احداها هو ان التحويل الاشتراكي « يجب ان يكون ديمقراطيا وذلك باشراك الجماهير المنظمة في اعمال التخطيط وتنفيذ المشاريع العامة ونقد الجهاز الاداري وفسح المجال للمبادرات وللمنافسة الخلاقة وطرح سياسات الدولة ومشاريعها للنقاش العام . كما يتطلب ذلك تحقيق نوع من الديمقراطية في ادارة المشاريع تضمن مساهمة العمال والموظفين والفنيين في شؤون الادارة والتوجيه واتخاذ القرارات . كما تؤكد حكومة الثورة انها تحاول دوما انتهاج اسلوب الاقناع

---

(٣٦) نشر في ٢٢ تموز ١٩٦٥

وانكاء الحماس الوطني واثارة المشاعر النبيلة عند الجمهور في تنفيذ خططها في التنمية والتحويل الاشتراكي وانها تحاول ان تتجنب لاقصى الحدود اساليب القسر والاكراه والقيادة الفوقية» (ص٤٠) · ومن اجل تقوية القطاع العام ورفع مستوى الانتاجية فيه لاقصى الحدود تسعى حكومة الثورة لتحقيق خمسة امور، احدها: « احداث تغيير جذري في اوضاع الادارة وذلك بتطوير التطبيق القائم للادارة الديمقراطية في المنشآت العامة بضوء تجارب البلدان الاشتراكية في هذا المجال وحسب ظروف الاقتصاد الوطني · ويجب ان تؤمن الادارة الديموقراطية قيام مجالس عمالية منتخبة يتاح من خلالها لجميع العاملين ممارسة المساهمة في الادارة والاشراف على العمل، وعلى ان يتم تطبيق ذلك بالتدرج وبصورة مرنة تلائم ظروف البلاد الموضوعية وحاجاتها الاقتصادية وان يؤدي ذلك الى تقوية روح الانضباط والمسؤولية عند جميع العاملين في المنشأة العامة » (ص٤٢) ·

المطلوب هو، اذن « نوع » من الديمقراطية، وليس « ال » ديمقراطية في ادارة المشاريع · والمطلوب هو تطوير التطبيق القائم للادارة الديموقراطية · وهكذا يعتبر المنهاج المرحلي نظام الادارة المنبثق عن المرسوم التشريعي رقم ٨٤ نظاما ديموقراطيا · فلم يكن تغيير الاسم من « التسيير الذاتي » الى « الادارة الديموقراطية » اذن دون فائدة دعائية! · لقد كانت الفئة الحاكمة قانعة بما وصلت اليه من ديموقراطية واشتراكية ··· وما الى ذلك · وتعبيرا عن رضاها « تعلن الدولة ان خطوات التاميم قد اخذت الآن الشكل الذي كانت تريده الدولة وقد وصلت الحدود التي كانت تهدف لان تصلها، وتعتبر بصورة خاصة ان البناء والمقاولات والتعهدات والصناعات السياحية مجال مفتوح لنشاط القطاع الخاص » (ص٤٥) · وقبلئذ ورد في المنهاج المرحلي ان « تطبيق

الاشتراكية يجب ان يبتعد عن الافكار المسبقة غير المدعومة بالدليل العلمي وغير المرتبطة بواقعنا الاجتماعـي » (ص٤٠) اي ضـد الماركسية ·

ويعتبر كذلك « المنهاج الحزبي » (٢٧) ، الذي صدر عن نفس المؤتمر القطري الذي صدر عنه « المنهاج المرحلي » ، نظام الادارة « البيروقراطي » القائم وقتذاك « ديمقراطيا » · فبعد الحديث عن علاقـة الحزب الثـوري بجماهيـر الشعـب يرد في المنهاج الحزبي (ص ٣١) : « اما في المصنع فالادارة الديموقراطية قـد فتحت للحزب مجالات للعمـل هائلـة · فمجلس الادارة والنقابـة مجالان مفتوحان للعمل الحزبي النشيط المنتج » ··· الخ ·

د ـ الفترة الرابعة:من شباط ١٩٦٦ الى تشرين الثاني١٩٧٠ ·

ادت في ٢٢ شباط ١٩٦٦ صراعات داخل حزب البعث الحاكم الى انقلاب عسكري نجم عنـه استـلام جنـاح الوسط للسلطـة بقيادة نور الدين الاتاسي وصلاح جديد ويوسف زعين ، وابعـاد الجناح اليميني بزعامة عفلق وأمين الحافظ والرزاز · هذا الحـدث هو ثاني انشقاق خطير في حزب البعث بعـد استلام السلطة فـي سوريا · فقد كان الاول ابان المؤتمر القومي السابع وبعده ، عندما تغلب وقتذاك الجناح اليميني بمساعـدة الوسـط على الاتجاه اليساري بقيادة علي صالح السعدي و حمود الشوفي ·

ومما جاء في بيان القيادة القطرية المؤقتة (الجديدة) صبيحة ٢٢ شباط : « ايها العمال ـ ايها الفلاحون ـ يا جماهير شعبنـا

(٢٧) نشرته القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٦٥ ·

الكادحة : ان الثورة التي قامت من اجلكم في الثامن من آذار تقوم اليوم لتضرب من اراد خيانتكم والتآمر عليكم ٠ لتضرب من مد يده الى الرجعية الاقطاعية والراسمالية التي تستغلكم ٠ ان الثورة ان لم تكن اداتها العمال والفلاحون والحرفيون وصغار الكسبة لا يمكن ان تكون ثورة عدالة وتقدم » ٠ ثم « واليوم وقد وضع الحزب حدا نهائيا لكل من حاول ان يعبث بثورتكم يدعوكم لحمل اعباء الثورة ومسؤولياتها ٠٠٠ » ٢٨) ٠ في نفس اليوم حلت القيادة القطرية المذكورة المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وخولت بعد يومين رئيس الدولة ومجلس الوزراء صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية ٢٩) ٠

بخصوص المسالة العمالية لم يكن في بيان القيادة القطرية عن نتائج اعمال المؤتمر القطري الثالث الاستثنائي الذي انعقد بعد حركة ٢٣ شباط (آذار ١٩٦٦) اي ذكر لتسيير ذاتي او لادارة ديموقراطية لوسائل الانتاج ٠ وكل ما قيل في السياسة الاقتصادية عن العمال هو : « احداث تغيير في القوانين والنظم المتعلقة بالعمال من حيث نظم الاجور وشروط العمل والعلاقة بالادارة بحيث تؤدي هذه التغييرات الى زيادة الانتاج وتحسينه وتخفيض التكاليف » (ص ٣٦) ٠ اما في التقرير السياسي المقدم من القيادة القطرية المؤقتة الى المؤتمر المذكور ، فثمة تقييم لتجربة « الديموقراطية الشعبية » في القطر العربي السوري ، يتضمن مطالبة بـ « العمل بخطى سريعة لتحقيق الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج وتجاوز

(٢٨) منشور مع بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي عن نتائج اعمال المؤتمر القطري الاستثنائي في دورتـه المنعقدة بين ١٠ _ ٢٧ اذار ١٩٦٦ . صادر عن القيادة القطرية في سوريا ، ص٨و٩ ٠

(٢٩) قرار القيادة القطرية المؤقتة رقم ١ تاريخ ٢٣ _ ٢ _ ١٩٦٦ ٠ وقرارها رقم ٢ تاريخ ٢٥ _ ٢ _ ١٩٦٦ ٠

المرحلة البيروقراطية المتمثلة في نظام راسمالية الدولة » · وينكر التقرير ان التحويل الاشتراكي يعانـــي معضـــلات اساسية مثل الافتقار لتخطيط مركزي ونقص الكفاءات الفنية والادارية · ثـــم يضيف الى تلك المعضلات « نقص الوعي الطبقي والنقابي وفقـدان التربية الاشتراكية في اوساط العمال والفلاحين مما يهدد بجمود التحويل عند مرحلة راسمالية الدولة الى امد بعيد » · (٣٠)،وفـي المذكرة الاقتصادية يقترح المؤتمر القطري الاستثنائي الغاء الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي التي تدير الشركات المؤممة «وتجميع القطاع العام الصناعي كله تحت اشراف وزارة الصناعـة لتوحيد ادارته وسياسته ، ومن ثم توزيع منشآت هذا القطاع على هيئـات نوعية متخصصة (ص٩١) · وهذا بالتقريب ما جرى فعلا فيمـــا بعد ، كما سنرى ·

هذا على المستوى الحزبي اما على المستوى الشعبي العمالـي فقد اختلفت الامور بعض الشيء · ففي ٩ نيسان ١٩٦٦ قام ممثلون للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وللاتحاد العـــام لنقابات العمال وللحكومة بزيارات تفقدية لبعض المؤسسات والمعامل المؤممة · وقد جاء في مقال لجريدة الاتحاد الـعام لنقابات العمال حول هذه الزيارة ، ان المسؤولين الثورييـــن سيلمســـون ولا شك وضوح ظاهرة البيروقراطية « من العمال انفسهم ومن ظروف العمل والانتاج والتوظيف ، ومن ثم قطع الطريـــق على هـــذه الظاهرة الخطيرة بما سيصدره المسؤولون في الحزب والحكم كمبدا التسيير الذاتي الذي اخذ في الايام الفائته صيغته القانونية المسودة،وبالتالي مبدأ الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج وتطويره اجهزة الدولة

(٣٠) مقررات المؤتمر القطري الاستثنائي بين ١٠ ـ ٢٧ اذار ١٩٦٦ . التقرير السياسي والمذكرة الاقتصادية . وثائق ، خاص بالجهاز الحزبي . صادر عن القيادة القطرية في سوريا ، ٦٨ ـ ٦٩ ·

وتنظيم الطبقة العاملة مما أوضحه المؤتمر القومي السادس ايضا.
ويزعم المقال ان اهداف زيارات المسؤولين تحقيق لقرارات المؤتمر القطري الاستثنائي (آذار ١٩٦٦) بشكل عملي مدروس (٣١) .

وهناك تحقيق صحفي حول نفس الزيارة لنفس الجريدة ،ذكرت فيه كلمة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال للعمال من الشركة الخماسية ، ورد فيها : « ان المطالب المهنية التي تقدمت بها النقابة باسمكم مطالب يجب ان تتحقق . ومن يحققها ـ كما قال الاخ وزير الداخلية ـ هو انتم ، لان الثورة قد آمنت بعد التجربة الماضية بان للعمال الحق الكامل باشادة معاملهم وبالاشراف عليها وبتوجيه أنتاجها وتحسينه وبالقيام بدورهم الطليعي في قيادة التجربة . ولكي يتحقق ذلك فقد تشكلت لجنة التسيير الذاتي فيها ممثلون عن ادارتكم وعن نقابتكم » . ثم يتابع : « وقد أوشكت هذه اللجنة ان تنهي مشروعها الذي اعتقد انه سيقدم الى المسؤولين . وسيعطي هذا المشروع الحق للعمال في انتخاب ممثليهم وتشكيل المجلس العمالي الذي سيمثل عمال كل مؤسسة وسيكون هو السلطة العليا في المؤسسة او المعمل . وينتخب المجلس العمالي اربعة اعضاء الى مجلس الادارة المؤلفة من سبعة . وبذلك سيكون للعمال الاكثرية في مجالس الادارة وسيستطيعون بأنفسهم ان يقرروا اي مطلب يجب تحقيقه ، لانهم سيكونون مسؤولين امام وجدانهم العمالي والنقابي والقومي والاشتراكي عن كل مطلب يقدمونه .. اننا بايماننا بتحقيق الاشتراكية الشعبية وباعطاء العمال الحق باختيار ممثليهم انما نعبر عن ثقتنا بكل عامل في هذا القطر . ولو كنا نخشى

....

(٣١) اضواء على زيارات ممثلي الحزب والاتحاد والحكومة للمعامل والنقابات ، في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ١٣٥ ، تاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٦ ، ص ٣ ، ١٤ .

العمال ، او لو كنا نصنفهم تصنيفات سياسية وتصنيفات اخرى ، لما سمحنا لهم بهذا الحق وتركنا التجربة تسير دون ان ينتخب العمال ممثليهم *) • ولكن ثقة الجميع ، بان الطبقة العاملة طبقة شريفة ومؤمنة بالاشتراكية والوحدة ، وبانها لن تكون ابدا ضد هذه الاهداف العظيمة ، ايمانا منا بكل هذا تقدمنا بسرعة لتحقيق مشروع التسيير الذاتي وانتخاب المجالس العمالية ، ذلك في مدة اقصاها اول شهر حزيران القادم اي بعد شهر ونصف تقريبا »٣٢) •

وفي شركة « الدبس » قال وزير العمل للعمال : « ٠٠٠ وقررنا ان التسيير الذاتي يجب ان يعطي مدلوله الصحيح ، وعلى هذا اتخذت قرارات سريعة وحاسمة تضمن تمثيل كافة العمال تمثيلا ديموقراطيا عن طريق الانتخاب في كافة المؤسسات والشركات بدلا من التمثيل بالتعيين » ٣٣) •

وفي نفس ذلك العدد من « كفاح العمال الاشتراكي » ٣٤) نقرأ خبرا مفاده ان لجنة خاصة مشكلة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد انتهت من وضع مسودة قانون للتسيير الذاتي • ثم تعرض الجريدة مشروع القانون هذا بكامله • ونحن بدورنا نعيد عرضه (مع بعض الحذف) ، اولا للاطلاع التام على ما فكر فيه المسؤولون وقتذاك ، ثانيا لمقارنته مع قانون التسيير الذاتي لعام ١٩٦٤ :

(*) ما زال رئيس الاتحاد يتحدث عن مسودة مشروع التسيير الذاتي • ويجدر الانتباه انه يتحدث من موقع السلطة ، هو العامل ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال •

(٣٢) المسؤولون الثوريون أمام العمال وجها لوجه ، في المرجع السابق • ص ٤ •

(٣٣) المصدر السابق ، ص ٥ •

(٣٤) ص ٩ وص ١٥ • (١٨ ـ ٤ ـ ١٩٦٦) •

المادة ١ – التسيير الذاتي للمنشاة هو ملكية الجماعة لها ويمارس عمال المنشاة ادارة شؤونها تحت اشراف الدولة ·

المادة ٢ – يتولى ادارة المنشاة المسيرة ذاتيا مجلس ادارة مدته سنتان ويؤلف على النحو التالي : – ثلاثة ممثلين عن الحكومة ويفضل ان يكون هؤلاء الممثلون الثلاثة من المنشاة نفسها (مدير عام – نائب مدير عام – عضو مفوض) · – اربعة ممثلين عن العمال ثلاثة منهم ينتخبهم المجلس العمالي والرابع تسميه نقابة المنشأة من بين العاملين فيها · أما المنشاة التي يوجد فيها عضو مجلس نقابة فللنقابة ان تعين من بين اعضاء اللجنة النقابية ·

المادة ٣ – صلاحيات المجلس العمالي ومهامه :المجلس العمالي هو السلطة العليا المشرفة على المنشأة ويقرر الخطة الانتاجية والتوسعية ويرسم السياسة العامة لادارة المنشاة بتفويض من الهيئة العامة بنتيجة انتخابها له وهو مسؤول أمامها وأمام المجتمع عن كافة التصرفات وبصورة خاصة يقوم بما يلي : (١) الموافقة على النظام الداخلي للمنشاة·(٢) الموافقة على شراء تجهيزات وسياسة تسويق الانتاج · (٣) الموافقة على مشروع الميزانية وحسابات المنشأة الختامية · (٤) ······،··· · (٥) ··· ··· ··· · (٦) يقوم رئيس وأمين المجلس برفع ملاحظاتهما الى الاتحاد العام الذي يرفعها بدوره الى المسؤولين .

المادة ٤ – صلاحيات مجلس الادارةومهامه : مجلس الادارة هو الهيئة المنفذة للخطة التي يقررها المجلس العمالي وبصورة خاصة يقوم بما يلي : (١) اعداد الخطة الانتاجية للمنشأة والبرامج التفصيلية · (٢) ··· ··· · (٣) ··· ··· ··· (٤) ··· ··· ··· ·
(٥) اعداد مشاريع القرارات وعرضها علىمجلس العمال لاقرارها·
(٦) ··· ··· ··· ·
(٧) الاستخدام والتسريح والنقل لجميع العمال والمستخدمين ·

(٨) البت في القروض والقيام بشراء المواد الاولية وغيرها من اللوازم وتسويق الانتاج ضمن الخطة العامة للمنشأة ·

المادة ٥ ـ يحق لمجلس الادارة تشكيل لجان تسيير ذاتي برئاسة رئيس القسم يتراوح عددها بين ثلاثة وخمسة ·

المادة ٦ ـ يمارس مجلس ادارة المنشأة كافة الصلاحيات الواردة في قانون التجارة وسائر القوانين بالاضافة الى كافة الشؤون الاجتماعية والعمالية التي تتعلق بالمنشأة ·

المادة ٧ ـ صلاحيات المدير ومهامه : المدير رئيس مجلس الادارة تعينه الدولة ، ومهمته الاشراف على تنفيذ الخطة الانتاجية من النواحي التنظيمية والفنية والادارية ويقوم بصورة خاصة بما يلي : (١) السهر على الخطة الانتاجية والمالية التي تقوم بها المنشأة· وله الحق في الاعتراض الى الهيئة العامة لادارة القطاع الصناعى الاشتراكي على مقررات لجنة التسيير والمجلس العمالي التي تتعارض مع القوانين والانظمة المرعية او مع خطة التنمية العامة · (٢) ··· ··· · (٣) ··· ··· · (٤) ··· ··· ··· ·

المادة ٨ ـ ينتخب في كل منشأة مجلس عمالي مدته سنتان من مهماته انتخاب ممثلي العمال في مجلس ادارة المنشأة ·

المادة ٩ ـ يتم انتخاب اعضاء مجلس العمال على اساس الاقسام على ان يمثل كل خمسين عاملا بممثل واحد اما القسم الذي عدد عماله اقل من عشرة فينضم الى اقرب قسم او اقسام مشابهة له وينتخب عن هذه الاقسام المنضمة الممثلون حسب النسب السابقة· اما الاقسام التي يتراوح عدد عمالها ما بين ١٠ ـ ٥٠ عاملا فلكل منها الحق بانتخاب ممثل واحد عنها .

المادة ١٠ ـ تجري طريقة الانتخاب على النحو التالي :(٠٠٠)

المادة ١١ ـ (٠٠٠)

المادة ١٢ ـ يشرف على انتخاب المجلس العمالي لجنة مكونة من : ـ ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر السوري٠ ـ ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمـل ٠ ـ قاض تعينه وزارة العدل ٠

المادة ١٣ ـ ينتخب المجلس العمالي رئيسا له ونائبا للرئيـس وامينا للسر ولا يحق لرئيس المجلس العمالي ان يكون عضـوا في مجلس ادارة المنشأة ٠

المادة ١٤ ـ يعقد المجلس العمالي دورة عادية كل ثلاثة اشهر بدعوة من رئيسه ٠ كما يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئيس او من مجلس ادارة المنشأة او بناء على طلب ثلث اعضائه ولا يعتبـر الاجتماع قانونيا الا اذا حضره ثلثا اعضاء المجلس ٠

المادة ١٥ ـ يحق لربع اعضاء المجلس العمالي طلب حجـب الثقة عن واحد او اكثر من اعضاء المجلس ويعتبر حجب الثقة نافذا اذا صوت على ذلك ثلثا الحاضرين ٠

المدة ١٦ ـ يحق لممثلي الدولة فـي مجلـس ادارة المنشأة ولمندوب النقابة الذي ليس عضوا طبيعيـا في المجلـس حضور اجتماعات المجلس العمالي (٠٠٠) ٠

المادة ١٧ ـ (٠٠٠) ٠

المادة ١٨ ـ علاقة النقابة بمجلـس الادارة : (١) ان تراقب المنظمات النقابية واحترام قوانين العمل وتطبيقها ٠ (٢) حث العمال على مضاعفة الجهود لزيادة الانتاج وتحسينه ٠ (٣) المشاركة في

حل المشاكل داخل المنشأة المسيّرة ذاتيا بروح نقابية · (٤) السعي لتحسين الكفاية الانتاجية والمهنية لدى العمال · (٥) مشاركة المجالس العمالية ولجان التسيير الذاتي في حماية حقوق العمال · (٦) طلب طرح الثقة بعضو او باكثر من اعضاء مجلس الادارة مع تقديم المبررات لذلك · (٧) المشاركة مع لجان التسيير ومجلس الادارة في وضع انظمة العمل الداخلية ·

المادة ١٩ ـ مؤتمرات التسيير الذاتي : أ ـ يعقد كل ستة اشهر مؤتمر مهني في المحافظة يضم كافة اعضاء مجالس الادارة في الشركات والمنشآت الموجودة في المحافظة وذلك لدراسة ومناقشة ووضع الخطط المتعلقة بالتسيير الذاتي والتحويل الاشتراكي ·
ب ـ يعقد مؤتمر عام مهني سنوي لكافة اعضاء مجالس الادارة في القطر وذلك لوضع الخطط ودراسة شؤون التسيير الذاتي وتجربة التحويل الاشتراكي واعادة النظر بسياسة الاجور وتوزيع الارباح في اول اجتماع له ووضع التوصيات واتخاذ المقررات ·

المادة ٢٠ ـ تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ·

المادة ٢١ ـ ينشر هذا المرسوم التشريعي بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخه ·

رئيس الاتحاد العام

خالد الجندي

مسودة القانون هذه ما تزال تنتظر من « يبيضها » · بيد ان هذا لا يمنعنا من ابداء بعض الملاحظات · بادىء ذي بدء يبدو واضحا ان واضعي مشروع القانون قد اعتمدوا بالدرجة الاولى

قانون التسيير الذاتي لعام ١٩٦٤ ومقررات مؤتمر التسيير الذاتي في حمص ، وبالاخص الدراسة التي أعدهـا للمؤتمر أمين سر الاتحاد العام ماضي الشيخ حسين بعنوان « تجربة التسيير الذاتي وعلاقتها بالدولة والمنظمات النقابيـة » ٣٥) · لقد جاء مشروع القانون هذا اكثر وضوحا وتفصيلا من المرسـوم التشريعي ٥٥ ، وكذلك أقل ديموقراطية واكثر بيروقراطية » فمن اصل سبعة اعضاء لمجلس الادارة ينتخب المجلس العمالي ثلاثـة فقـط · ثلاثة من الاعضاء الاربعة الباقين يمثلون البيروقراطية الحكومية ، والعضو الباقي يمثل البيروقراطية النقابية · وقد فقد العمال منصب «العضو المفوض » ، الذي كان لهم حسب م ت ٥٥ ، واعطي لاحـد ممثلي الحكومة · وقد اعطى مشروع القانون صلاحيات اكبر للتنظيـم النقابي ، وكبل التسيير الذاتي بقيديـن : الحكومـة والنقابية · فانتخاب المجلس العمالي يكون باشراف الاتحاد العام لنقابـات العمال ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة العدل · ويحق للنقابة طرح الثقة بعضو او باكثر من مجلس الادارة · ورئيـس وامين المجلس العمالي يقدمـان ملاحظاتهمـا الى الاتحاد العام لنقابات العمال الذي يرفعها بدوره الى المسؤولين ··· والى مـا هنالك من تقييدات وتعقيدات بيروقراطية لم يكـن يتضمنها قانون التسيير الذاتي لعام ١٩٦٤ ، مع العلم ان مشروع القانون هـذا يحتوي على جميع أو تقريبا جميع مسـاوىء المرسوم التشريعـي رقم ٥٥ ·

بعيدا عن النوايا الحسنة ـ حسنـة بالرغم من كل شيء ـ والتي لم تتحقق ،جرى في عام ١٩٦٦ اصدار عدد كبير من المراسيم التشريعية القاضية باشراك رمزي للعمال في مجالس ادارة بعض

---

(٣٥) في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٦١ ، تاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ ، ص ١٠ ـ ١١ ، ١٤ ·

المنشآت غير الصناعية (وهي لم تشملها قوانين تنظيم ادارة القطاع العام الصناعي ، تلك القوانين التي تركز اهتمامنا عليها في هذا البحث) . اما هذه الاجراءات فهي ، كما وردت في تقرير المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمال (كمنجزات ونشاطات للاتحاد العام على مستوى القطر) (٣٦) :

« صدور كل من المرسوم رقم ٣٠٤ لعام ١٩٦٦ القاضي باضافة ممثل واحد عن العمال في مجلس ادارة مؤسسة مياه اللاذقية ، والمرسوم ٣٠٥ لعام ١٩٦٦ القاضي باضافة ممثل عن العمال في مجلس ادارة مؤسسة مياه حلب ، والمرسوم رقم ٣٠٢ القاضي بتمثيل العمال في مؤسسات النقل في كل من محافظات حمص ـ حماه ـ اللاذقية . والمرسوم ٣٠٣ لعام ١٩٦٦ القاضي باضافة ممثل في مؤسسة النقل بدمشق ، والمرسوم ١٧ لعام ١٩٦٦ القاضي باضافة ممثل عن العمال في مجلس ادارة مؤسسة المياه في محافظة حمص ، والمرسوم ١٨ القاضي بتمثيل العمال في مجلس ادارة مؤسسة مياه حماه ، والمرسوم رقم ٢١ لعام ١٩٦٦ القاضي بتمثيل العمال في مجلس ادارة الهيئة العامة للحبوب والمطاحن ، والقانون رقم ٢٣ لعام ١٩٦٦ القاضي بتمثيل العمال بممثلين في اللجنة الادارية المركزية للمؤسسة العامة لكهرباء سورية ، والقانون رقم ٢٠ لعام ١٩٦٦ القاضي بتمثيل العمال بممثلين اثنين في مجلس ادارة كل من المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي ، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية » .

لكن العبرة ليست في كثرة التشريعات ، انما في محتواها .

---

(٣٦) منشورات المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري ، المنعقد في دمشق من ١٧ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ الى ٢٠ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ ، منشورات دائرة الثقافة والنشر في الاتحاد العام لنقابات العمال .

فكل هذه القوانين والمراسيم تقرر اشراك العمال بممثل واحد او بممثلين اثنين في مجالس ادارة بعض مؤسسات الكهرباء او المياه أو النقل أو الحبوب والمطاحن · وبالتالي كانت تكفي اربعة مراسيم تشريعية ، كحد اقصى ، للوصول الى نفس النتيجة ،غير ان تقسيم المشكلة الواحدة الى عدد كبير من المشاكل الجزئية يعيق كثيرا حل هذه المشكلة · وهذه طريقة ذكية آمنة لابقاء الامور على ما هي عليه الى أبعد زمن ممكن · لنأخذ مثلا مؤسسات المياه فقد اشرك العمال في مجالس ادارتها في اللاذقية وحلب وحمص وحماه بموجب اربعة تشريعات ، أما في بقية المدن الآن وفي المستقبل فقد امكن اقصاء العمال عن المشاركة وفي كل الاحوال يحتاج الامر الى تشريعات اخرى وبالتالي جهدا او زمنا اضافيين· ونأخذ كمثال آخر مؤسسات النقل · فقد أمكن في مؤسسات نقل حمص وحماه واللاذقية ودمشق اشراك العمال في الادارة بممثل واحد ، في حين اضطرت السلطة التشريعية لاشراك ممثلين اثنين في مجلس ادارة كل من المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية ·

ولنعد بعد هذا الى بحث القضية على المستوى الحزبي العقائدي · في مقررات وتوصيات المؤتمر القطري الثالث المنعقد في النصف الاول من ايلول ١٩٦٦ لم يكن ثمة ذكر للتسيير الذاتي او للادارة الديموقراطية ٣٧) · أما في مقررات **المؤتمر القومي التاسع** المنعقد ايضا في ايلول ١٩٦٦ (٣٨) ، فقد ورد في مجال

(٣٧) انظر مقررات مؤتمرات الحزب القومية والقطرية الخاصة بالعمل والعمال ، كراس صادر عن القيادة القطرية في سوريا ، بدون تاريخ نشر ، ص ٥٨ ـ ٥٩ · كذلك بيان القيادة القطرية حول اعمال المؤتمر القطري الثالث ، صادر في ٨ ـ ١٠ ـ ١٩٦٦ ·

(٣٨) مقررات المؤتمر القومي التاسع المنعقد في النصف الثاني من ايلول ١٩٦٦ ، صادر عن القيادة القومية للحزب ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ·

السياسة الداخلية ، « ان تجربة الديموقراطية الشعبية لا تزال في خطواتها الاولى في القطر العربي السوري · ولا تزال تستدعي القيام بمزيد من الاجراءات التي توطد دعائمها » · ومن تلك الاجراءات : « العمل بخطى سريعة لتحقيق الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج وتجاوز المرحلة البيروقراطية المتمثلة في نظام رأسمالية الدولة » · وفي مجال التحويل الاشتراكي يؤكد المؤتمر مرة اخرى على : « العمل على تحقيق نظام الادارة الديموقراطية في المعامل والشركات المؤممة » ، وكذلك « تشجيع قيام المزارع الجماعية المسيرة ذاتيا في الريف » · وليست هناك تفصيلات لهذه الامور ، انما بقيت عند العموميات · ولا ننسى ان هذا المؤتمر هو أول مؤتمر قومي بعد ٢٣ شباط · وفي الواقع استحوذ على جل اهتمام المؤتمرين دراسة ازمة الحزب ومهاجمة جناح عفلق والرزاز وكذلك مؤامرة ٨ ايلول بزعامة سليم حاطوم ·

٢

واذا لم يزل الموقف الحقيقي لحزب البعث في هذه الفترة غير واضح من قضية ادارة المنتجين لوسائل الانتاج ، من دراستنا للتشريعات الصادرة والمؤتمرات الحزبية المنعقدة،فيمكن الاستعانة بالادبيات الحزبية المنشورة · هذا ، مع العلم ان المحك الاول والرئيسي هو التطبيق ، أكان تشريعا مطبقا أم مبادرات جماهيرية مدعومة من الحزب · ونحن نحاول الا ندع جانبا دون دراسة . وليس لدينا علم بتحركات عمالية ثورية مدعومة من الحزب في سبيل ادارة ديموقراطية للاقتصاد الوطني ·

(٣٩) القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية « في ممارسة الثورة – في الديمقراطية الشعبية – في التحويل الاشتراكي » . سلسلة الاعداد الحزبي · الجزء الاول · تموز ١٩٦٦ ، ص ١٢٧ – ٢٥٥ ·

ثمة دراسة منشورة في تمـوز ١٩٦٦ صادرة عـــن القيادة القطرية في سورية (٢٣شباط) بعنوان«في التحويل الاشتراكي» (٣٩)، حيث نجد فصلا بعنوان « بعض الملاحظات حول دور الطبقة العاملة في مرحلة التحويل الاشتراكي » ٠ وسوف نعرض من هذا الفصل الهام . فقط ما يتعلق منه بموضوعنا الاساسي ، وندع الباقي لعمل آخر حول موقف حزب البعث من الطبقة العاملة فكريا وسياسيا ٠

ضمن الحدود التي وضعناها نجد الدراسة المذكورة تفترض تناقضا بين الانضباط العمالي في المنشآت الاقتصادية ومقتضيات الادارة الحديثة من ناحية وديموقراطيـــة الادارة مـــن الناحيـة الاخرى ٠ ثم تحاول الاجابة على السؤال ، حول كيفية التوفيق بين هذه المطاليب المتناقضة ، دون ان تبرر هذا السؤال ، أي دون ان تبرهن على وجود التناقض المزعوم اصـــلا ٠ تقـــول الدراسة : « وقضية التوفيق هذه ، تكون صعبة خاصة في المراحل الاولى من التطبيق الاشتراكي ، وخاصة عندما تكون الطبقة العاملة في بداية وعيها السياسي (ص ١٨١ من الدراسة) ٠ ولكـــن كيـف يكون الوعي السياسي للطبقة العاملة في بدايته بعـــد قيام « الثورة » والبدء بالتطبيق الاشتراكي؟! انكيف قامت الثورة اصلا، ابدون هذا الوعي ؟!٠ ان هذا غير ممكن ، الا اذا كنا نقصـــد بـ « الثورة » انقلابا عسكريا أو حركة تآمرية من فئة تستولـي علـــى السلطة الحكومية ٠

ونتابع الدراسة : « فالادارة الديموقراطية تعني قيام مجالس عمالية منتخبة وممارسة تلك المجالس لصلاحيات معينة في شؤون التخطيط واتخاذ القرارات والاشراف والمساهمة في جميع شؤون الادارة بدرجات معينة،ومراقبة الجهاز الاداري في منشآت القطاع العام ٠ وفي مثل ذلك تواجه مرحلة التحويل الاشتراكي في بـلاد

كالبلاد العربية مثلا صعوبات معاكسة ، تتعلق بتطبيق الحد الادنى من الانضباط العمالي اللازم لتحقيق اقصى درجـــات الكفاءة في الانتاج ، ولتعبئة الطبقة العاملة للمساهمة في مشاريع الاعمـــار العامة · والواضح ان بين هذين المطلبين شيئا من التناقض ،يحتاج الى حل ، يضمن جوهر الانضباط وجوهـــر الديموقراطية في آن واحد ، (ص١٨٢) · ونحن نجيب مقاطعين ، بأن هـــذا التناقض مفتعل لا وجود له بهذا الطرح عند وجود الادارة العمالية للمنشآت الاقتصادية · أما في نظـــام الادارة البيروقراطي فمن الضروري الحديث عن الانضباط العمالي ، لان علاقة الانتاج عندئذ تكون بين عامل ورب عمل ، اي تسلطية واستغلالية ، حين تكون العلاقـــة في نظام الادارة الديموقراطية ، قـــل العمالية ، تعاونيـــة واخويـــة ، وعند ئذ يكـون الانضباط ذاتيا (طوعيـا) ، غـير مفروض مـــن فوق · القياس هو مدى الغربة بين العامل وانتاجه،مدى التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ·

وتحاول الدراسة تحديد ملامح التوفيق المطلوب : « ان قضية ايجاد اطار توفيقي تتلاءم في داخله هـــذه المتطلبات المتناقضـــة يقتضي اولا : التسليم بدور العلم في الادارة الصناعية · ومعنـــى ذلك ان هناك قرارات يتحكـم فيها العلـــم من هندســـة واقتصاد ومحاسبـــة وادارة اعمال ولا يمكن ان تخضـــع للاجتهاد وتباين الآراء ، لذلك فان مثل هذه القرارات لا بد من الخضوع لها من قبل جميع العاملين في القطاع العام ،بدون مناقشة·وان هي اخضعت للمناقشة في المجـــالس العمالية ، فيجـــب ان يكون ذلك بقصد الايضاح وزيادة الوعي والمشاركة ليس الا » (ص١٨٢)· لا شـك ان للعلم سلطته ، ولكن هل « العلم » ، وبالاخص الاقتصاد وادارة الاعمال ، مجرد من تأثير علاقات الانتاج والصراع الطبقي ؟ · ثم هل العلم نواميس ، تعاليم منزلة ، لا نملـك ازاءها الا هز الرأس بالموافقة ،أم هناك حتى في العلم «اختيارات» ؟· والدراسة تبعدنا

بالمشاكل الجانبية عن المشكلة الحقيقية • فمن قال ان المجالس العمالية في المصانع سوف تنوب عن المهندسين والاقتصاديين والمحاسبين واداريي الاعمال ؟!• المجالس العمالية تنوب عن الراسماليين فقط وهي تستخدم العلم والخبرات التقنية كما يستخدمها الراسمالي • ولذلك فضرورة العلم والخبرة غير متناقضة مع الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج ، على الاقل بقدر ما هي غير متناقضة مع الادارة الراسمالية والادارة البيروقراطية • والجدير بالذكر ، اننا كنا قد سمعنا هذا الراي بصياغة اخرى في المؤتمر القومي السادس للحزب •

التوفيق الثاني الذي تقدمه الدراسة هو : حد ادنى من الانضباط والطاعة : « ان القسر والاكراه ليس امرا سيئا او مناقضا للديموقراطية ، بل على العكس لانه اذا ما كان وجها لكبح الغرائز ولضبط الرغبات الشاذة والانانية ولمقاومة الاهواء الشخصية فانه يضمن انسجام تصرف الفرد مع المصلحة العامة للجماعة ، وبالتالي يكون عامل تقدم وخير بدلا من العكس • ان عنصر القسر والاكراه موجود في كل القوانين والعادات والتقاليد والدين ، وفي جميع انواع المؤسسات المعروفة ، لانه العنصر الذي يضمن انسجام تصرف الفرد مع التصرف العام للمجموع او ما يعتقده المجموع تصرفا صحيحا • والعمل الاقتصادي كاي نشاط بشري آخر ، يتطلب حدا معينا من ذلك الانسجام ومن الانضباط للمحافظة على سلامة الهدف وهو الانتاج ، لذلك يجب ان تقاوم الطبقة العاملة جميع الافكار البدائية عن ديمقراطية الانتاج ، وان تنظر اليها بمنظار ايجابي وواقعي صحيح » (ص ١٨٣) •

هنا ننتبه الى ان الدراسة اصبحت تتحدث عن الرغبات الفردية والاهواء الشخصية ، مع انها انطلقت من الحديث عن

الادارة الجماعية · فهل ثمة غرائز ورغبات شاذة وانانية واهواء شخصية في الادارة الجماعية (التي هي الادارة الديموقراطية)؟!· واذا وجدت،فما قيمتها ، طالما ان كل شيء يناقش ويقر بالاكثرية؟· لا بد من التفريق بين القسر والاكراه الـــذي يصدر من المدير او مجلس الادارة على مجموع العاملين ، والقســر والاكــراه الذي يصدر عن المجموع علــى فرد منه · هناك اختــلاف جوهري بين النوعين من القسر والاكراه ، النوع الاول نسميه « بيروقراطية » والثاني « ديموقراطية » · ولا ندري ما المقصود بــ « الافكــار البدائية عن ديموقراطيـــة الادارة » · لا بد انهـــا أعلى اشكال الديموقراطية !

النقطة التوفيقية الثالثة التي تقدمها الدراسة ، « هـــي ان ديموقراطية الادارة كنظام جديد وكوضع يتعلق بصميم قضية التقدم الحضاري والاجتماعي والسياسي للفئات العاملة فيالقطاع العام، لا بد بحكم هذه الاعتبارات ان يكون تطبيقها تدريجيا ، يتناسب مع مدى ما تحققه هذه الفئات من تقدم في هذه الميادين ، ومع مدى ما تحرزه البلاد بصورة عامة من تقدم · كما لا مناص من اعتبـــار التجربة في ميدان الادارة الديموقراطية خاضعة دوما للتصحيـح والتكييف والنقد ، وانها مسالة ابعد ما تكون عن الصيغ الجامـدة والحلول التي لا تتغير » (ص١٨٣/١٨٤) · فكرة التـدرج فـي تطبيق الادارة الديموقراطية هذه كناقـــد سمعناهـــا في المؤتمـر القطري الاستثنائي في حزيـــران ١٩٦٥ (المنهاج المرحلـــي) ، وصادفنا الفكرة ذاتها لدى صلاح وزان · والسؤال الـــذي يطرح نفسه هنا ، هو اولا : ما هو مقياس تقدم العمال؟ ثم اذا كان الامر متوقفا على تقدم البلاد ، فهذا لا يمس العمال فحسب بل الجميـــع من عمال واداريين وتقنيين وسياسيين · ومن هنا نصل الى الفكرة الاستعمارية المعروفة ، بأن هذه البلاد لتخلفها ليست قادرة علـــى

حكم نفسها بنفسها · والحقيقة هي ان الاستعمار بحد ذاته هو من يجعل البلدان المعنية غير قادرة على حكم نفسها ، وبالمقابل فان عدم تطبيق الديموقراطية في الادارة هو بحد ذاته لن يجعل العمال قادرين على ادارة منشآتهم · والجدير بالذكر ان التجربة اليوغسلافية مع كل المآخذ عليها (وهي مآخذ نابعة من العنصر الراسمالي التابع في هذه التجربة) ، فقد قامت على اساس التسيير الذاتي بهدف القضاء على تخلف الاقتصاد اليوغسلافي ، اي لنفس السبب الذي تراه الدراسة المذكورة مانعا لاقامة التسيير الذاتي · وقد حققت التجربة اليوغسلافية في التسيير الذاتي في الفترة الاولى من تطبيقها انجازات كبيرة عجزت عن تحقيقها الطريقة البيروقراطية الاشتراكية التي سبقت تطبيق التسيير الذاتي (٤٠) · اما القول بالبعد عن الصيغ الجامدة في تطبيق الادارة الديموقراطية وخضوعه للتصحيح والتكيف والنقد ، فهو قول برغماتي يذكرنا بميشيل عفلق ، يمكن ان يستعمل للتنكر للمبدأ نفسه بحجة عدم نجاح التجربة ·

٢ ـ سلطة المدراء ·

اما الشكل القانوني للموقف الاديولوجي المهيمن في حركة ٢٣ شباط ، فقد كان في المرسوم التشريعي رقم ٢١ تاريخ ١\٣\١٩٦٧ المتعلق بتنظيم الشركات والمنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام· بمقتضى هذا المرسوم التشريعي (المادة ٣٩) حلت الاتحادات

---

(٤٠) انظر بعض التفاصيل لدى : جمال عطيفي ، تجربة يوغسلافيا الاشتراكية ، ملحق الاهرام الاقتصادي عدد أول مايو (ايار) ١٩٦٨ ، ص ٩٧ · وكذلك علي لطفي : التخطيط الاقتصادي والادارة الذاتية في يوغسلافيا ، في : الاهرام الاقتصادي ، العدد ٣٦٨ ، تاريخ ١٥ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٠ ، ص ٢٩ ·

الصناعية محل الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي (كما اوصى المؤتمر القطري الثالث الاستثنائي في آذار ١٩٦٦) ، والغي المرسوم التشريعي رقم ٨٤ لعام ١٩٦٥ · ونصت المادة الثانية على ان تنظيم المنشآت في اتحادات يضم كل منها عددا من المنشآت ذات الانتاج المتجانس أو المتكامل · وترتبط هذه الاتحادات بوزير الصناعة وتعمل وفق توجيهاته · وبموجب المادة الخامسة يدير كل اتحاد مدير عام يتمتع بأوسع الصلاحيات في ادارة أموره وفق الاغراض والمهام والصلاحيات المحددة للاتحاد في هذا المرسوم التشريعي ويكون مسؤولا شخصيا امام وزير الصناعة · وللاتحاد مجلس يسمى « مجلس الاتحاد » يتالف من المدير العام وخمسة مدراء في الاتحاد (مدير التخطيط والاحصاء ، مدير الانتاج ، المدير الفني ، المدير التجاري ، والمدير المالي) ،ومندوب عن عمال منشآت الاتحاد يعين بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح الاتحاد العام لنقابات العمال ، ومن عضوين اثنين من المدراء العاملين في المنشآت التابعة للاتحاد يسميهما وزير الصناعة (المادة ٧٥) · بذلك يكون عدد اعضاء مجلس الاتحاد تسعة ، ثمانية مدراء وواحد فقط من العمال يعينه الوزير بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال ·وبالتالي ليس هناك أي ممثل للطبقة العاملة في التنظيم الجديد ، وقد انعدمت الديموقراطية بانعدام الانتخاب ·

وكما قلنا ، يضم كل اتحاد عددا من المنشآت ترتبط به مباشرة وتخضع لتوجيهه ومراقبته في مختلف أوجه نشاطها وتعمل بضمانته (المادة ٢٠) · ويتولى ادارة كل منشاة مدير عام يتمتع بالصلاحيات التامة في ادارة جميع شؤونها ضمن نطاق خطتها المصدقة من قبل الاتحاد (المادة ٢٣) ، وهو مسؤول شخصيا ومباشرة تجاه المدير العام للاتحاد وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف ومهام المنشاة وادارتها وتنفيذ الخطط والتعليمات الصادرة

عن الاتحاد واحكام القوانين والانظمة المرعية (المادة ٢٣ ـ ب) ، ويعقد للمنشأة النفقات اللازمة لتيسير اعمالها وفق انظمتها (المادة ٢٣ـ ج) ٠ وللمنشأة لجنة ادارية تتمتع بالصلاحيات التالية (المادة ٢٤) : ـ اقرار مشاريع الخطط الاقتصادية السنوية والطويلة الامد الخاصة بالمنشأة بعد اعدادها من قبل المدير العام لرفعها الى الاتحاد ، وكذلك اقرار كل اقتراح بتعديل هذه الخطط ٠ ـ اقرار الميزانية السنوية والحسابات الختامية ورفعها الى الاتحاد ٠ ـ الاطلاع على مراحل تنفيذ الخطط عن طريق التقارير والبيانات الدورية التي يجب ان يقدمها المدير العام للمنشأة وابداء الملاحظات حول سير العمل بموجبها ٠ بناء على ذلك ليس لـ « اللجنة الادارية » اية مهمة ادارية !٠

وتتألف اللجنة الادارية هذه من المدير العام رئيسا ومن الاعضاء التالين العاملين في المنشأة : مدير العمل ، مدير الانتاج، المدير الفني ، المدير التجاري ، المدير المالي ، وثلاثة آخرين يتم انتخابهم من قبل جميع العاملين في المنشأة ، وتحدد كيفية الانتخاب بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ٠ ويجوز بقرار من وزير الصناعة بناء على اقتراح المدير العام لاتحاد الصناعات المختص ان يضاف الى اللجنة عضو واحد أو عضوان اثنان من مدراء المعامل التي تتألف منها المنشأة (المادة ٢٤) ٠ بذلك يكون للعاملين ـ نظريا ـ في المنشأة ثلاثة ممثلين من اصل تسعة في اللجنة الادارية للمنشأة ، أو ثلاثة ممثلين من اصل عشرة اعضاء أو أحد عشر عضوا يشكلون اللجنة الادارية للمنشأة التي تضم اكثر من معمل واحد (اذا قرر وزير الصناعة والمدير العام للاتحاد تمثيل هذه المعامل) ٠ ويعين المدير العام للاتحاد والمدراء في الاتحاد برسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصناعة (المادة ٣١) ، ويعين المدير العام للمنشأة بمرسوم بناء

على اقتراح وزير الصناعة (المادة ٣٢) ،ويعين المدراء في المنشأة بقرار من وزير الصناعة بناء على اقتـــراح المدير العــام للاتحاد (المادة ٢٣) ٠

ويختلف هذا التنظيم الاداري الجديد للقطاع العام عن سابقه الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ لعـــام ١٩٦٥ ، أولا بشكـل اساسي بالاتجاه نحو ادارة الشخص الواحد (المدير العام) بدلا من ادارة المجلس ، فاصبحت مجالس الادارة (اللجان الادارية) اشبه ما تكون بالهيئات الاستشارية للمديـر العـــام ٠٠٠ وهناك اختلافات اخرى تكفي مقارنة بسيطة لاكتشافها ٠ وبناء علـــى الاختلاف الجوهري الذي ذكرنا ، يمكن القول ان التنظيم الجديـد اكثر بيروقراطية ومركزية من سابقه ٠ ويتدعم قولنا هذا اكثر بعد الاطلاع على التعديل الذي جرى لهذا التنظيـــم (وسوف نتطرق اليه فيما بعد) وعلى عملية دمج الشركات التي حدثت عام ١٩٦٩ (من ١٠٩ شركات الى ٤٤ شركة) ، وقد كان دمجا اداريا وليس تقنيا ٠

وقد سئل المدير العام للقطاع الصناعي عن ماهية التجــارب التي اثرت في ايجاد التنظيم الجديد واستقيت منها مبادئه واسسه، فأجاب بقوله ٤١) : « ان التجارب الاشتراكية العلمية والتي تأخذ بها بعض الدول الاشتراكية النامية انما تعتبر منطلقات مدروســـة يمكن الاستفادة من نتائجها واسسها في سبيل تحقيق النتـــائج الجيدة في القطر العربي السوري ٠ ويمكننا مثلا اعتبار تجربـــة المانيا الديموقراطية من أهـــم التجارب التـــي استقينا منها هذا التنظيم ، وكذلك التجربة اليوغسلافية في التسيير الذاتي ٠ ولكن

(٤١) في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ١٩٠ ، تاريخ ٨ ـ ٥ ـ ١٩٦٧ ، ص ٤ ـ ٥ ٠

المنطلق العام هو واقع الشركات السورية وتجاربها .. وخاصة بعد التاميم .. ونتيجة المراقبة المستمرة والدراسة العلمية للنتائج والاحصائيات وبعد اطلاع القيادة القطرية على الانظمة والتجارب المطبقة في البلدان الاشتراكية وبعد دراسة نتائجها تم وضع هذا المشروع على الشركات وتوحيد النظام في الشركات من حيث الادارة والعمل والتخطيط وفق خطط مقرة ومصدق عليها من قبل السلطات العامة » . وقال مجيبا على سؤال آخر : « ... وقد اخذ هذا المشروع بمبدا المسؤولية الشخصية للمدراء العامين بحيث يكون المدير العام مسؤولا عن شركته تجاه الاتحاد ، ومدير الاتحاد ايضا يكون مسؤولا بدوره امام الوزير ... ويساعد مدير الاتحاد مجلس يعين اعضاؤه تعيينا وهم من ذوي الكفاءة والخبرة في الاختصاص الفني او التجاري او الاداري . » . وعن دور العمال في هذا التنظيم قال انه سيكون للعمال دور كبير عن طريق مندوبين من العمال سيمثلون في مجلس الاتحاد . اما المدير العام لشركة المغازل والمناسج فذكر مزايا تطبيق المرسوم التشريعي رقم ٢١ : ... اعطاء المدير العام صلاحيات تطوير المنشآت الصناعية لزيادة الانتاج وتحسينه ، وتحميله مسؤولية التقصير في اداء هذا الواجب ، اضافة الى انه حمل العاملين في المنشاة المسؤولية والادارة على اساس تطبيق مبدا الادارة الديموقراطية (كذا) .

بناء على المرسوم التشريعي ٢١ احدثت بتاريخ ١٩٦٨\١\٧ ثلاثة اتحادات صناعية : اتحاد صناعات الغزل والنسيج بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٣ ويضم ١٥ شركة، اتحاد الصناعات الغذائية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٤ ويضم ١١ شركة ويشرف على شركة واحدة للقطاع المشترك ، اتحاد الصناعات الهندسية والكيميائية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٥ ويضم ٢٢ شركة . وقد اوجبت هذه المراسيم التشريعية العمل بها اعتبارا من

١\٤\١٩٦٨ · ولا بد من الاشارة الى ان هذه الاتحادات لم تضم جميع المنشآت الصناعية في سورية ·

وقد رأى المؤتمر القطري الرابع *) الذي انعقد في أواخر ايلول ١٩٦٨ ، ان هذا التنظيم الجديد للقطاع العام الصناعي قد حقق « امكانيات أوسع في الرقابة والاشراف ومردودا اكبر في تخطيط برامج الانتاج وتنسيقها وتوحيد الفعاليات المتشابهة والمتكاملة كما أدى الى تخفيض النفقات وزيادة الانتفاع من الاطارات الفنية الاختصاصية في هذه الشركات » ٤٢) · في هذا القول لا يقارن المؤتمر القطري الرابع ـ كما قد يخطر للمرء ـ التنظيم الجديد بالتنظيم الذي سبقه ، أي بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ ، بل بتنظيم التسيير الذاتي (م ت ٥٥) ، دون ان يذكره بالاسم · ويأخذ المؤتمر على التنظيم المذكور انه لكثرة ما حواه من المجالس جعل الرقابة والاشراف صعبا على الشركات المعنية · وفي الحقيقة لا يحوي تنظيم المرسوم التشريعي ٥٥ من المجالس اكثر مما في تنظيم المرسوم٢١، انما يتجه التنظيم في المرسوم التشريعي٥٥ من الاسفل الى الاعلى ،فيما يتجه التنظيم في المرسوم التشريعي ٢١ من الاعلى الى الاسفل · لذلك كان الاول اكثر ديموقراطية ، وكان الثاني اكثر بيروقراطية · وقد تجاهل المؤتمر حين الحديث عن قانون التسيير الذاتي موضوع الديموقراطية ، وركز على « العلمية » ، حتى انه قال بأن مجالس الادارة في ذلك القانون (دون ذكره بالاسم طبعا)

....

(٤٢) تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع المنعقد في دمشق أواخر ايلول ١٩٦٨ ، التقرير الاقتصادي/الملحق الثاني : القطاع العام الصناعي ، ص ١٣ ·

(*) تجاوزنا المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي المنعقد في ايلول ١٩٦٧ اذ لم نجد فيه أي شيء يذكر عن موضوع بحثنا ·

قد « تعينت » ولم يقل انها « انتخبت » (ص١٢) ! · ويتابع المؤتمر قوله السابق : « هذا بنتيجة الاوضاع السابقة للتاميم فـان الشكل التنظيمي للشركة لم يكن معروفا بالشكل العلمي الصحيح ، وكان لا بد من اعادة تحديد هذا الشكل وتوضيح الاسس القائم عليها ، وانطلاقا من الوضع الجديد بعد الدمـج او التجميع فقد اعتمـد شكلين للشركات احدهما الشركات التي تضم معامل فرعية والآخر للشركات ذات المعمل الواحد · وقد بني كلا الشكلين على اساس من التنظيم الرتبوي والوظيفي معا ضمن أسس التسلسل الهرمـي للسلطة والمسؤولية وتوزيع الاعمال حسـب الاختصاص ···» (ص١٣) ·

وفي تقريره الاقتصـادي الرئيسي ٤٣) يذكر المؤتمر القطري الرابع الانجازات التي تم تنفيذها فـي ميدان التشريعات ذات العلاقة بالحياة الاقتصادية ، فيعدد منها تشريعات تتعلق بتطبيق مبـدأ « الادارة الديموقراطية » في الشركات المؤممة (!) · كما يذكر ان من الوسائل التي استخدمتها السلطة التنفيذية للثورة في التحويل الاشتراكي : « اشراك الجماهير بقيادة الحزب في عملية التحويل الاشتراكي » (ص٥) · ولا حاجة لان نعترض على هذه الادعاءات، ففي نشرة حزبية ٤٤) حول اعمال المؤتمر القطري الرابع وكذلك في تقرير المؤتمر التنظيمي ٤٥) نقرأ من بين مطاليب او توصيات المؤتمر

---

(٤٣) تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع المنعقد بدمشق باواخر ايلول ١٩٦٨ ، التقرير الاقتصادي ص ٢٧ ·

(٤٤) نشرة حزبية حول أعمال المؤتمر القطري الرابع العادي ، صادرة عن القيادة القطريـة للحـزب في سوريـا فـي ٢٠ ـ ١٠ ـ ١٩٦٨ ، ص ٦ ، ٧/٨ ·

(٤٥) تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابـع المنعقد بدمشق في أواخر ايلول ١٩٦٨ ، التقرير التنظيمي ومقررات اخرى ، ص ٩٩ ·

المذكور : « تطبيق الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج لتمكين الطبقة العاملة من المشاركة الواسعة في عمليات البناء الاشتراكي»· في نفس الوقت نقرأ في النشرة المذكورة توصية بضرورة تولي قيادة المؤسسات الاقتصادية عناصر حزبية مؤهلة كوسيلة افضل لتنفيذ سياسة الحزب في مجال الصناعة ، وحسب اطلاعنا يعبر حزب البعث العربي الاشتراكي في هذا المؤتمر لاول مرة عن رأي كهذا بشكل صريح : الاقتصار على اعضاء الحزب في توزيع المناصب الاقتصادية الادارية · – وهي بادرة خطيرة ولا شك·

وفي المؤتمر القومي العاشر المنعقد في أواخر ايلول ١٩٦٨ أكد الحزب مرة اخرى على قيادة الحزب : « تطبيق الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج لتمكين الطبقة العاملة من توسيع مشاركتها في عملية البناء الاشتراكي » (٤٦)· – انها توصية تكاد لا تخلو منها مقررات اي مؤتمر قطري او قومي ، مع ان هذا لم يمنع غالب هذه المؤتمرات من ان تعتبر التنظيم القائم للاقتصاد الوطني « ديموقراطيا » · هل هو تناقض نابع من نزاع داخلي في الحزب، أم انها « يافطة » تعود عليها الحزبيون ولم تعد تعني شيئا محددا، أم ان هذا نابع من عدم تطبيق التشريعات الصادرة بحذافيرها وخاصة ما يتعلق منها بمشاركة العمال في الادارة ؟ · اننا لا نستطيع سلفا وبصورة عامة ان نرجح سببا على آخر ·

في ايلول ايضا من عام ١٩٦٨ عقد المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري · وقد جاء في

---

(٤٦) بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي العاشر وخطاب الرفيق الامين العام في ذكرى الردة التشرينية (هدية من مؤسسة الوحدة بدمشق) ، صدر البيان في ٨ – ١٢ – ١٩٦٨ ، ص ٧٥ ·

توصيات المؤتمر في الحقل النقابي : « العمل على تطبيق قانون الادارة الديموقراطية بأسرع وقت ممكن ، بحيث تتمكن الحركة النقابية من المشاركة الفعلية في ادارة الاقتصاد وعملية البناء الاشتراكي » ٤٧) ··· وليس في هذه التوصيات توضيح للمقصود من قانون الادارة الديمقراطيةوليس صعبا ان نخمن ان هذا القانون هو المرسوم التشريعي رقم ٢١ ، لانه ـ كما سنرى ـ لم يطبق حتى ذلك الوقت ، بل انتظر سنتين ونيف بعد صدوره كي يرى نور الحياة ، ولكن بعد تعديله ·

ففي ١٩٦٩/٦/٨ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٢٤ الذي عدل الفقرة ب من المادة ٢٥ من المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦٧ ، وذلك قبل ان يصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حول كيفية انتخاب ممثلي العاملين في المنشاة في مجلس ادارتها ، كما قضت المادة المذكورة · وهذا يعني ان التعديل قد جرى قبل تطبيق المرسوم التشريعي ٢١ · وقد نص المرسوم التشريعي ١٢٤ المذكور على ما يلي : « تعدل الفقرة ب من المادة ٢٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢١ تاريخ ١\٣\١٩٦٧ بحيث تصبح كما يلي : ب ـ من العاملين في المنشاة اعضاء : ـ مدير العمل ـ مدير الانتاج ، ـ المدير الفني ، ـ المدير التجاري ، ـ المدير المالي ، ـ ثلاثة آخرون يتم انتخابهم من قبل التنظيم او التنظيمات النقابية العاملة في المنشاة وتحدد شروط العضوية والتعليمات الانتخابية بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل » · وقد صدر القرار المذكور برقم ٤٩٥ بتاريخ ٢٥\٦\١٩٦٩ بعنوان « قواعد انتخاب اعضاء الهيئة الادارية من العمال في المنشآت » ·

---

(٤٧) مقررات المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري المنعقد في دمشق من ١٧ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ الى ٢٠ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ . منشورات دائرة الثقافة والنشر في الاتحاد لنقابات العمال ، ص ٦٤ ·

وقد اعتبر الاتحاد العام لنقابات العمال في مؤتمره السادس عشر صدور هذا المرسوم التشريعي من منجزاته : « التي تعتبر بحق انجازات ثورية تدفع مسيرتنا خطوات واسعة الى الامام ٠٠٠ » ٤٨) ٠ في نفس الوقت طالب المؤتمرون بتنفيذ قرار « اللجنة الاقتصادية » القاضي بتعميم المشاركة العمالية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢١ على كافة ادارات منشآت القطاع العام الاخرى غير الصناعية ، كما طالبوا بـ « توسيع تمثيل الطبقة العاملة في كافة الهيئات المسيرة للمنشآت في القطاع الاقتصادي والانتاجي ٠٠٠ بوضع النصوص التي تضمن تمثيل الطبقة العاملة في مجال ادارة المؤسسات العامة بأنواعها » ٠ كذلك طالب المؤتمرون بـ « التوسيع في تمثيل العمال في الهيئات التخطيطية العليا والمحلية وفي سائر لجان الدراسات لتتمكن الطبقة العاملة من تحمل مسؤولياتها في معركة الانتاج والبناء ، ولتستطيع ايضا ان تضع أمام هذه الاجهزة مستلزمات واقع الطبقة العاملة في الخطط القومية والمكانية » ٤٩) ٠

اما المؤتمر السابع عشر للاتحاد العام لنقابات العمال

....

(٤٨) اعمال ومقررات المؤتمر السادس عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري ، المنعقد في دمشق من ٢٠ الى ٢٣ ايلول ١٩٧٠ ، منشورات دائرة الثقافة والنشر في الاتحاد العام لنقابات العمال ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ ٠ حقيقة ، فقد كان التعديل بناء على اقتراح الاتحاد العام لنقابات العمال ، لكي يستطيع القيام بمهامه المذكورة في قانون التنظيم النقابي (م ت ٨٤ لعام ١٩٦٨) ٠ انظر : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٣٩٥ ، تاريخ ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩١٠ ، ص ٦ ٠ ويدل هذا الاقتراح على اتجاه النقابات بشكل عام نحو الحلول محل العمال وهو اتجاه وصائي ولا شك ٠

(٤٩) اعمال ومقررات المؤتمر السادس عشر لاتحاد ـ نقابات العمال ٠٠٠ ، ص ١٥٥ ـ ١٥٨ ٠

فيرى ، ان المرسوم التشريعي رقم ٢١ قد جاء « خطوة أولية على طريق تحقيق ديموقراطية المشاركة في الادارة بشكل فعال عن طريق توفير الرقابة الشعبية المستمرة والفعالة على المنشآت الصناعيـة والمؤسسات العامة · وانحصرت هذه الخطوة بوجود ثلاثة ممثلين للعمال كأعضاء في مجلس الادارة المؤلف من تسعة اعضاء · وهو بذلك قد حقق الحد الادنى من المشاركة التي يجب ان تتطور من اجل تحقيق الادارة الديموقراطية لعمليات الانتاج التي اكدت عليها وباستمرار مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي ، وذلك بأن يعهد الى النقابات باختصاصات الادارة العامة في مسائل العمل » (٥٠) · ـ هنا يلاحظ المرء ميل النقابات للحلول محل العمال في مجالس الادارة ، مع ان للنقابات مهام اخرى وهي لا تضم جميع العمال في المنشأة ···

وقد برر المعهد النقابي المركزي على لسان احد النقابيين البعثيين تعيين النقابة لممثلي العمال في مجلس ادارة المنشأة بدلا من انتخابهم من قبل مجموع العاملين (بموجب م ت ١٢٤) بأنه جاء «··· تجنبا من حدوث تناقضات في الصلاحيات ما بين اللجنة الادارية من جهة والمؤسسة النقابية في المنشأة من جهة احرى ·ثم ان اعضاء المؤسسة النقابية في المنشأة منتخبون من كامل التجمع أي من كافة العمال في المنشأة» (٥١) غير اننا نرى تناقضا في هذا الرأي· فهو من ناحية يبرر ان تنوب النقابة عن العمال في اللجنة الادارية للمنشأة بحجة وجود او احتمال وجود تناقض بين

---

(٥٠) تقارير ومقررات المؤتمر السابع عشر للاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العربي السوري المنعقد في دمشق من ٢٠ ـ ٢٣ ايلول ١٩٧٢ ، ص ١٦١ ·

(٥١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمال ـ المعهد النقابي المركزي بدمشق : الحركة العمالية في القطر العربي السوري · (أملية ـ ١٩٧٥) مجموع محاضرات القاها احمد عزيز ، ص ٨٤ ·

العمال الممثلين في اللجنة الادارية (لو لم يحصل تعديل م ت ٢١) وبين القيادة النقابية في المنشأة ، لكنه من ناحية اخرى يرى ان النقابة تمثل كافة العاملين ولا تناقض بينها وبينهم • والحقيقة ان اعضاء المنظمة النقابية لم ينتخبوا من قبل كافة العمال ، بل – على افتراض النزاهة – فقط من قبل العاملين المنتسبين للنقابة • وليس هناك نص قانوني يفرض على الجميع الانتساب للنقابة ، كذلك على صعيد الواقع ليس كل العاملين منتسبين للنقابة ، كما تدل على ذلك احصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو احصاءات الاتحاد العام لنقابات العمال (٥٢)•

يضاف الى ما سبق ان طبيعة الانتخابات النقابية تختلف جوهريا عن طبيعة انتخابات اللجنة الادارية • ففي الانتخابات المذكورة اولا ينتخب العمال كقوة عمل ماجورة ممثليهم للدفاع عن مصالحهم أمام مالكي وسائل الانتاج ، الراسماليين أو الدولة • في الحالة الثانية ينتخب العاملون ممثليهم في ادارة وسائل الانتاج • في الحالة الاولى هم مامورون ، وفي الحالة الثانية هم مشاركون في الامر • وهم في كل حالة يحتاجون الى ممثلين من نوعية خاصة،فمن اجل الدفاع عن المصالح يحتاج المرء الى موهبة ومقدرة تختلف عن الموهبة والمقدرة التي يحتاجها من اجل ادارة منشأة اقتصادية • فمن ناحية اخرى ليست النقابات العمالية في سورية مستقلة عن حزب البعث العربي الاشتراكي تمام الاستقلال،

...

(٥٢) ١٧١٩٧٥ نقابي من أصل ٣٣٢٧٧٢ عامل • انظر النشرة الاحصائية للتنظيم النقابي لدورة ١٩٧٠ – ١٩٧٢ ، صادرة عن دائرة الاحصاء والتخطيط في الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العربي السوري• في عام ١٩٧٣ كان عدد المنتسبين للنقابات العمالية ١٩٩ الف شخص من أصل ٤٩٤ الف مستخدم بأجر ، فبلغت بذلك نسبة النقابيين ٤٠ بالمئة تقريبا • انظر النشرة الاحصائية السنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعام ١٩٧٣ ، ص ٨٩ •

ان كان على صيد القوانين أم في الواقع العملي ، حتى ان جناحا حاكما من الحزب لم يكن ليقبل قيادة نقابية تميل الى جناح آخر من الحزب نفسه . وللاسف لا نستطيع هنا التفصيل في ذلك . لكننا نحيل الى قانون التنظيم النقابي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ لعام ١٩٦٨ (لا علاقة له بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ لعام ١٩٦٥) والى تقارير ومقررات مؤتمرات الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية والى محاضرات المعهد النقابي المركزي والى بعض اعداد جريدة « المناضل » الحزبية وجريدة كفاح العمال الاشتراكي ٥٣) ... وعلى اية حال اصبح معروفا،

(٥٣) انظر مثلا العدد ١٩ مكرر من « المناضل » ، اذار ١٩٦٨ ، حيث نقرأ على الصفحة الرابعة تحت عنوان « كيف يعمل مكتب المنظمات الشعبية » : « تمثل المنظمات الشعبية وجه الحزب وتدافع عن شعاراته وتوضح مواقفه وتطرح القضايا القومية والانسانية من وجهة نظر الحزب في اية مرحلة من مراحل النضال وتتمثل أهمية العمل الجماهيري بالنسبة للحزب من خلال هدفه في تكتيل وضم اوسع القطاعات الشعبية وتنظيمها وتوجيه نضالها ضمن مبادىء الحزب واستراتيجيته في للعمل ... » . ثم : « التنظيمات الشعبية أجهزة يطرح الحزب من خلالها أهدافه وخططه على اوسع نطاق وتكتل جهود الجماهير لتحقيق هذه الاهداف » ... وقد كان من خطة العمل المحلية لمكتب العمال القطري في القيادة القطرية لحزب البعث « ربط الحركة العمالية بالحزب » ، في : المناضل ، العدد ١٦ ، أيار ١٩٦٧ ، ص ٥ . ومثال اخر من الفترة الخامسة (١٩٧٠ و ما بعد) نجده في « كفاح العمال الاشتراكي ، الجريدة الناطقة باسم الاتحاد العام لنقابات العمال ، العدد ٣٨٥ ، تاريخ ١٩ ــ ٤ ــ ١٩٧١ ، حيث نقرأ على الصفحة السادسة تحت عنوان « العلاقة بين التنظيم النقابي والتنظيم السياسي » : « لقد أوضح حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي العلاقة بين التنظيم السياسي والتنظيم النقابي على اساس وحدة المصير ووحدة الاهداف والادارة ، وان النقابيين التقليديين الذين يتخذون من شعار استقلال الحركة العمالية سلما ووسيلة هم انتهازيون يريدون أن تفقد الحركة النقابية ثوريتها » .

ان درجة التزوير (غير المباشر) ترتفع كلما اتسعت حلقة الانتخاب ، أي : كلما ابتعدت القمة المنتخبة عن القاعدة الناخبة، كانت أقل تعبيرا عن ارادة القاعدة · لذلك ، فلو افترضنا ان مجموع العاملين في المنشأة ينتخبون لجنتهم النقابية ، ثم تنتخب هذه اللجنة النقابية من بين اعضائها ممثلي العاملين في مجلس ادارة المنشأة حيث يعملون ، فان هذا الانتخاب المزدوج أقل انسجاما مع ارادة العاملين من الانتخاب المباشر للممثلين في مجلس الادارة من قبل العاملين انفسهم ·

فيما بعد كان للعمال والنقابات رأي آخر في المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ١٩٦٧ · فبعد سنتين من التطبيق فوجئوا بأن تمثيل النقابات كان شكليا واستشاريا · ها هو احد ممثلي العمال في أحدى اللجان الادارية يقول(٥٤) : « ان التجربة في العامين الماضيين تبين ان ٩٠٪ من القضايا المعروضة على اللجان الادارية ومجالس الادارة تعرض للاستشارة فقط وليس للجان الادارية ان تقرر شيئا نهائيا بصدد القضايا المطروحة عليها ، أي ان صفة هذه اللجان نتيجة الصلاحيات الممنوحة للمدراء العامين ورؤساء مجالس الادارة استشارية فقط ، والرأي النهائي والقاطع يعود الى المدير العام للمنشأة وقناعته الذاتية · وهنا لا بد لممثل العمال في اللجان الادارية ان يكون قوي الحجة ووسائله في الاقناع مثيرة ، ليأخذ المدير العام برأيه ويتبناه ، والا فان حظه مع الاخذ برأيه سيكون ضعيفا » · ويقول رئيس الاحاد العام لنقابات العمال (٥٥) : « ولكن المرسوم ٢١ بحكم الصلاحيات الممنوحة

....

(٥٤) اهمية مشاركة العمال في مجالس الادارة ـ تعديل المرسوم ٢١ يحقق قيادة العمال لوسائل الانتاج تحقيق بقلم نزار داغستاني ، في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٣٩٤ ، تاريخ ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٧١ ص ٥ ·

(٥٥) ممثلوا العمال في اللجان الادارية ، ما هو دورهم وما هي أبعاد هذا التمثيل (ندوة ـ اعداد نزار داغستاني) ، في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٣٩٥ ، تاريخ ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٧١ ، ص ٦ ·

لرئيس اللجنة الادارية ومسؤوليته المباشرة امام الوزير ، ومدير الاتحاد (الصناعي _ المؤلف ٠) ، وعدم استيعاب بعض المدراء معطيات المرسوم ٨٤ ودور النقابي في مرحلة التحويل الاشتراكي، جعل بعض الادارات عن قصد او غير قصد تتعمد حدوث فجوة بين التنظيم النقابي وادارة المنشأة » ٠

٣ _ الفهم البيروقراطي للديموقراطية

في ختام دراستنا لهذه الفترة (١٩٦٦ _ ١٩٧٠) نود ان نتعرض بالنقد لكتاب « مفهوم الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج » (٥٦) ، الذي يعبر عن آخر راي لحركة ٢٣ شباط في موضوع الادارة الاقتصادية ٠ وهو كتاب مليء بالاخطاء الاقتصادية والمغالطات الفكرية ، فهو يستخدم مفاهيم اقتصادية معروفة ويعطيها بمدلولات جديدة غير متعارف عليها معتبرا اياها حقائق نهائية ، ويبني على فرضيات مشكوك في صحتها ، وعلى احكام مسبقة كمسلمات لا يناقشها : هو اديولوجيا باديولوجيا ٠ ومع هذا فهو هام ، لانه يبين الاتجاه التكنوبيروقراطي واديولوجيا رأسمالية الدولة ٠ والجدير بالانتباه هو ان الفكر الاقتصادي الذي يقبع وراء هذا الكتاب ليس البورجوازي الليبرالي بل البورجوازي الدولتي الذي تجمعه صلة قرابة بالبورجوازي الاحتكاري الذي يؤكد على تدخل الدولة في العملية الاقتصادية (الكينزية وفروعها) ٠

من الاشياء التي دعتنا الى هذا الزعم هو تعريف « عوامل الانتاج » (التي يسميها الكتاب خطأ « وسائل الانتاج ») بانها : العمل ، ادوات الانتاج او الراسمال ، الموارد الطبيعية ، التنظيم

(٥٦) صادر عن لجنة التوجيه الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث ، سلسلة التوجيه الحزبي رقم ٣ ، دمشق في ١ _ ٤ _ ١٩٧٠ ٠

والادارة (ص ١٥\١٦) · كان الليبراليون يعددون : العمل ، رأس المال ، الارض · أما الكتاب ، موضوع بحثنا الآن ، فيرى في مقدمته ضرورة التمييز بين جهد الانسان في ميدان العمل الانتاجي المباشر وجهد الانسان في ميدان التنظيم وادارة الاعمال (ص٨) · ويـرى في «الادارة» عملا انتاجيا قائمـا بذاتـه ، ذا دور اساسي في العمليات الانتاجية يماثل موقع ودور الدماغ في جسم الانسان » (ص٢٣) · ان وضعا مشوها يجعله الكتاب اساسا يبني عليـه · فالفصل بين الادارة والتنفيذ في العمل البشري هو نتاج المجتمـع الطبقي ، لم يكن يعرفه المجتمع المشاعـي البدائي حتى اواخـر عصره · وهكذا انقسم المجتمع الى طبقتين : طبقـة تدير وطبقة تنفذ،واحدة تأمر والاخرى تطيع · بذلك نشأت غربة لدى الانسان، غربة عن عمله وعن انتاجه · انها علاقة طبقية ، وليست ضـرورة علمية تنظيمية الا انطلاقا من ظروف المجتمع الطبقي · وحتى الآن نجد في الانتاج الصغير ، لدى الفلاح الحر والحرفي ، الى حد بعيد وحدة بين الانتاج والادارة ·

ان الكتاب بآرائه هذه يكرس علاقة الانتاج الطبقية على انها قانون الحياة ، ويبرر للفصل الطبقي بين العمال والادارة · ويتابع فيقول : « وتكون اشكال وأساليب العمل الاداري ذات علاقة وثيقة بالنظام المتبع في ملكية وسائل الانتاج · ففي ظل النظام الرأسمالي وعندما تكون الوحدة الانتاجية ذات حجم كبيـر ، يتولى مهمـة التوجيه فريق من كبار المالكين ، ويتولى العمل الاداري المباشـر فريق المدراء الذين يعملون على ضوء قرارات الموجهين · وهؤلاء المدراء قد يكونون من كبار المالكين او اشخاصا غير مساهمين في ملكية المشروع الا انهم يتمتعون بمؤهلات واختصاصات في ميدان ادارة الاعمال ، ويعملون كمدراء محترفيـن » (ص ٢٤\٢٥) ·
« اما في النظام الاشتراكي ، فان الامور التوجيهية في العمـل

الاداري تكون مدونة عادة في خطط الانتاج التي يشارك في تحديد ابعادها ممثلون عن العاملين في الوحدة الانتاجية ، ويجري تعديل وتنسيق هذه الخطط على مستوى الاقتصاد الوطني بواسطة جهاز التخطيط المركزي · ويتولى العمل الاداري المباشر مدراء محترفون اكتسبوا المعارف الادارية بالدراسة ثم الممارسة » (ص٢٥) · فما الفرق بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي ، اذا كان في كلا النظامين يقوم المدراء المحترفون بالعمل الاداري المباشر ؟ الفارق هو اذن وجود المالكين الكبار في النظام الرأسمالي وجهاز التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي ، فبدل المالكين الكبار تأتي الدولة وينقلب النظام الرأسمالي الى اشتراكي ! ·

بناء على ذلك ليس غريبا ان ينظر الكتاب الى علاقات العمل التسلطية والى التسلسل الرتبوي للعاملين على انها معطيات ثابتة وانها ضرورات ، مجردا اياها من مضمونها الطبقي · ها هو يعرف « العلاقات الانتاجية » (والاصح : علاقات العمل) بأنها : « ··· العلاقات الناظمة لحدود المسؤوليات والواجبات والحقوق التي تقع على كل فرد او فئة تجاه الفئات والافراد الآخرين ، ويتحتم وجودها بحكم طبيعة الاعمال الانتاجية التي يمارسونها في نطاق الوحدة الانتاجية ···» (ص٣٦) ·

ويعود مرة اخرى الى بحث موضوع الادارة والنظام الاقتصادي ، فيفرق بين اساليب الادارة حسب ملكية وسائل الانتاج · فيعدد اولا الادارة في نظام الملكية الخاصة الفردية · ثانيا ، الادارة في نظام الملكية الحكومية او « راسمالية الدولة » · وهو يرفض هذا النظام ، كما يرفض الذي سبقه · ثالثا ، الادارة في الملكية الجماعية ، ويقصد بها : الادارة في الملكية التعاونية · وحول اسلوب الادارة هذا يقول الكتاب : « وفي المشروعات

الجماعية يكون الافراد المالكون هم انفسهم العاملون فيها · ولهذا فان الاسلوب الديموقراطي في ادارة وسائل الانتاج هو الاسلوب المطبق عادة ، وذلك بحكم طابع التعاضد والتعاون الذي تقوم عليه الملكية الجماعية اساسا » · (ص٤٤) ·

الاسلوب الرابع في الادارة ، الذي يذكره الكتاب ، هو اسلوب الادارة في نظام ملكية الشعب · ويلاحظ القارىء مرة اخرى ، ان المقصود بهذه العبارة غير ما تعنيه بحروفها · المقصود هي « الملكية الجماعية » لوسائل الانتاج ، وهي عبارة استعملها الكتاب للدلالة على « الملكية التعاونية » · وتعبير « ملكية الشعب » *) فضفاض ، بل وخاطىء · فالشعب مقسم الى طبقات متناحرة ، في نفس الوقت هو مقسم الى أناس منتجين وأناس غير منتجين · ونحن أمام حالتين : اما ان تملك من الشعب الطبقة القوية لانها لسبب ما قوية ، أو تملك الطبقة المنتجة لانها هي التي خلقت وسائل الانتاج · واما تمليك الشعب فمعناه سلب الطبقة المنتجة سلفا حقها بالمطالبة في ادارة وسائل الانتاج التي خلقتها والتي تعمل بها · ولنقرأ ما يحويه الكتاب حول أسلوب الادارة في نظام ملكية الشعب : « وتعتبر ملكية الشعب لوسائل الانتاج هي الشكل الشائع للملكية في المراحل المتطورة للنظم الاشتراكية · وفي ظل هذا الشكل من نظام الملكية ، تثور قضية الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج ، وتطرح نفسها كقضية معقدة على الصعيدين الفكري والتطبيقي · لعل سبب هذا التعقيد ناشىء عن معطيات هذا الضرب من الملكية بذاته ، الذي يحتم انفصال صفة الملكية عن

(*) تضمنت خطة مكتب العمال التابع للقيادة القطرية لحزب البعث في سورية في عام ١٩٦٧ في مجال التوعية العمالية : « احلال شعار المعمل ملك الشعب محل شعار المعمل للعمال » · قارن : المناضل ، العدد ١٦ ، أيار ١٩٦٧ ، ص ١١ ·

صفة الادارة والاشراف » (ص٤٥) · ولماذا هذا الفصل المحتم بين الملكية والادارة ؟ هذا ما لا نرى عليه اجابه ! ·

اننا نرى في الكتاب تركيزا شديدا على «الملكية» (الحقوقية) واهمالا تاما لـ « التصرف » بوسائل الانتاج ، بينما الاهم اجتماعيا اقتصاديا هو التصرف بوسائل الانتاج ، أي « الملكية » الاقتصادية · ان التحكم بالانتاج وتوزيع عائداته يعبر عن سلطة حقيقية قد لا تنطبق تمام الانطباق مع الملكية الشكلية وخاصة في نظام راسمالية الدولة · وبالتالي فان الاهتمام الكلي بالملكية الحقوقية دون حق التصرف يغطي في الحالة المذكورة جوهر العلاقات الطبقية بضبابيات الشكل ·

في القسم الثالث من الكتاب يبحث المؤلفون في الشروط التي ينبغي توافرها لتطبيق مبدأ الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج المملوكة من قبل الشعب · فيضعون سبعة شروط لا بد من تحققها جميعا ، والا ؟!· من هذه الشروط اربعة يسمونها « عامة » ، وثلاثة « خاصة بالعاملين » : اولا ، ان يكون المسار العام للمجتمع يجري على نهج اشتراكي ديموقراطي متكامل في مقوماته ومتجاوب مع تطلعات الشعب وترعاه القيادة السياسية في الدولة وتدعمه قوة شعبية منتظمة في حزب اشتراكي طليعي (ص٥٨) · لو كان الامر عائدا لنا لقلنا : يكفي ان يكون النظام اشتراكيا ، حتى تتحقق الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج ، لكن مفهوم « الاشتراكية » بحد ذاته اصبح ذا مضامين متعددة ، واحيانا متضاربة ، وغالبا بعيدة عن المضمون الاصلي والحقيقي للمفهوم · بالنسبة لنا هي باختصار : ديكتاتورية او ديموقراطية الطبقة او الطبقات المنتجة!· واذا ما اخذنا بهذا التعريف تصبح الشروط الستة الاخرى غير ذات معنى · ومع ذلك لنتابع مع الكتاب !· ثانيا ، ان تترافق هذه

اللامركزية في ادارة الشؤون الاقتصادية مع لامركزية مماثلة في ادارة الشؤون الحكومية ، أي تسيير ذاتي في الاقتصاد والحكم (ص٥٩) · ثالثا ، مراعاة مصالح الاطـراف الثلاثة : الشعب والدولة والعاملين وتكون هذه المراعاة قائمة على اساس من التوازن والتكامل بين مجموع هذه المصالح المركبة (ص٦٢) · انظر محمد فائز بياسي (في المرجع المذكور) وردنا عليه ! · رابعا ، عدم وجود تيارات اجتماعية أو قوى طبقية مناهضة للنهج الاشتراكي وتتربص الفرص لتخريب مسيرته (ص ٦٣)· وهذا شرط تعجيزي ، لان القوى المعارضة ستبقى مادام في المجتمع طبقات متناحرة ، وبالعكس هي ستقوى او ستزداد بقدر ما نبتعد عن اسلوب الادارة الذاتية ·

وننتقل الآن الى الشروط الخاصة بالعاملين · خامسا ، ان يتمتع العاملون بوعي اداري لممارسة الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج · سادسا ، ان يتوفر لديهم مستوى كاف من الوعي المهني الجماعي ، فلا تعيقهم عن الادارة الجماعية الامر الاجتماعية الموروثة من المجتمع القديم · سابعا ، ان يتمتعوا رجة عالية من الشعور العميق بالمسؤولية تجاه المجتمع وتجاه مصلحة الاقتصاد الوطني (ص ٦٤ ـ ٦٥) · ونحن نرى ان الشروط الثلاثة الاخيرة هي الاخرى تعجيزية · ولا نظن ان احدا من مؤلفي الكتاب انفسهم يمكن أن يلبي هذه الشروط المجتمعة !

كان من الممكن ان ينتهي الكتاب عند هذا الحد ، بل وحتى مع نهاية القسم الاول منه · غير ان المؤلفين يصرون على متابعة البحث حول « الشكل الامثل للادارة الديموقراطية » · من اجل ذلك يضعون ثلاثة معايير (ص٧٢) : اولا ، معيار الاحقية ·وتقاس « الأحقية » على اساس الملكية اولا ثم على اساس المصلحة،ثانيا ،

معيار الافضلية · وتقاس على مدى قدرة الطرف المرشح للادارة على تحقيق الديموقراطية وعلى زيادة الانتاجية · ثالثا ، معيار التطبيق · ويقاس « مدى التطبيق » على اساس قابلية الاسلوب الاداري المقترح لان يطبق ، وعلى اهلية الطرف المرشح للادارة لممارسة هذا العمل · بناء على هذه المعايير الثلاثة يقدم المؤلفون اربعة اختيارات للجهة المديرة لكي ننتقي واحدة منها (ص ٧٢ ــ ٨٣)· الاختيار الاول ان يتولى الشعب الادارة·الاختيار الثاني ،ان ينتخب الشعب الاداريين · ويرفض المؤلفون هذين الاختيارين الوهميين ، استنادا الى معيار الافضلية من الناحية الانتاجية والى معيار التطبيق · والاختيار الثالث ، الدولة تتولى الادارة · وهنا يتحفظ المؤلفون في قبول هذا الاختيار لعدم صموده امام معيار الافضلية من الناحية الديموقراطية · الاختيار الرابع ،العاملون يتولون الادارة ، بعكس ما يتوقع المرء ، يرى المؤلفون ان هذا الاختيار يتفق والمعايير التي وضعوها ·

ومع ذلك ، لا ياخذ الكتاب بالاختيار الرابع ، اذ هنا ياتي دور الشروط التي وضعها الكتاب سابقا ، وهي الشروط السبعة اللازمة كي يتولى العاملون ادارة معاملهم · النتيجة التي نصل اليها اخيرا : تولية الدولة ادارة وسائل الانتاج ومحاولة تطوير هذا الاسلوب تدريجيا الى ان ياخذ الشكل الديموقراطي الكامل · من اجل ذلك يضع الكتاب اربعة درجات للمشاركة العمالية في الادارة تترافق رمزيا مع اربعة مراحل للتحويل الاشتراكي · في المرحلة الاولى : مجرد اعلام العاملين بامور الادارة · في المرحلة الثانية : اعلام العاملين بامور الادارة واستشارتهم فيها دون الاخذ برايهم ·في المرحلة الثالثة : اعلام العاملين بامور الادارة واستشارتهم واشراكهم جزئيا في اتخاذ القرارات · في المرحلة الرابعة : يتولى العاملون مسؤولية الادارة كاملة · وليس من

الضروري ان تخضع جميع الوحدات الانتاجية في الاقتصاد الوطني لنفس الدرجة من المساهمة في الادارة ، بنفس الوقت (ص ٩٧ ـ ١٠٢) . وبالنسبة لمرحلة التحويل الاشتراكي يرى الكتاب ان تقوم الدولة بدور المشرف المباشر على ادارة وسائل الانتاج ، بشرط ان يجري العمل باستمرار على توسيع مشاركة العاملين في هذه الادارة تدريجيا نحو مزيد من الديموقراطية (ص١٠٨ وغيرها) .

بعد كل هذا اللف والدوران لم يات الكتاب في الحقيقة بجديد في موضوع بحثنا ، باستثناء تحديده لمفهوم الادارة . بل اعاد بعض التفاصيل بطريقة مدرسية غير متقنة افكار الحزب السابقة حول الموضوع . ولم يستطع الكتاب ان يتناول الموضوع من الفه الى يائه بتسلسل منطقي وبطريقة البحث العلمي . فقد قال ما يريده منذ البداية ، على انه حقيقة نهائية . وبالتالي كانت مناقشاته وتفصيلاته لا لزوم لها . الفصل القسري بين العمل التنفيذي وبين العمل الاداري (ص٨ وص٢٣) وبالتالي بين العمال والادارة (ص ٢٥ وص٣٧) ، الفصل القسري بين الملكية والادارة (ص٤٥). حتمية تركيز العمل الاداري في شخص واحد (ص٧٣) وكلها امثلة على استباق الكتاب لنتائج البحث ...

٥ ـ الفترة الخامسة : ما بعد الحركة التصحيحية ١٩٧٠

لم يطل الزمن بحزب البعث العربي الاشتراكي بعد ٢٣ شباط ١٩٦٦ حتى دبت الخلافات في قيادته ، ابتدات بحركة تمرد سليم حاطوم في ٨ ايلول ١٩٦٦ وانتهت بانشقاق الحزب مرة اخرى في ١٣تشرين الثاني١٩٧٠ (نهاية المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي). وكانت الخلافات التي ادت الى الفرقة فيه بدات واضحة في ايلول

١٩٦٨ (المؤتمر القطري الرابع)وزادت تفاقما فيما بعد · لذلك كان من الممكن تقسيم الفترة الرابعة في بحثنا الى مرحلتين ، غير ان هذا التقسيم لا يؤدي غرضا لموضوع كتابنا · واذا كنا سابقا قد تحدثنا عن يسار ووسط ويمين ، وبينا بذلك صبغة الجناح الغالب في الصراعات الداخلية ، فاننا الان لا يمكن ان نأخذ بهذه الالوان الثلاثة · علينا ان نبدأ عهدا جديدا ، ان نتحدث عن «اطروحة» عن « طبقة جديدة » ، عن وضع مختلف نوعيا عن السابق هو بالتأكيد Synthèse للفترة السابقة ·

١ ـ على الصعيد الحزبي والفكري

في ظل «الحركة التصحيحية» انعقد المؤتمر القطري الخامس ما بين ٨ ـ ١٤ ايار ١٩٧١ · وقد انتقد اعضاء المؤتمر تصرفات القيادة السابقة للحزب (قيادة ٢٣ شباط) لممارستها غير الديمقراطية وعدم اقامة مؤسسات دستورية وتشريعية في القطر وافراغ المنظمات الشعبية من محتواها وتحويلها الى اجهزة لا مهمة لها سوى التأييد · غير ان المؤتمر لم يتطرق الى موضوع الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج (٥٧) · كذلك لا نجد شيئا حول الموضوع في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر المنعقد في دمشق اواخر اب ١٩٧١ (٥٨) ·

(٥٧) انظر بيان القيادة القطرية عن اعمال المؤتمر القطري الخامس · وكذلك مقررات وتوصيات مؤتمرات الحزب القطرية والقومية في المجال الاقتصادي ، اعداد المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية ، دمشق ١٩٧٣ ، ص ١٢٩ ـ ١٥٨ ·

(٥٨) صادر عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، دمشق ·

(٥٩) سلسلة الاعداد النقابي رقم ٦ ، حزيران وتموز ١٩٧٢ (تاليف حنا حنا، أما المقدمة فمن وضع الاتحاد العام لنقابات العمال) ·

وبصورة عامة تقل في عهد الحركة التصحيحية الكتابات عن الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج · من هذه الكتابات النادرة كراس صدر عن الاتحاد العام لنقابات العمال بعنوان «الرقابة العمالية على الانتاج (٥٩) · وسوف ندرس هذا الكراس نقديا ·

تبدأ مقدمة الكراس بالقول : «لئن كانت ظروف الخطوات الاولى من مرحلة التحويل الاشتراكي تحتم اللجوء كلية الى ادارة الدولة لوسائل الانتاج كاختيار لا بديل له ، فان هذا الاختيار يجعل اسلوب الادارة بعيدا عن الديمقراطية ، بل يهدد بتكريس المركزية التي تكبل المبادرات المحلية وتقوي البيروقراطية بطقوسها المتباطئة واساليبها الفوقية» (ص٣) · لذلك يرتأي المؤلف في المقدمة متابعة العمل ضمن هذا الاطار المفروض للادارة «والتفتيش عن الصيغة الملائمة لتطوير هذا الاختيار نحو مزيد من الديمقراطية . وذلك بخطوات متلاحقة تضمن توسيع مساهمة العاملين اكثر فاكثر في الادارة . دون القفز والتفريط الذي يؤدي الى انتكاسات مؤلمة» (ص٣) · هذه فكرة قديمة في حزب البعث ، صادفناها مرارا في هذا البحث · وتضع مقدمة الكراس درجات للمشاركة ، ماخوذة بالحرف عن كتاب «مفهوم الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج» الذي ناقشناه منذ قليل · اما بالنسبة للرقابة العمالية على الانتاج فترى المقدمة ان تتواجد هذه الرقابة منذ البداية ·

في الفصل الثاني يتحدث الكراس عن الصعوبات التي يعانيها القطاع العام واسبابها ، فيقول : «ومرد صعوبات القطاع العام بالدرجة الاولى الى قلة المشاركة الفعلية من جانب العمال والنقابات في شؤون الادارة والرقابة على الانتاج ، فان جميع الحقوق التي منحتها القوانين للعمال والنقابات المتعلقة بالمشاركة الفعلية في الادارة والمراقبة تلقى احيانا مقاومة تحول دون ممارستها وفي احسن الاحوال يمكن القول بان العمال لا يستطيعون

القيام الا بدور ضعيف ومحدود فيمجال تحسين اوضاع المؤسسات، وذلك لوجود عناصر غير مؤمنة بالنهج الذي يسير عليه البلد ، ولوجود بعض المديرين الذين يتمتعون بحكم وظائفهم بصلاحيات شبه مطلقة داخل مؤسساتهم على الرغم من ان بعضهم يفتقر الى الخبرة كما ان بعضهم الاخر لا يزال يعيش عقلية المدير الرأسمالى ويمارس اسلوبه بشكل او بآخر » (ص١٩ـ٢٠) · فالمشكلة في الاساس اذن ليست مشكلة اشخاص ، بل مشكلة القوانين والنظم التي تعطي الاشخاص هذه الصلاحيات · فلو كانت السلطة الادارية بيد مجلس عمالي او مجلس ادارة منتخب من العمال ، فماذا تستطيع تلك العناصر غير المؤمنة بالنهج الذي يسير عليه البلد ان تفعل به ·

وفي الفصل الثالث يقترح الكراس ، لكي ينمو القطاع العام ويؤدي مهمته ، احلال الديمقراطية وذلك بتوسيع مشاركة العمال فى الشؤون الادارية ، واقامة الرقابة العمالية على انتاج المنتجات وعلى توزيعها (ص٢٩) · غير انه يعود ليقول ، بان اشتراك العمال في الرقابة والادارة ليس المقصود منه التقليل من اهمية الادارة (ص٢٣)· «وان مسؤوليات المدير وصلاحياته ومهامه لا تتعارض مع اشراك العمال والمستخدمين في ادارة الانتاج ومراقبته ···» · (ص٢٤) · هذه توفيقية ووسطية غير ممكنة التحقيق ، فالمشاركة في الادارة هى مشاركة في السلطة ضمن المنشأة المعنية ، وبالتالي فهي تحديد لسلطة المدير ··· اذن هناك تعارض وتناقض ! · ويتابع الكراس قوله : «ان العلاقة بين الرقابة الشعبية وبين الادارة يجب ان تبنى وتعتمد على الاحترام والثقة المتبادلين وعلى التنظيم الموضوعي لدور كل من العمال والادارة في عملية الانتاج» (ص٢٤) · وهذا ايضا غير صحيح ، فالرقابة تعني مسبقا عدم الثقة ، والا فلا معنى للرقابة اصلا ·

ويرى الكراس ، «ان تاميم وسائل الانتاج وجعلها ملكية عامة

للدولة لا يؤدي تلقائيا الى التوحيد بين وسائل الانتاج والمنتجين . وبالتالي لا يزيل العواقب الوخيمة التي كانت قد نشأت من جراء فصل المنتج عن وسائل الانتاج ، كما انه وحده غير كاف للقول بأن البلاد سوف تسير نحو الاشتراكية» (ص ٢٦ـ٢٧) . ان هذا الرأي يعبر عن نظرية البروليتاريا تماما . «ومن اجل ازالة الثغرة وتوفير التربة الصالحة لبناء المقدمات الضرورية للانطلاق نحو الاشتراكية، ينبغي ان يترافق تاميم وسائل الانتاج مع تحقيق المزج بين العمل والادارة وتطبيق الادارة الديمقراطية في الانتاج ورفع دور الطبقة العاملة في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية بشكل عام . وهذا يقتضي بالدرجة الاولى اشراك العمال في ادارة المؤسسات بصورة واسعة وفعالة ، اي احلال العلاقات الانتاجية الاشتراكية علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة بين العاملين في الانتاج» (ص ٢٧) .

ان الكاتب يبدأ هنا ثوريا لينتهي اصلاحيا . فسد الثغرة في علاقة المنتج بانتاجه ، اي ازالة الغربة الواقعة بين المنتجين وانتاجهم لا يكون الا بسيطرتهم على وسائل انتاجهم وبذلهم كطبقة حق التصرف بمنتجاتهم ... وهذا يعني ان يتسلم العاملون الادارة كاملة ، وليس مشاركة مع اي بيروقراطي او تكنوقراطي قادم من فوق . ويصيب الكاتب حين يقول ان التغيير في شكل الملكية يتطلب التغيير في شكل الادارة ، فالادارة الفردية تتطابق مع الملكية الفردية ... غير انه لا يتابع المنطق ذاته ، كان يقول بان الادارة الجماعية تتطابق مع الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . على العكس من ذلك نراه يتراجع الى الرأي التوفيقي بان الملكية الاجتماعية تتطلب «اشكالا من الادارة تجمع ما بين المسؤولية الفردية للمدير المختص والمسؤولية العامة لكل المشتركين في عملية الانتاج» . وتبرير ذلك هو ان «عملية الانتاج لها صفة فنية كما لها

صفة اجتماعية ايضا ٠٠٠» (ص ٢٨) · وهـذا هـو نفس المنطـق البيروقراطي الذي صادفناه مرارا حتى الان وبينا هزالته ·

ولكي يبرهن الكاتب على كلامه ويدعم مطاليبه المتواضعة يقوم في الفصل الرابع بمقارنة غريبة بين التجربة السوريـة والتجربـة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، مقارنة فيها الكثير من القسـر والتشويه للتاريخ · مثال ذلك التشابه المزعوم بين الطبقة العاملـة السورية الان والطبقة الروسية في المرحلة الاولى من الثورة ٠٠٠ مقارنة غريبة حقا بين طبقة لم تفطم بعد وطبقة حققت ثورة مـن اعظم الثورات في التاريخ البشري · وبكل سذاجة يزعم الكاتب ، ان عمال القطاع الصناعي المؤمم في روسيا لم تتوفر لديهم الخبـرة الفنية ، فعهد لذلك بادارة عدد كبير من المؤسسـات المؤممـة الى اداريين وفنيين وعهد بالرقابة عليهم الى مجلس الرقابـة العمالية المنتجة (ص٣٨) · والكاتب يغفل انه قد قام صـراع كبيـر بيـن معسكرين، احدهما يريد سلطة العمال والطبقة العاملة على الاقتصاد الوطني (على صعيد الحزب الشيوعي الروسي : جناح «المعارضـة العمالية» ، وقد اتخذ هذا الاتجاه لنفسه اسمـاء اخـرى ايضـا ، والمعسكر الاخر اراد سلطة الحزب وبالتالي البيروقراطية · وقـد كانت الغلبة للفريق الثاني · فالمسألة كانت سياسية ولم تكن قط فنية · ثم نجد نفس الفكر غير التاريخي وغير الجدلي في قـول الكـاتب : «وتجدر الاشارة هنا الى ان مجالس الرقابة العمالية كانت ظاهرة تاريخية اقتضتها ظروف مرحلة الانتقال ، وقد زالت مع زوالهـا ، تاركة المجال واسعا امام المنظمات العمالية ، اذ ان هذه المنظمات قد ازدادت صلاحياتها وتوسعت مسؤولياتها مع تطـور البنـاء الاشتراكي» (ص ٤٠ـ٤١) · فما هي ظروف مرحلة الانتقال ، ولماذا المنظمات النقابية بدلا من المجالس العمالية ، وما علاقة هذا التغيير بمرحلة الانتقال ؟؟ ٠٠٠ على كل حال يبدو ان الكـاتب يميـل الى اعطاء مهمة الرقابة الى النقابات بدلا من العاملين في المنشأة المعنية ·

وهذا شاهد اخر على الصراع بين العمال و «ممثليهم» . بين الطبقة والنقابة ، اذ تسعى النقابة لتحل محل الطبقة . وهذا قد يعود اما الى تدخل السلطة في الانتخابات النقابية وكون هذه الانتخابات قائمة على اساس المبايعة الى فترة معينة سلفا من الزمن و/او يعود الى تكون ارستقراطية عمالية على راس الحركة العمالية ... تجعل من النقابات اجهزة بيروقراطية من نوع خاص . ولدى التعمق في هذين الاحتمالين نجد انهما من طينة واحدة .

في الفصل الخامس يطالب الكاتب باعتماد «الادارة الاشتراكية» نرجع انه يَقصد « الادارة الديمقراطية » التي تهدف الى تلبية حاجات الشعب المتنوعة والمتنامية باستمرار ، فتستخدم انجع الوسائل الملائمة لذلك . وهذه الوسائل الادارية تنبع من الخصائص الداخلية للنظام الاشتراكي ، وتتلاءم مع درجة تطوره ،لذا فمبادىء الادارة الاشتراكية ليست جامدة ، متجردة ، انما هي مبادىء حية متطورة حسب تبدل الظروف الاقتصادية للبلاد» (ص ٤٤) . وهذه ادعاءات تستند الىفكر تجريبي غير مبدئي، وتذكرنا بالمنطق المغلق الذي لا يريد ان يلزم نفسه بأي شيء على صعيد الفعل . ولكن الكاتب يعود بعدئذ ليؤكد ان هنالك مبادىء تعتبر اساسية وهامة في الادارة الاشتراكية ، فيعدد ستة مبادىء : الديمقراطية المركزية في الادارة الاقتصادية ، تطبيق الاكتفاء الذاتي للمنشآت ، استخدام الحوافز المادية والمعنوية لتطوير المنشأة ، ربط الاجر بالانتاج ، التوفيق بين صلاحيات المدير المطلقة من جانب والمشاركة العمالية والرقابة العمالية من الجانب الاخر ، واخيرا رفع الانتاجية في المنشأة (ص ٤٤/٤٥) . وهذه مبادىء مشكوك في صحة بعضها اقتصاديا علميا ، ومشكوك في «اشتراكية» غالبها . ولكن لا مجال للدخول في مناقشات حول ذلك .

في الفصل الاخير يتحدث الكراس عن الرقابة في القطاع العام.

فيعدد الوزارات ، المصارف ، الجهاز المركزي للرقابة المالية ، الاتحادات الصناعية النوعية ثم الهيئات الاقتصادية · وتلك كرقابة خارجية · اما الرقابة الداخلية فتقوم بها ضمن حدود اللجنة الادارية العائدة للمنشأة (ص٤٨ـ٤٩) · ويطالب الكراس باقامة «رقابة شعبية شاملة يلعب فيها العمال دورا اساسيا ، الى جانب الرقابة التي تقوم بها اجهزة الدولة» (ص ٥٤) · ويثير الكراس مشكلة القطاع الخاص واستبعاده (من قبل الدولة) عن الرقابة ، فيقول ان «مصلحة القطاع العام تقضي بتطبيق نوع من الرقابة العمالية على المعامل والمؤسسات الخاصة لما لها من دور ايجابي في عملية ضبط القطاع الخاص واخضاعه لمصالح القطاع العام (ص ٥٧/٥٨) وينتهي بالقول : «ان رفع دور الطبقة العاملة في ادارة الاقتصاد، يجب ان يتم وفق برنامج محدد ، فمع تقدم وتوطد الاقتصاد الاشتراكي المستمر يجب ان يتم وبصورة منهاجية زيادة صلاحيات وحقوق المنظمات النقابية وذلك باتجاه توسيع مساهمتها بصورة اكثر فاكثر في ادارة وتنظيم الاقتصاد الوطني ، وبذلك يجري جذب العمال بصورة اكثر اتساعا للمشاركة في مهام الدولة الاقتصادية وغيرها» (ص ٥٨ـ٥٩) ·

هذا على صعيد الدعاية والتثقيف ، ولم نر هنا في هذه الفترة اختلافا هاما في الرأي عن الفترة السابقة ، كما اننا لم نجد اختلافا يذكر بين الاراء النقابية العمالية التي عرضناها آنفا وبين الاراء الحزبية البعثية التي درسناها من قبل ·

٢ ـ على صعيد التشريع :

على صعيد التشريع صدر في ٢ ـ ٦ ـ ١٩٧١ القانون رقم ٦، يقضي بأن يتم تشكيل مجالس وهيئات الادارة في الادارات

والشركات التابعة للقطاع العام بموجب مرسوم ، وهذا خلافا لاي نص نافذ · وهذا يعني : خلافا للمرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ١٩٦٧ وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم ١٢٤ لعام ١٩٦٩ ·

وفي١٥ ـ ٢ ـ ١٩٧٤ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٨بقانون المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت ، الذي الغى جميع النصوص والاحكام المخالفة له · بمقتضى هذا القانون يدير الشركة العامة او المنشاة مدير عام ولجنة ادارية (مادة ١٩) · يعين المدير العام بمرسوم ، اما اللجنة الادارية فتتالف من المدير العام رئيسا ومن اربعة مدراء في الشركة العامة او المنشاة كأعضاء ثم من عضوين اثنين من عمالها يسميهما مكتب اتحاد المحافظة التي تتبع لها الشركة العامة او المنشاة (المادة ٢٠) · اللجنة الادارية هي السلطة المختصة برسم السياسة التي تسير عليها الشركة العامة او المنشاة لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله (المادة ٢٢) · اما المدير العام فيتمتع في حدود القوانين والانظمة النافذة بأوسع الصلاحيات في ادارة شؤون الشركة العامة او المنشأة ، ويكون مسؤولا امام المدير العام للمؤسسة العامة بالذات عن حسن سير العمل فيها (المادة ٢٥) · والمؤسسة العامة هذه «هي شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والاداري ويشارك في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي ويمارس عملا ذا طابع اقتصادي بنشاطه المباشر او بالاشراف على عدد من الشركات العامة او المنشآت ذات الاغراض المتماثلة او المتكاملة والتنسيق فيما بينها » (المادة ١ ـ آ) · يتولى ادارة المؤسسة العامة مدير عام ومجلس ادارة (المادة ٦) ، يعين المدير العام بمرسوم (المادة ٧ ـ آ) ، ويتألف مجلس الادارة من المدير العام رئيسا ومن خمسة مديرين يعملون في المؤسسة العامة كاعضاء ومن عضو واحد ممثل عن العمال من مجلس الاتحاد المهني المختص يسميه المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال (المادة ٧ ـ ب، ج، د) · يتمتع المدير العام في حدود

القوانين والانظمة النافذة باوسع الصلاحيات في ادارة شؤون المؤسسة العامة ، ويكون مسؤولا امام الوزير بالذات عن حسن سير العمل فيها (المادة ١٤) ٠ اما مجلس ادارة المؤسسة العامة فهو السلطة المختصة برسم السياسة التي تسير عليها المؤسسة العامة لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله (المادة ١٠) ٠ وقد يكون مجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير، عندئذ تزيد صلاحياته ٠ ففي حين يقر مجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة المدير العام الخطة السنوية للشركات العامة والمنشآت التابعة للمؤسسة العامة (المادة ٥)، فان مجلس الادارة برئاسة الوزير يقر الخطة السنوية الموحدة للمؤسسات العامة وشركاتها العامة ومنشآ تها ضمن اطار الخطة الخمسية للدولة دون الاخلال بالصلاحيات المنوحة لهيئة تخطيط الدولة (وزارة التخطيط) بمقتضى القوانين والانظمة النافذة (المادة ١١ ـ ١) ٠ كما يقر مجلس الادارة برئاسة الوزير الميزانية الختامية السنوية والحسابات الختامية وحساب الارباح والخسائر للمؤسسة العامة وللشركات العامة والمنشآت التابعة لها وتقويم ادائها وابراء ذمة اعضاء لجانها الادارية ٠ وفي هذه الحالة يعتبر مجلس الادارة بمثابة الهيئة العامة للمساهمين بالمعنى المقصود في قانون التجارة ، على ان ينضم للمجلس مندوب عن كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية (المادة ١١ ـ ٢) ٠

يتميز هذا القانون عن سلفه بانه اصبح يضم القطاع العام الاقتصادي باكمله ، ففرق بين القطاع العام الاقتصادي والقطاع العام الاداري واخضع القطاع العام الاقتصادي الى تنظيم واحد ٠ ويتميز هذا القانون عن سلفه ايضا بمركزية اشد ، حتى انه ادخل الوزير في مجلس ادارة المؤسسة العامة واعتبر مجلس الادارة هذا بحكم الهيئة العامة للمساهمين فجعل منه «الخصم والحكم» في آن

واحد (٦٠) · وهو يلغي اي نوع من انواع الانتخاب لاعضاء مجلس الادارة او اللجنة الادارية · وقد اعطى لمجالس الادارة واللجان الادارية «سلطة تخطيطية» ، بينما بقيت للمدراء العامين السلطة التنفيذية ، فاصبحت بمثابة هيئات تخطيطية على مستوى المؤسسة العامة والشركة (او المنشأة) وضمن الخطط الموضوعة من الجهة الاعلى ·

وفي ٢١ ايلول ١٩٧٤ صدر المرسوم التشريعي رقم ٩١ الذي قضى باشراك الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين ، ممثلين برئيسهما ، في عضوية المجلس الاعلى للتخطيط الذي يضم الوزارات الاقتصادية ويرأسه رئيس مجلس الوزراء · وقد كان هذا المرسوم التشريعي حافزا للاتحاد العام لنقابات العمال لتصعيد نشاطه في مجال الانتاج – كما تعبر «كفاح العمال الاشتراكي» – ، فاتخذ استنادا الى المرسوم التشريعي المذكور القرار رقم ٢ تاريخ ٢٠ – ١٠ – ١٩٧٤ بتشكيل المجالس العمالية الانتاجية في التجمعات العمالية · ومن اهم مهمات هذه المجالس : ١ – المشاركة في وضع خطط الانتاج العمالية، والتسويق والتوزيع، وتشغيل الطاقات ، وحل مشكلات التنفيذ، وقضايا الاجور، وتشغيل اليد العاملة ··· ٢ – ممارسة الرقابة على تنفيذ الخطط الموضوعة وتقييم مدى التنفيذ · ٣ – الاشراف على التدريب المهني ، وتأهيل الكوادر الفنية داخل التجمع وفق حاجات العمل والانتاج (٦١) · وكما هو واضح ، ليست هذه المجالس العمالية من صلب التنظيم

(٦٠) غسان قلعاوي : الجديد في قانون المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت في : البعث ، تاريخ ٤ – ٤ – ١٩٧٤ ، ص ٣ ·

(٦١) الطبقة العاملة في ظل ثورة الثامن من اذار ، اعداد تامر هابيل ، في : كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٥٧٧ ، تاريخ ١٠ – ٢ – ١٩٧٤ ، ص ٤ ·

الاداري الرسمي للاقتصاد الوطني (الذي يحدده القانون ١٨ لعام ١٩٧٤) ، بل هي خارج هذا التنظيم (*) · وليس لها سلطة معترف بها على ادارة المنشأة الاقتصادية الا بقدر ما للعمال او النقابيين الذين تضمهم هذه المجالس من سلطة · فالقرار «العمالي» رقم ٣ بحكم كونه صادرا عن جهة غير حكومية لا يلزم الدولة او الادارة الحكومية بشيء ، الا بقدر ما يعتبر الاتحاد العام لنقابات العمال جهازا من اجهزة الدولة · وبالمقابل تخضع المجالس العمالية الانتاجية للارتباطات التي يخضع لها او يعقدها الاتحاد العام لنقابات العمال الذي انشأ هذه المجالس ، وهي ارتباطات سياسية او حزبية او سلطوية ····

ان هذه المجالس الانتاجية لا تعبر عن ارادة عمالية · وهذا ما نراه من تكوين المجلس (٦٢) · فالقرار «العمالي» رقم ٣ ينص على ان المجالس الانتاجية تشكلها لجنة مؤلفة من رئيس اتحاد عمال المحافظة ، ورئيس نقابة المهنة ،ورئيس اللجنة النقابية للتجمع العمالي (شركة ، مؤسسة ···) ، ومدير عام التجمع · اما اعضاء

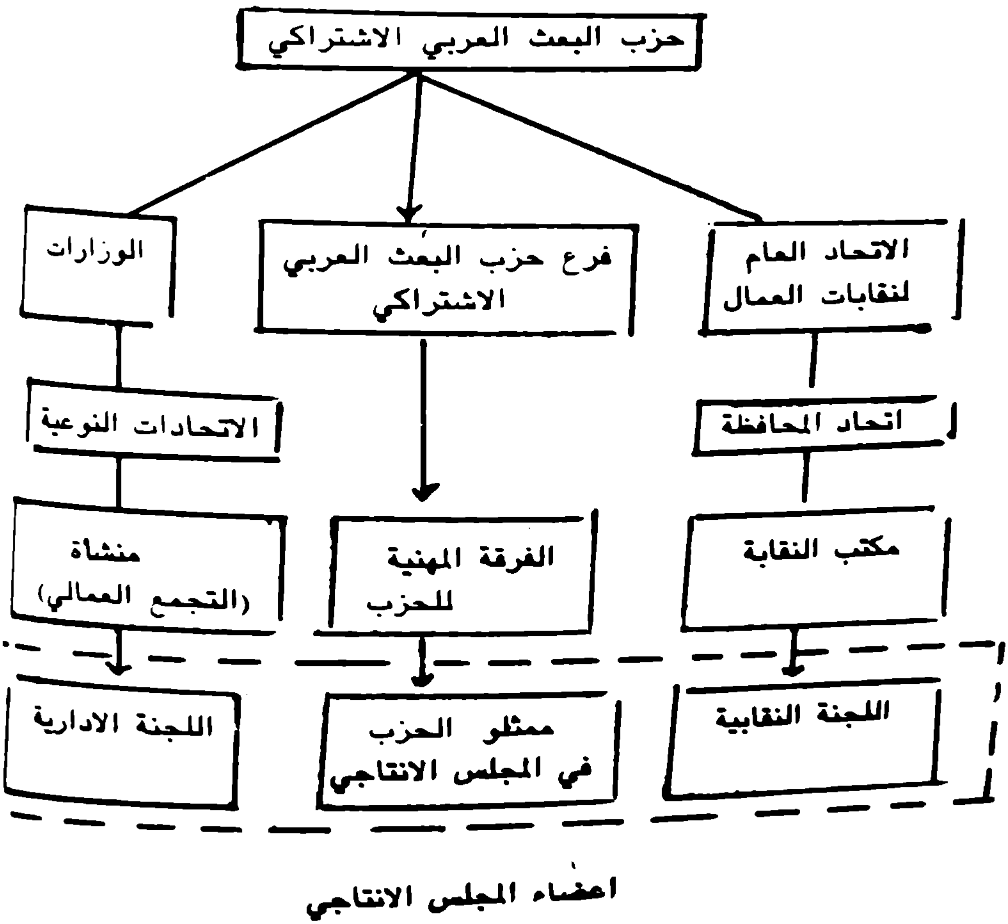
(*) أوصى « المؤتمر العام للانتاج والمجالس الانتاجية » الذي انعقد في الفترة ما بين ١٠/٢ ـ ١٢/٢/١٩٧٦ بخصوص المجالس الانتاجية استصدار الصك التشريعي اللازم الذي يحدد تشكيل ومهام المجالس الانتاجية في مجال اعداد مشاريع الخطة ومتابعة تنفيذها . وذلك كله في اطار المرسوم ١٨ وبما ينسجم مع قوانين وأنظمة التخطيط النافذة · انظر : الاقتصاد ، العدد ١٤٦ ، اذار ١٩٧٦ ص ٧٤

(٦٢) انظر ورقة العمل المقدمة الى مؤتمر اتحاد عمال دمشق المنعقد في ٢٣ ـ ٣ ـ ١٩٧٥ بعنوان : « المجالس واللجان الانتاجية ـ قضايا وآفاق » · كذلك تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال المقدم الى المؤتمر العام للانتاج والمجالس الانتاجية المنعقد في ١٠ ـ ١٢ شباط ١٩٧٦ دمشق ـ شباط ١٩٧٦ ·

المجلس فيعينون من رئيس واعضاء اللجنة النقابية في التجمع العمالي . ومن ممثلي الفرقة الحزبية البعثية في التجمع ، المدير العام واعضاء اللجنة الادارية للمنشأة ، عدد من العمال الاوائل في الانتاج بالاقسام المختلفة ، ومن رؤساء اللجان الانتاجية الفرعية في الاقسام . هؤلاء هم اعضاء المجلس الانتاجي ، ويرأسهم المدير العام للمنشأة وينوب عنه نائبه في غيابه . وتشكل مجالس الانتاج بدورها لجان انتاج فرعية لكل قسم من اقسام التجمع (المنشأة) ، وتتكون هذه اللجان الفرعية من : مدير او رئيس القسم ، ممثل التنظيم النقابي تختاره (اي تعينه) اللجنة النقابية ، عدد من العمال النشطاء واوائل المنتجين . ـ فليس هناك اي انتخاب ، وبالتالي فهذه المجالس واللجان الانتاجية غير ديمقراطية ، بل معينة ومسيرة من فوق ، من قبل اطراف ثلاثة : النقابة وحزب البعث والسلطة البيروقراطية ، وهذه الاطراف تعتبر ثلاثة ايادٍ لنفس الجهة الحاكمة . والمخطط التالي يصور ما نقوله :

المخطط التنظيمي لاعضاء المجلس الانتاجي

(منقول عن ورقة العمل المقدمة الى مؤتمر اتحاد عمــال دمشق)



يبدو لنا ، ان هذه المجالس الانتاجية هي اخــر ، وربمــا ـ بالنسبة للدولة ـ افضل مخرج من المأزق الذي يخلقه التناقض بين ارادة الدولة في التسيير الحكومي المباشر للمنشآت الاقتصاديــة وبين مطلب الادارة الديمقراطية (العمالية) لوسائل الانتاج · وقــد كان القانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٤ استجابة لمضمون المطلب الاول ، بينما بقي القرار النقابي رقم٣ لعام ١٩٧٤ تعبيرا شكليا عن المطلب الثاني ، وسوف ترينا الايام ، كم سيصمد التنظيم الاداري الجديــد للاقتصــاد الوطني امــــام منافسيــه اللابيروقــراطييــن : الادارة الرأسمالية التقليدية والادارة العمالية لوسائل الانتــاج ، المنافس الاول يقوم على مجالس الادارة المؤهلة والمستقلة عن الدولة ، وهو نظام قديم نسبيا وله جذور وانصار في النظام نفسه · اما المنافس الثاني فهو كامن ، لم يظهر بعد ، غير اننا لا نستبعد قيامه فجــأة دون سابق انذار، كما عودنا في تجارب قديمة وحديثة في كل مكان تقريبا ·

اخيرا بتاريــخ ٤ ـ ١ ـ ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٦ بتشكيل المجالس الانتاجية ، استجابة لالحاح الاتحاد العام لنقابات العمال على قوننة هذه المجالس التي كان قد اصابها الشلل التــام بعيــد ولادتها · غير ان اعطاء الصفة القانونيــة للمجــالس الانتاجيــة المذكورة لا يبعد عنها طبيعتها البيروقراطية ، كما بينا فيما سبق ·

الفصل الثالث

نظم الادارة الذاتية في الاقتصاد والمجتمع

- مبادىء واسس النظام الاشتراكي المجالسي

١ ـ في البدء «غربة العمل»

٢ ـ التنظيمات المجالسية ، الاقتصادية والس

٣ ـ التنظيم الاشتراكي والشيوعي للمجتمع

ـ المجالسية والبرلمانية

٤ ـ المجالس العمالية والنقابات

ـ المجالس والاحزاب

مقدمة

في السنتين الاوليتين من حكم البعث في سورية ، اي في عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ اثار موضوع «التسيير الذاتي» اهتماما كبيرا لدى المثقفين العرب ، وتوجهت الانظار نحو تجربتي يوغسلافيا والجزائر . وقد ظهر اهتمام حزب البعث بنظام التسيير الذاتي في المؤتمر القطري الاول (ايلول ١٩٦٣) وفي المؤتمر القومي السادس (تشرين اول ١٩٦٣) ، ولدى القيادة المنبثقة عن المؤتمر القطري المذكور . وعلى صعيد الصحافة كانت الجريدة العمالية «كفاح العمال الاشتراكي» اكثر الصحف السورية حماسا لهذا النظام . غير ان «التسيير الذاتي» ومع كل هذا الاهتمام وربما بسببه ، قد عرض مشوها او فهم خطأ . ولكن ، لنحاول اولا معرفة دواعي هذا الاهتمام العظيم ، فربما يساعدنا ذلك على تحديد دوافع العرض المشوه واسباب الفهم الخاطىء .

كان لا بد لاستيباب السلطة البعثية تجاه المعسكر الرأسمالي الانفصالي في جانب والمعسكر الوحدوي الناصري في الجانب الاخر من كسب التأييد الجماهيري (الامر الذي قوى منظور الجناح اليساري) ، وبالتالي من المناداة باشتراكية تختلف عن اشتراكية

عبد الناصر و «تتفوق» عليها ديمقراطيا • لكن البرجوازية الصغيرة ، وقد خرجت ثانية على طاعة الرأسمال التقليدي في سورية ، لم تكن تريد كذلك الاتجاه نحو اشتراكية تماثل تلك المطبقة في الاتحاد السوفييتي ومثيلاتها في اوربا الشرقية • فالعداء للشيوعية لم يكن حتى ذلك الوقت اضعف من العداء للرأسمالية لدى احزاب البرجوازية الصغيرة العربية• في الوقت نفسه لم تكف «الاشتراكية العربية» التي وعظ بها ميشيل عفلق لتعبر عن شيء يمكن السير نحوه ، فقد كان فيها من الضبابيات والعموميات والاشتراطات ما لا يقبل بها الجناح اليساري (ولا حتى جناح الوسط) ، فهي لا تسمح بأي تغيير جذري للنظام او الهرم الاجتماعي الاقتصادي القائم ، او هي تحتاج من اجل ذلك الى اعادة نظر وتعديلات اساسية • وفي كل الاحوال لم تكن هذه الاشتراكية العربية لتتفوق علىاشتراكية عبد الناصر عمليا او لترضي القاعدة الحزبية والجناح اليساري في الحزب وهو اكثر علمية واقرب الى الجماهير من الجناح العفلقي • هنا قدم نفسه وبصورة خاصة الى الجناح اليساري المذكور والقاعدة الحزبية ، النظام اليوغسلافي كنموذج مناسب لايديولوجيا البرجوازية الصغيرة التي وصلت لتوها الى السلطة ولم تتنعم بها بعد• ولم يكن السؤال المطروح هو: لمن تعطى السلطة • فهذه بلا جدال للنخبة البورجوازية الصغيرة • انما جرى البحث عن ايديولوجيا ، عن تبرير ! •• وبالنسبة للجناح اليساري والقاعدة الحزبية جرى البحث عن اشكال للمشاركة الشعبية في السلطة ، مشاركة حقيقية ـ ربما ـ ، ولكن جزئية •

مشكلة الجماهير انها لا تعرف حدودها • هي خاملة ، ولكن يمكن تحريكها • غير انها اذا تحركت ، احرقت الاخضر واليابس وطالبت بالمزيد من السلطة • ويمكن تعطيل حركتها ، فتعود سريعا الى حالة الخمول • وكان يسار البورجوازية الصغيرة يريد إشراك

الجماهير فعليا بالسلطة ، ولكن دون ان تفقد نخبة طبقته هيمنتها او وصايتها . لذلك لم يكن التسيير الذاتي ، الذي ابتغاه ، على شاكلة كومونة باريس ١٨٧١ او على شاكلة سوفييتات العمال والجنود والفلاحين في روسيا ١٩١٧ او مجالس العمال والجنود في المانيا ١٩١٨ مناسبا ، بل على الطريقة اليوغسلافية (منذ ١٩٥٠) . قد يقول قائل ، ان الاهتمام بالتجربة اليوغسلافية يعود الى معاصرتها ، في حين ان التجارب الأخرى هي من ذكريات الماضي ولم تستطع الصمود . ونحن لا نشك في وجاهة هذا السبب، ولكن وجاهته بالنسبة للجماهير التي لا تعرف شيئا عن هذه التجارب ، وليس بالنسبة لمن نادى بالتسيير الذاتي من السياسيين والمثقفين . كان هؤلاء على اطلاع على تجارب اخرى للتسيير الذاتي ، او في كل الاحوال وبدون ادنى ريبة كانوا قادرين على الاطلاع ، على الاقل في فترة تنظيرهم للتسيير الذاتي . هذا ، على افتراض ان الاهتمام حقيقي وليس مجرد «ايديولوجيا» . ولكن يجب الا ننسى ، ان الجماهير في كومونة باريس وفي ثورة اكتوبر الاشتراكية وغيرها من الثورات العمالية لم تعرف حدودها وارادت كل السلطة .

ان عرض التجربة اليوغسلافية ونقدها يخرج عن اطار هذا الكتاب ، مع العلم انه قد كتب عنها الكثير (نكتفي هنا بالقول بانها تقوم على ثلاث ركائز متناقضة : ركيزة بلشفية وهي سلطة الحزب الواحد ، ركيزة راسمالية وهي ، السوق ، وركيزة مثالية وهي التسيير العمالي للمنشآت») . وهناك بالعربية مراجع عديدة ايضا عن كومونة باريس (قبل كل شيء ما كتبه ماركس عنها) (١) .

(١) الحرب الاهلية في فرنسا (١٨٧١) . نشرته بالعربية دار التقدم بموسكو ١٩٦٩ .

ومؤلفات كثيرة عن ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، ولكنها غير كافية ، فهي لا تدرس واقعة سقوط السوفييتات · ولدينا الان كتاب عن الثـورة الالمانيـــة ١٩١٨ ــ ١٩١٩«(٢)، واخـــر عن مجـالس المصنـع في ايطاليا» (٣)، ··· وقد كتب احد مثقفي الجزيرة العربية عن التجربة القرمطية (٤) · وهناك كتاب بعنوان «سلطـة المجـالس» (٥) ··· واملنا كبير في مثقفينا اليساريين بأن يتابعوا تأليفا وترجمة تلـك التجارب التي حكم فيها السوقة والصعاليك والعبيد، قديما وحديثا، انفسهم · اما نحن فسوف نكتفي بتبيان اسس التسيير الذاتي في الاقتصاد والمجتمع ، مصححين فيه بعض الاخطاء والمغـــالطـات والتشويهات التي رأينا منها الكثير فيالفصل السابق، ومستشهدين ببعض التجارب المجالسية المذكورة وغير المذكورة اعلاه ·

النظام المجالسي ، اما ان يكـون هـو النظـام الشـرعي او الرسمي ، ويكون عندئذ عاما وشاملا ووحيدا ، واما ان يكون غير شرعي ويبقى كامنا بشكل «مجالس لجان مصنع» عمالية تتوسع ، حالما تسنح الفرص ، افقيا وعموديا لتزيل النظام القديـــم وتحــل محله· في الحالة الاولى يكون الشغيلة قد استلموا السلطة واقاموا دولتهم الاشتراكية · وفي الحالة الثانية تتعايش المجالس ، دون ان تندمج ، مع النظام القائم ، فتكون بمثابة مدرسة للشغيلة من اجــل

(٢) تأليف العفيف الاخضر ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣ ·

(٣) غرامشي ، تولياتي وغيرهما ، مناقشات حول المجالس العمالية ، ترجمة عفيف الرزاز ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٢ ·

(٤) المجتمع القرمطي في شرق الجزيرة العربية ، في مجلـة « الجزيـــرة الجديدة » ، العدد ٥ ، ايلول ١٩٧٣ ، العدد ٦ ، اذار ١٩٧٤ ، العدد ٧ ، كانون الاول ١٩٧٤ ·

(٥) صدر في باريس ، يناير ١٩٧٤ ، تحريـــر العفيف الاخضر واخرين · ومما يتضمنه دراسة عن نشأة المجالس ــ ثورة ١٩٠٥ في روسيا ·

استلام الادارة ، وبمثابة رشيم للنظام الجديد ينتظر الظروف الثورية المناسبة للنمو والازدهار · وفي الحقيقة لا نستطيع في الحالة الثانية التحدث عن «النظام» المجالسي ، بل عن «المجالس» التي تمثل الحالة الجنينية للنظام المجالسي · اما حديثنا فيما يلي فسوف يدور حول «النظام المجالسي» او نظام «التسيير الذاتي» او الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج» ، وهي اسماء ثلاثة لمسمى واحد ·

ان فكرة المجالس ليست جديدة · فهي تظهر دوما هناك ، حيث تشرع الجماهير العاملة نفسها بشكل مباشر بأن تنظم حياتها بصورة مستقلة تماما مبعدة الوسطاء غير الضروريين · واغلب الاوقات التي يصل فيها العاملون الى وضع كهذا هي تلك التي تنحل فيها السلطات القديمة ، في الثورة (٦) · والمجالس في المجتمع الراسمالي هي من ابداع البروليتاريا ، هي الشكل العفوي لسلطة البروليتاريا · غير ان هذه العفوية الخلاقة للجماهير لا تمنعنا من دراسة فكرة المجالس ، لعل جماهيرنا الكادحة تستفيد من تجارب الاخرين ، ولعلنا نعوّض بالوعي عن التدني النسبي لقوى الانتاج ·

(٦) اوغستين زوشي ·

Augustin Souchy : Die Sozialistische bewegung in Russland (1921) , in Die Raetebewegung 11 , Hg . G. Hillmann . Ro Ro Ro 269 , 1972 , S. 147

آ- مبادىء واسس النظام الاشتراكي المجالسي ٠

١ - في البدأ «غريزة العمل»

بحق رأى انجلز ان الفرق بين قطيع من القرود والمجتمع البشري يتمثل في «العمل»،فهو الشرط الاساسي الاول لكل حياة انسانية ، وهو بمعنى ما قد خلق الانسان بالذات (٧) ٠ فبالعمل يحقق الانسان ذاته ، فهو عندما يغير ويصيغ مواد الطبيعة ، فانه يسقط على هذه المواد وعيه وافكاره ورغباته وحاجاته وخياله ٠٠٠ انه يحقق فيها الخصائص الكامنة لجوهره ، ويمكن عبر انتاجه هذا من سد الحاجات الحياتية ، لنفسه ولغيره من البشر ٠ ويختلف الانسان عن الكائنات الاخرى جميعا في :-ان تعامله مع الطبيعة واع وهادف٠ - وانه لا يرضى بحدود لنشاطه، اكانت الحدود في العالم الخارجي ام في ذاته ، ولذلك تراه يطمح الى تجاوز اي حد لانتاجه ولاعادة انتاج نفسه ، الى تجاوز اي حد لتطوره ٠ - وبان الدافع لنشاطه ليس فقط انتاج مواد نافعة ترضى حاجة مباشرة لديه او تزيد من سلطته كانسان ، بل ايضا انتاج خاصيات للمواد هي بحد ذاتها غاية ، تجمل تلك المواد ٠ - وبان منتوج نشاطه يخلق علاقة اجتماعية ملموسة بين الافراد، فهذا المنتوج يرضى حاجة بشرآخرين

(٧) فريدريش انجلز : دور العمل في تحول القرد الـى انسان (كتب عام ١٨٧٦ ونشر عام ١٨٩٦) ، نشرته بالعربية دار التقدم بموسكو،ص٣٠

وكما انه بالعمل يحقق ذاته ، فان عمله يكمل ذوات الاخرين (٨) ·· غير ان العمل في ظروف المجتمع الطبقي والانتاج السلعي اصبح غريبا عمن يقوم بهذا الانتاج · وتتجلى هذه الغربة ـ كما بين ماركس ـ في النواحي الاربع التالية :

اولا ، غربة عن المنتوج · فالعامل ينتج الخيرات ، غير ان هذه الخيرات أصبحت كسلع لا تخصه · انها تنفصل عنه ، وتعيش مستقلة عنه وغريبة ، وتنال قوتها المستقلة تجاهه · وهكذا فالحياة التي يعطيها العامل من ذاته للاشياء ، تقف امامه غريبة وعدوة · ان منتوج العمل يقف امام العمل ككيان غريب ، كقوة مستقلة عن المنتجين ، لكن منتوج العمل ليس سوى عمل قد ثبت في موضوعه (عمل مجسد في اشياء) ، اي اصبح شيئا ، فهو عمل متشيء · وكلما انتج العامل اكثر من الاشياء ، كلما قلت امكانيته لان يملك، ووقع تحت سيطرة منتوجه الذي اصبح رأسمالا بيد المالكين ·

ثانيا ، غربة في عملية الانتاج · فالعمل اصبح بالنسبة للعامل «برانيا» (خارجيا) وهذا يعني ان العمل لم يعد نابعا من جوهر الانسان ، لذا لم يعد يحقق العمل ذات العامل ، بل ينفيها · لم يعد العامل يسعد في عمله، بل يشقى · لم يعد ينمي بالعمل طاقة فيزيائية وعقلية حرة ، بل يشوه جسمه ويتلف عقله · لذلك فالعامل يشعر فقط خارج العمل بانه «عند نفسه» ، بينما يشعر اثناء العمل انه «خارج نفسه» · اصبح العمل الزاميا (عمل سخرة) ، ليس

....

Mihailo Markovic : Entfremdung und Selbst« verwaltung , in : Folgen einer theorie , Essays ueber « Das Kapital » von Karl Marx , edition Suhrkamp. 226 , 1967 , S. 178 - 179 .

اشباعا لحاجة ، بل وسيلة لاشباع حاجات خارج العمل · اصبح العمل لمجرد كسب العيش ، روتينيا كريها ··· ذلك لانه عمل يخص انسانا آخر ، لا يخص العامل نفسه ، بالعكس هو ضياع لذات هذا العامل · والنتيجة هي ان الانسان العامل فقط في وظائفه الحيوانية من اكل وشرب وانجاب ، وفي افضل الاحوال ايضا السكن والزينة وما الى ذلك ، فقط في وظائفه الحيوانية هذه يشعر بحرية نشاطه ، وفي وظائفه الانسانية (اي العمل) يكون كالحيوان · الحيواني يصبح انسانيا ، والانساني يصبح حيوانيا ! ·

ثالثا ، غربة عن جوهر الانسان · فجوهر الانسان يتطلب بالضبط نشاطا منتجا حرا واعيا ، كما بينا في بداية الحديث عن غربة العمل · وبصدد التفريق بين نشاط الحيوان ونشاط الانسان، يقول ماركس : «الحيوان ينتج احادي الجانب ، بينما ينتج الانسان شموليا · الحيوان ينتج تحت سيطرة الحاجة الفيزيائية المباشرة ، بينما ينتج الانسان حتى متحررا من الحاجة الفيزيائية ، وهو يبدأ بشكل حقيقي بالانتاج عند تحرره من هذه الحاجة · الحيوان ينتج نفسه فقط ، بينما الانسان يعيد انتاج الطبيعة باكملها · منتوج الحيوان يخص مباشرة جسده الفيزيائي ، بينما الانسان متحرر من منتوجه · الحيوان يصيغ (المواد الاولية) فقط حسب قياس وحاجة النوع الذي ينتمي اليه ، بينما يعرف الانسان ان ينتج حسب قياس اي نوع ، وان يصنع - حيثما كان - لكل موضوع (لكل شيء) قياسه الخاص به · لذلك فالانسان يصيغ (مواد الطبيعة) ايضا حسب قوانين الجمال» ·

رابعا، غربة الانسان عن الانسان· انها التبعة المباشرة لغربة الانسان عن منتوج عمله ، عن نشاطه الحياتي وعن جوهره الانساني · لقد اصبح الانسان (العامل) غريبا عن البشر الاخرين ،

لان العمل لم يعد الدافع الحاسم اليه هو ارضاء حاجات الاخرين ، لم يعد اتماما لذوات الاخرين ، لانه ليس بعد تحقيقا لذات الانسان المعني نفسه (٩) ·

ان ماركس يبدأ بالغربة عن المنتوج ليصل الى الاشكال الثلاثة الاخرى للغربة · فاذا كان العامل غريبا عن منتوجه ، فلا بد انه غريب في نشاطه الانتاجي · ومن هاتين «الغربتين» يشتق ماركس غربة الانسان عن جوهره الانساني الذي يميزه عن الحيوان (العامل) ، ليصل منها الى غربة الانسان عن الانسان ·

ويتساءل ماركس : اذا كان منتوج العمل غريبا عن العامل ويشكل قوة مستقلة وغريبة عنه ، فمن يخص اذا هذا المنتوج ؟ حتما لا يخص الالهة ولا الطبيعة · وكم هو متناقض ، ان يتنازل المرء عن التمتع بخيرات عمله حبا بهذه القوى (الالهة او الطبيعة)، في الوقت الذي يتزايد فيه اخضاع الطبيعة من قبله ، ويستغني بالتالي عن معجزات الالهة بمعجزات الطبيعة ؟ لا ، ان منتوج العمل البراني المغترب لا يمكن ان يخص سوى الانسان نفسه ،

(٩) كارل ماركس : مخطوطات باريس الاقتصادية الفلسفية ١٨٤٤ ·
Karl Marx : Oekeonomisch - philosophische Manuskripte (geschr. 1844) , Verlag Philipp reclam jun., Leibzig 1968, S. 151 - 160 .

الترجمة العربية (عن الفرنسية) لالياس مرقص ، منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٠ ، ص ١٧١ ـ ١٨١ ·

Vgl. auch M. Markovic , a. a. O., S. 178 - 184 . Ausserdem Peter Strotmann : Vorwart zu „ Zur Kritik der sowjetoekonomie , wagenbach , rotbuch , Berlin 1969 , S. 7 - 9 .

انسان اخر غير العامل · فاذا كان منتوج العمل يقف تجاه العامل كقوة غريبة معادية ومستقلة عنه ، فان هناك انسانا اخر غريبا عن العامل معاديا قويا مستقلا عنه هو سيد هذا المنتوج · واذا كان نشاط العامل يسبب له شقاء وعذابا ، فلا بد ان هذا النشاط يسبب لانسان آخر غير العامل متعة وسرورا • ان الانسان العامل لا يقيم عن طريق عمله المغترب فقط علاقته بموضوع العمل وبفعل العمل (اي النشاط الانتاجي) كقوى غريبة معادية · انه يقيم بذلك ايضا علاقة اناس اخرين بانتاجه ومنتوجه ، وكذلك علاقته هو بهؤلاء الناس · بعمل المغترب يشيد سلطة اولئك الذين لا ينتجون ، سلطة على انتاجه ومنتوجه · فكما هو يتغرب عن نشاطه الخاص ، فانه يخص الغرباء بنشاطه الذي لا يخصهم · فعلاقة العامل بعمله تخلق علاقة الراسمالي بعمل العامل ، اي تخلق « رب العمل »· والملكية الخاصة هي اذن الناتج ، النتيجة ، التبعة الحتمية للعمل «البراني»، للعلاقات «البرانية» للعامل تجاه الطبيعة وتجاهه هو نفسه (١٠) ·

فبالتحليل اذن نستخرج الملكية الخاصة من مفهوم «العمل البري» (اي العمل الذي جعل برانيا او خارجا عن طبيعة الانسان، كما بيناها سابقا) · العمل المبرى يعني الانسان المبرى ، العمل المغترب ، الحياة المغتربة ، الانسان المغترب ، فالملكية الخاصة ليس سببا او مسببا للعمل البراني ، بل هي في الحقيقة تبعة العمل البراني · ومع ذلك فهي تظهر في الاقتصاد السياسي كسبب للعمل البراني ، كما ظهرت الالهة خالقة للعقل البشري ، بينما هي في الحقيقة نتيجة مغالطات العقل البشري نفسه · هذا هو الاساس ، وبعدئذ تنقلب العلاقة الى تاثير متبادل بين السبب والعلة ، بين

---

(١٠) كارل ماركس ، مخطوطات باريس ١٨٤٤ ، ص ١٦٠ ـ ١٦٢ · الترجمة العربية ، ص ١٨١ ـ ١٨٤ ·

السبب والناتج · واذن ، فالملكية الخاصة هي اولا نتاج العمل لبراني ، وهي ثانيا الوسيلة التي تتحقق بها تبرية العمل (اي جعل العمل برانيا) (١١) ·

بناء على ما سبق ، فان اجر العمل والملكية الخاصة شيئان متطابقان · فاجر العمل ، حيث منتوج العمل يدفع ثمن العمل نفسه (بفعل استعباد المخلوق للخالق) ، هو تبعة ضرورية لاغتراب العمل · كذلك ، ففي اجر العمل يظهر العمل ليس كفاية ذاته ، بل كخادم للاجر · لذلك فان رفع الاجر قسريا (بغض النظر عن كل الصعوبات الاخرى،بغض النظر عن ان هذا الرفع غير طبيعي وبالتالي لايمكن الا بالقوة الحفاظ عليه) لن يكون غير تسعيرة افضل للعبيد ، ولن يعيد للعامل او للعمل انسانيته وكرامته · بل حتى مساواة الاجور في المجتمع ، كما يقترحها برودون ، ستحول علاقة العامل الحالي بعمله الى علاقة لكل البشر نحو عملهم · عندئذ يعتبر المجتمع كراسمالي مجرد : الاجر هو تبعة مباشرة للعمل المغترب، والعمل المغترب هوالسبب المباشر للملكية الخاصة· لذلك فزوال احد الطرفين يجب ان يرافقه زوال الطرف الأخر (١٢)· فلا بد اذن ـ كما بين انجلز ايضا ـ ان يزول مع زوال الملكية الخاصة نظام العمل المأجور (١٣) ، لانهما وجهان لعملة واحدة هي اغتراب العمل · واذا ما وجدنا العمل المأجور باقيا ، في حين نظن ان الملكية الخاصة قد زالت ، فعلينا ان نتفكر بالامر قليلا قبل

(١١) المصدر السابق ، ص ١٦٢ ـ ١٦٣ · الترجمة العربية ، ص ١٨٤ ·

(١٢) نفس المصدر ، ص ١٦٣ · الترجمة العربية ، ص ١٨٥ ·

(١٣) فريد ريش انجلز : نظام العمل المأجور(١٨٨١) · نشرته بالعربية دار التقدم بموسكو · نشر ايضا في : نصوص مختارة لانجلز ، ترجمة وصفي البني ، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٢ ، ص ٢١٠ ـ ٢١٧ ·

ان نعطي حكمنا باشتراكية المجتمع المعني (ولنا عودة الى ذلك) ٠

هناك من يقول بان موضوع الاغتراب لم يتوجد الا في الاعمال المبكرة لماركس ، وان ماركس قد تجاوز فيما بعد هذه المرحلة الفلسفية المجردة ٠ ولكن يمكن البرهان بأن الاساس الذي يقوم عليه النقد الماركسي للاقتصاد السياسي هو نفس اساس نقد العمل المغترب ، وبأن ليس هناك انقطاع في خط التفكير بين «المخطوطات الاقتصادية الفلسفية لعام ١٨٤٤» و«اسس نقد الاقتصاد السياسي» (١٨٥٧ ـ ١٨٥٨) و «الراسمال» (*) (صدر الكتاب الاول عام ١٨٦٧) ٠ ففي «الراسمال» نجد ان تحليل العمل هو منطلق شرح ونقد المجتمع الراسمالي وكلمجتمع اخر يقوم على الانتاج السلعي٠ وما يسميه ماركس في اعماله المبكرة «عملا مغتربا» يظهر هنا الى جانب ذلك تحت مصطلح «العمل المجرد» او يعبر عنه ب «الطابع الصنمي للسلعة» او «السر في شكل السلعة» ٠٠٠ وما شابه من التعابير والعبارات التي تناسب موضوع «الراسمال» ٠ كذلك تعود الاشكال الاربعة للعمل المغترب التي رايناها في مخطوطات ١٨٤٤ لتظهر من جديد في « الراسمال » (١٤) وغيره من المؤلفات المتأخرة :

ان الطابع الصنمي للسلعة يقوم بالضبط على «أنها تعكس للناس الخصائص الاجتماعية لعملهم الخاص كخصائص مجسدة لمنتجات عملهم نفسها ، كخواص طبيعية اجتماعية لهذه الاشياء ،

....

(١٤) انظر ماركوفيتش ، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ ٠

(*) ترجم راس المال ـ على حد علمنا ـ حسن البراوي في مصر ، وشهر البعلبكي في بيروت ، وانطوان حمصي في دمشق ٠ الأخير ترجم الكتاب الاول ونشرت ترجمته وزارة الثقافة بثلاثة اجزاء ، الاول والثاني عام ١٩٧١ والثالث ١٩٧٢ ٠ وسوف لن نعتمد على هذه الترجمة ، انما سنحيل القارىء اليها للاستئناس والمقارنة ٠

وتعكس لذلك العلاقة الاجتماعية للمنتجين تجاه مجموع العمل كعلاقة اجتماعية متواجدة خارجا عنهم بين الاشياء » · والحقيقة هي انه « ليست سوى العلاقة الاجتماعية المعنية للناس انفسهم مي التي تنال هنا في نظرهم الشكل السحري الخداع لعلاقة بين الاشياء» · ويماثل ماركس ذلك بالمنتجات الدينية للعقل البشري (الالهة مثلا) التي تنفصل عن خالقها (وهو العقل البشري او الانسان) فتكتسب حياتها الخاصة وتدخل ككائنات مستقلة في علاقات معينة مع الناس (١٥) · ثم يعود ماركس بعد ذلك للقول عن الذين يتبادلون منتجاتهم ان «حركتهم الاجتماعية الخاصة تحوز في نظرهم شكل حركة للاشياء التي يخضعون لرقابتها بدلا من ان يخضعونها لرقابتهم» (١٦) · ـ وهذا هو الشكل الاول للاغتراب (الغربة عن المنتوج)، كما عرضناه سابقا ·

اما الشكل الثاني للاغتراب (وهو الغربة في العمل) فنجده في القول التالي: «ضمن النظام الرأسمالي تتم جميع طرق رفع القوة الانتاجية للعمل على حساب العامل الفرد ، جميع وسائل تطوير الانتاج تنقلب الى وسائل تسلط واستغلال للمنتج ، تمسخ العامل

....

(١٥) كارل ماركس ، الرأسمال ، الكتاب الاول ، بالعربية ص ١٢٥ من الجزء الاول ·

Karl Marx : Das Kapital , 1. Band , Dietz Verlag , Berlin 1966, S. 86 .

يقول ماركس : هذا ما أسميه الصنمية التي تلتصق بمنتجات العمل حالما تصنع هذه كسلع ، والتي لا يمكن فصلها عن الانتاج السلعي » (ص ٨٦/٨٧) ·

(16) ebenda , S. 89.

(١٦) نفس المصدر السابق ، ص ٨٩ ·

الى جزء من انسان ، تحقره الى تآبع للالة ، تعدم بما يعانيه في عمله مضمون هذا العمل، تجعل القوى العقلية لعملية الانتاج غريبة عنه بقدر ما يدخل العلم كقوة مستقلة في عملية الانتاج هذه ، انها تخرب الظروف التي يعمل ضمنها ، تخضعه خلال العمل لطغيان اتفه الاشياء ،تحول عمره الى زمن عمل ، تقذف بزوجه واولاده تحت الدولاب اليوجرنوتي (*) للراسمال · ولكن كل طرق انتاج فضل القيمة هي في الوقت ذاته وسائل للتراكم ، وكل توسع في التراكم يصبح بالعكس وسائل لتطوير هذه الطرق · يتبع ذلك ، انه بقدر ما يتراكم الراسمال ، تسوء حالة العامل ، مهما كان المدفوع له، عاليا ام متدنيا··· ان تراكم الراسمال يستدعي تراكما مناسبا من البؤس· تراكم الثروة فيقطب هو في الوقت ذاته تراكم للبؤس، لعذاب العمل ، للعبودية،للجهالة ، للوحشية وللتشويه الاخلاقي في القطب المقابل ، هذا يعني في جانب الطبقة التي يصبح منتوجها راسمالا» (١٧) ·

ونجد الشكل الثالث للاغتراب ، وهو غربة العامل عن جوهره كانسان ، في الاستشهادين التاليين :

«العمل هو عملية تفاعل بين الانسان والطبيعة ، يحصل فيها وينظم ويراقب بفعله الخاص استقلابه مع الطبيعة (**) · انه يجابه

(*) يوجرنوت (جاغانات) : احدى تجليات الاله فيشنو ، وهو احد الآلهة الهندوسية الكبار.تتميز عبادة اليوجرنوت ،طقوس عظيمة الفخامة وبتعصب ديني أعمى يتمثل في خصي الذات والتضحية بالذات من قبل المؤمنين · في ايام الاعياد الكبيرة كان المؤمنون يلقون بانفسهم تحت العربة التي يلف عليها تمثال للاله فيشنو ـ يوجرنوت ·

(١٧) كارل ماركس ، الراسمال ، الكتاب الاول ، ص ٦٧٤ ـ ٦٧٥ (بالعربية ص ١٢٩/١٣٠ ج ٢) ·

(**) استقلاب او تفضي عبارة عن اعادة بناء الجسم لنفسه ·

الطبيعة نفسها كقوة طبيعية · يحرك قوى الطبيعة الجسمانية فيه ، من اذرع وارجل ، راس ويد ، لكي يتملك مادة الطبيعة بشكل مفيد لحياته الخاصة ، وعندما هو يؤثر بواسطة هذا التحرك على الطبيعة الخارجة عنه ويغيرها ، فهو يغير في الوقت نفسه طبيعته الخاصة · انه يطور القوى الغافلة فيها ويخضع لعبة قواها لمتطلباته الخاصة· ولسنا هنا بصدد اشكال العمل الاولية الحيوانية الغريزية · لقد حل الظرف الذي اصبح فيه العامل بائعا لقوة عمله الخاصة في سوق العمل ، حل محل ظرف وجد في الزمن الغابر ، لم يكن العمل البشري ابانه قد ازال بعد شكله الغريزي الاولي · نحن نتحدث عن العمل بالشكل الذي يخص الانسان وحده · ان عنكبوتا يقوم بعمليات تشبه ما يقوم به النساج ، والنحلة تستدعي بما تبنيه لنفسها من خلايا الشمع خجل كثير من المعمارين البشر · لكن ما يميز اسوأ المعمارين عن افضل نحلة هو ان المعمار يبني الخلية في ذهنه قبل ان يبنيها بالشمع · في نهاية العمل تكون النتيجة هي ما كان يتصوره العامل عند بدء العمل اي ما كان موجودا بالخيال · ما يفعله الانسان ليس فقط تغييرا في الشكل لما هو طبيعي ، بل في الوقت نفسه يحقق الانسان في ما هو طبيعي غايته التي يعرفها والتي تحدد كقانون نوع وطريقة فعله» (١٨) ·

«الطبقة المالكة وطبقة البروليتاريا تمثلان نفس الغربة الانسانية عن الذات · لكن الطبقة الاولى تشعر بنفسها في هذه الغربة الذاتية بالارتياح وبتوكيد الذات ، تنظر الى الغربة على انها سلطتها الخاصة وتحوذ فيها مظهر الوجود الانساني ، الطبقة الثانية تشعر بنفسها في الغربة متلاشية تلحظ فيها عجزها وواقع

(١٨) ماركس ،، الرأسمال ، الكتاب الاول ، ص ١٩٢ ــ ١٩٣ · بالعربية ص ٢٨١ ــ ٢٨٢ ج١) ·

الوجود اللاانساني · هي ، على حد تعبير هيغل ، في انسحاقها التمرد على هذا الانسحاق ، تمرد مدفوعة اليه بالضرورة بسبب تناقض طبيعتها الانسانية مع ظروف حياتها التي هي نفي شامل وعام لهذه الطبيعة » (١٩) ·

بقي الشكل الرابع للاغتراب ، وهو غربة الانسان عن اخيه الانسان · وهذا نجده مصاغا من جديد في «اسس نقد الاقتصاد السياسي » :

ان التبعية المتبادلة الفعلية ، وهي المرتبطة بتقسيم العمل الاجتماعي، في انتاج القيم التبادلية التي لا بد ان يتم تبادلها والتي ينبغي ان تشبع حاجات الاخرين ، هذه التبعية لا تدخل في الوعي كما هي · هذا يعني، ان المصلحة الجماعية التي تظهر كدافع لكامل العملية هي حقا معترف بها من حيث الممارسة من قبل الطرفين (المتبادلين في السوق) ، ولكنها كمصلحة جماعية ليست دافعا ، بل تتم – كما يمكن ان يقال – من وراء ظهر المصالح الخاصة المتقوقعة على نفسها ، ومن وراء ظهر المصلحة الفردية المناقضة لمصالح الاخرين ·· المصلحة العامة تكون عندئذ عمومية المصالح الانانية» (٢٠)· وفي مكان اخر من نفس المصدر يقول ماركس: «بتأثير ...

(١٩) ماركس ، العائلة المقدسة (١٨٤٥) · الطبعة العربية : ماركس/ انجلز ، الاسرة المقدسة او نقد النقد النقدي ، ترجمة رزق الله هيلان ، مراجعة انطون مقدسي ، وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٩٧٥ ، ص ٦٦ · وقد اعتمدنا ترجمتنا الخاصة للنص الاصلي ·

(٢٠) كارل ماركس ، اسس نقد الاقتصاد السياسي ·

Karl Marx : Grundrisse zur Kritik der politischen Oehonomie , aus : Peter Strotmann , a. a. O., S. 12 .

الطلب والعرض العامين على بعضهما يحصل الارتباط بين اللامبالين ببعضهم » (٢١) ·

ا نهذا الشكل من الاغتراب هو تحصيل حاصل الاشكال الثلاثة السابقة الذكر للاغتراب · وازالة هذا الاغتراب ، وغربة العمل بصورة عامة ، تتم – كما يرى ماركس – على نفس مبدأ ازالة الاغترا بالديني : «لا يمكن ان يختفي الانعكاس الديني للعالم الدنيوي الا عندما تتمثل للناس الظروف العملية لحياة الشغل اليومية كعلاقات عقلانية مرئية بشفافية بين بعضهم وتجاه الطبيعة· ان الهيئة التي تظهر فيها سيرورة الحياة الاجتماعية ، هذا يعني عملية الانتاج المادي ، تنزع عن نفسها اللباس الضبابي السحري، حالما هي تخضع كنتاج لاناس متواجدين اجتماعيا بشكل حر لرقابتهم المخططة بشكل واع · ولا بد لهذا من قاعدة مادية للمجتمع او من سلسلة من الشروط المادية للوجود التي هي بدورها نتاج بري لتاريخ تطور طويل مليء بالآلام» (٢٢) · وهذا يعني القضاء على الانتاج السلعي ، واقامة نظام من الاتحاد الطوعي بين المنتجين الاحرار يخطط بحرية ووعي لتلبية حاجاته · وسنرى فيما ياتي كيف مكن ان يتم ذلك عمليا ، مع التنبيه الى ان ذلك قد ياخذ اشكالا اخرى ، ولكن بنفس المضمون وعلى نفس الاسس ·

٢ – التنظيمات المجالسية ، الاقتصادية والسياسية

في نظام التسيير الذاتي يقوم العاملون بادارة المنشأة التي يعملون فيها · هذا يعني انهم يديرون عملهم بانفسهم · بذلك يزول

---

(٢١) المصدر السابق ، ص ١٢ ·

(٢٢) ماركس ، الراسمال ، الكتاب الاول ، ص ٩٤ · (بالعربية ص ١٢٤/ ١٢٥ ج١) ·

ـ على مستوى المنشاة ـ الفصل القسري بين العمل الاداري والعمل التنفيذي ، الذي لازم المجتمع الطبقي ، ويخطو المجتمع الخطوة الاساسية الاولى لتوحيد العمل الذهني والعمل العضلي · في نفس الوقت يزول الفصل بين «الرأسمال» والعمل ، او بالاحرى تعود السلطة للعامل على «الراسمال» ، للعامل على منتوجه ،للخالق على المخلوق · وبالتالي فان الانتاج باكمله يستحوذه ويتصرف به نفس الاشخاص الذين خلقوه ··· ولكن ، ليس بشكل فردي · فملكية كل منشاة من منشات الاقتصاد الوطني لن تكون « ملكية خاصة » للعاملين فيها ، بل ستكون ملكية جماعية للشعب العامل باكمله · وبالتالي فان صافي الانتاج الذي خلقته الطبقة العاملة سيكون تحت تصرف الطبقة العاملة ذاتها وباجمعها · فكما قال انجلز ، ليس لمطلب حصول العامل على « المحصول الكامل لعمله » أي مغزى الا بالمعنى الواسع ، بحيث لا يصبح كل عامل متفرد مالكا لهذا « المحصول الكامل لعمله » ، بل يصبح المجتمع باكمله المكون من عمال كثيرين مالكا لمجموع انتاج عمله ، يوزع قسما منه بين اعضائه للاستهلاك وقسما للاحتياط ولزيادة وسائل انتاجه،ويختزن قسما كاعتماد احتياطي للانتاج والاستهلاك ٢٣) · وسوف نعود الى هذا الموضوع ثانية ·

عمليا يتم التسيير الذاتي في المنشاة ، بان ينتخب جميع العاملين اليدويين والذهنيين في المنشاة (عمال انتاج ، اداريون ، فنيون) من كلا الجنسين من بين صفوفهم « المجلس العمالي » للمنشاة ، انتخابا حرا مباشرا وقابلا للنقض في كل لحظة · فهم يستطيعون سحب الثقة باحد اعضاء المجلس او بكل اعضائه

---

(٢٣) فريدريش انجلز : حول مسالة السكن (١٨٨٧) ، ترجمة جبران كورية ، دار دمشق بدون تاريخ نشر ، ص ٣٧ ·

وانتخاب البديل متى يشلؤون ولاي سبب يريدون ! ·أن هذا المبدأ لا يسمح بنشوء البيروقراطيـــة فـــي المنشأة ، فالسلطة الدائمة المتواصلة للعاملين تمنع انفصال اعضاء المجلس عن زملائهم (في الهيئة العامة) وتكوين فئة ممتازة أو متميزين · لتكوين هذه الفئة البيروقراطية يجب ان يتم التعيين من قبل سلطة خارجة عن سلطة العمال أو فوق سلطتهم و / أو ان يعطي المعنيون حرية التصرف و / أو يعينوا لفترة طويلة أو دائمة ··· أما مبادىء التسيير الذاتي فهي تنقض أيا من هذه الشروط الثلاثة ، ولا تسمح بالتالي بتكوين فئة بيروقراطية · غير ان هذا لا يمنـــع من بعـــض الممارسـات البيروقراطية (الموروثة من المجتمع القديم) التي تتناقض وتزول مع استقرار وترسخ الديموقراطية المجالسيـــة ، ومـــع التطور ، الهادف ايضا وليس فقط الطبيعي ، باتجاه محو الحدود بين العمل اليدوي والعمل الذهني ·

في تركيب المجلس العمالي لادارة المنشأة تراعى في ظروف التطور الصناعي الحالي ، بل وفي ظروف التطـــور الاجتماعـي الحالي ايضا ، نسبة عمال الانتاج والكتبة والفنيين الى مجمـوع العاملين في المنشأة ، بحيث لا تنوب فئة عن أخرى وتتسلط عليها : بحكم موقعها الممتاز من الانتاج (وهذا ينطبق علـــى فئة الفنيين والاداريين) ، أو بحكم عددها المرتفع نسبيا (وهذا ينطبق علـى عمال الانتاج) ·

بخصوص العمال الذهنيين في المنشأة من اداريـــن وفنييـن يجب أن يجري التوفيق بين أمرين ٢٤) : اولا ، الضرورة المرحلية

(٢٤) قارن اويجن فارغا

Vgl. Eugen Varga : Organisationsprobleme der Ungarischen Räterepublik (1920) , in : Die ratebewegung II a. a. O., S. 118, 122, 123, 124 .

لقسم من هؤلاء بحكم معرفتهم وخبرتهم ، طالما ان بقية العاملين قد حرموا في النظام الراسمالي من هذه المعارف والخبرات · ثانيا ، بالرغم من ان هذه الفئة بالقياس الى مصدر معاشها والى مكانتها الاجتماعية تنتمي الى البروليتاريا ، فقد كانت قبل التسيير الذاتي تمثل الطبقة المالكة وترعى مصالح الراسمال ضد العمال ، زيادة على عملها التقني البحت في الادارة · هذا الموقع المتوسط بين العمال والمالكين يفرق بين فئتي العمال اليدويين والذهنيين فيخلق لدى الفنيين والكتبة وعيا طبقيا مشوها ، كأن يشعروا بالتعالي وربما الانتماء الى الطبقة المالكة ، ويخلق لدى بقية العمال الريبة تجاه هؤلاء العمال المتميزين · لذلك ، فانه لدعم وصيانة وحدة الطبقة العاملة لا يجوز تجاهل الفروقات المذكورة ، الموضوعية والذاتية ، بل تجب مراعاتها : أولا في التمثيل النسبي للمجلس العمالي ، ثانيا في العمل على توحيد العمل اليدوي والعمل الذهني في المنشاة وفي المجتمع ككل ·

ويجب الانتباه الى ان هنالك الكثير من المستخدمين في المنشاة ، لا يرتفع مستوى عملهم ذهنيا عن مستوى عمل للفعلة (عمال الانتاج او العمال اليدويون) ، ويمكن للفعلة إنفسهم ان يقوموا باعمالهم بكل بساطة · يبقى قسم قليل من المستخدمين لا يمكن الاستغناء مباشرة عن خدماتهم دون الاضرار بالانتاج ،ومنهم المهندسون والكيميائيون والاقتصاديون ··· وبطبيعة الحال قد يميل بعض العمال بعد تسيير المنشاة ذاتيا الى عدم اعطاء هؤلاء الاختصاصيين أي امتياز عليهم · اذا رضي هؤلاء بذلك ، بتاثير وعيهم الاشتراكي ، كان به ، والا فانه تجب مناداة الوعي الطبقي للعمال واقناعهم بضرورة هذا الامتياز مرحليا · وهناك حل آخر، هو عدم استيعاب الاختصاصيين المذكورين في التنظيم الديموقراطي للمنشاة ، واستخدامهم مقابل اجور عالية كمستشارين وخبراء

تحت تصرف الادارة العمالية ، ولا يكون لهم عندئذ تمثيل في المجلس العمالي للمنشأة ، ويتم صرفهم لدى الاستغناء عن خدماتهم ٠

ولنا عودة الى موضوع الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي ٠ الآن نتابع هرم التنظيم المجالسي ٠

ان المنشأة ليست عالما مستقلا قائما بذاته لذاته ، بل هي جزء من كل هو قطاع الصناعة ، وهذا القطاع هو بدوره جزء من كل هو الاقتصاد الوطني ٠ فالمنشأة المعنية ترتبط بالمنشآت الاخرى التي تكملها ، من حيث تأمين لوازم الانتاج او تصريف الانتاج ، وتتأثر بالمنشآت التي تماثلها بالانتاج ٠ وتتأثر بالزراعة التي تقدم لها المواد الاولية ، كما تقدم الغذاء لعمالها ٠ وتعتمد على الجهاز المصرفي في تمويل نشاطها ، كما تعتمد على قطاع التجارة وقطاع النقل والمواصلات ٠٠٠ ولا بد من تعاون هذه المنشآت والقطاعات جميعا ، ولا بد من تنسيق عملها لتؤلف كلا واحدا متماسكا متكاملا ٠

هناك اذن الى جانب الاعمال التنفيذية التي يقوم بها عمال المنشأة والاعمال الادارية التي تقوم بها ادارة المنشأة ، هناك اعمال تشريعية وتخطيطية تنظم العلاقات بين الوحدات الانتاجية والقطاعات الاقتصادية وتسير مجمل الاقتصاد الوطني ٠ وكما يوحد التنظيم المجالسي بين العمل التنفيذي والعمل الاداري في المنشأة وبين العمل والملكية ، فهو يوحد أيضا بين عمال المنشآت والاعمال التخطيطية والتنسيقية للاقتصاد الوطني ٠

لقد كان من الاخطاء القاتلة لكل مشاريع التسيير الذاتي في سورية (المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ١٩٦٤ ، مشروع مؤتمر حمص للتسيير الذاتي عام ١٩٦٤ ، مشروع عام ١٩٦٦) انها —

اولا ـ شملت قسما فقط من قطاع الصناعة ، وانها ـ ثانيا ـ فصلت بين عمل المنشآت المسيرة ذاتيا وادارة الاقتصاد الوطني · ففي الحالة الاولى اضافت نظاما جديدا الى الانظمة الاقتصادية المتواجدة (القطاع الراسمالي الخاص والقطاع الاقتصادي المسير بيروقراطيا كأهم نظامين) ، الامر الذي يجعل التعاون والتنسيق والتخطيط مستحيلا · وفي الحالة الثانية اخضعت نظام التسيير الذاتي الى جهاز الدولة الذي اولا يقرر مصلحة الاقتصاد الوطني وينقض من زاوية هذه «المصلحة العامة» اي قرار للمجلس العمالي او للجنة التسيير الذاتي والذي ثانيا يشرع ويخطط لمجمل الاقتصاد الوطني او ـ على الاقل ـ للقطاع العام الصناعي بما فيه القطاع المسير ذاتيا او المسير بيروقراطيا · بهذا تفقد مجالس الادارة العمالية السلطة الاقتصادية الحقيقية وتصبح تابعة لارادة الدولة، وهذا يعني افراغ التسيير الذاتي من مضمونه وجعله شكليا ·

ان التسيير الذاتي اما ان يكون نظاما لمجمل الاقتصاد الوطني ، أو لاهم واغلب فروعه ، وبشكل متكامل ومتناسق ، أو لا يكون·فهو لا يخضع لارادة اخرى غير ارادة المنتجين · ولا يتوقف عند حدود المنشاة الواحدة او عند حدود فرع اقتصادي واحد ·هو تنظيم يربط جميع المنشآت والمؤسسات الاقتصادية في قطاع اقتصادي معين ، وبين جميع القطاعات الاقتصادية في منطقة جغرافية معينة كما يربط بين جميع القطاعات الاقتصادية لجميع مناطق البلاد بـ«المجلس العمالي الاقتصادي الاعلى» الذي يقوم من خلال الصلاحيات المعطاة له (من تحت) بالاشراف على الاقتصاد الوطني وبتخطيط العمل الاجتماعي على ضوء حاجات المجتمع ·

ويتم الربط العضوي بين المنشآت والقطاعات والمناطق ـ من

حيث الجوهر ـ على الشكل التالي ٢٥) : تقسم البــلاد جغرافيا الى مناطــق اقتصادية تقسيما يناسب الــظروف الجغرافيــة والاقتصادية والسكانية للبلاد · ويقسم الاقتصاد الوطني الــى قطاعات وفروع اقتصادية مناسبة ، بحيث لا يبقى نشاط اقتصادي هام انتاجيا غير مشمول في هذا التنظيم : الزراعة ، الصناعــة ، الحرف ، البناء ، النقل ··· الخ · اســاس التنظيم هــو المنشأة الاقتصادية او الوحدة الانتاجية ·تجتمع المجالس العمالية للمنشآت الكبيرة (او الصغيرة المندمجة) في كل من القطاعات الاقتصادية المتواجدة في المنطقة وتنتخب مجلس عمال القطاع المعني في المنطقة المذكورة ، بحيث يتناسب التمثيل في المجلس مع عدد العاملين لكل من الفئات العمالية الثلاثة (عمال الانتاج ، الاداريون والفنيون ، ويمكن دمج الفئتين الاخيرتين في فئة واحدة) في كل من المنشــآت المعنية وبشكل لا يتضخم فيه عدد المندوبين (اعضــاء المجلس) · ولكي لا يتضخم عدد اعضاء المجلس يتم دمج الوحدات الانتاجيــة الصغيرة دمجا عقلانيا فــي منشأة واحــدة (مركبة) ، وتنتخب المجالس العمالية للوحدات الصغيرة المذكورة مجلسا عماليــــا موحدا لهذه المنشأة المركبة · دمج كهذا يتم ايضا لاصحاب الحرف والمهن الحرة · وتجتمع المجالس العمالية لكل قطاع من قطاعــات المنطقة وتنتخب المجلس العمالي للمنطقة المعنية · ويتم الانتخــاب والتمثيل دائما على نفس الاسس المذكورة سابقا ·

......

(٢٥) ريشارد مولر وغيره ·

Vgl. Richard Mueller : Was die Arbeiterraete wollen und sollen (1919) . Vgl. auch Berliner Bezirks« zentrale : Material zum Aubau der Raetregierung Deutschlands (1920) . Beide Schriften in : D. Schneider und R. Kuda : Arbeiterraete in der Novemberrevolution , edition suhrkamp 296, S. 84 - 88 .

ويتكون المجلس العمالي الاقتصادي الاعلى من مندوبين للقطاعات ، منتخبين من قبل مجالس عمال كل قطاع اقتصادي في البلاد بما يناسب العدد النسبي للعاملين في هذه القطاعات . أما من حيث الصلاحيات فتختص مجالس المنشأة في أمور العمل والعمال ، وتبت مجالس منشآت القطاع في الامور التجارية والتقنية للمنشات التابعة لها ، وتعتبر مجالس منشآت المناطق هي السلطة الاقتصادية العليا على مستوى المنطقة . أما المجلس الاقتصادي الاعلى فهو المشرف العام والجهة المشرعة والمخططة على مستوى اقتصاد عموم البلاد .

وبقدر ما للمجالس العمالية في الهيئات الدنيا سلطة في تكوين المجالس العمالية في الهيئات العليا (الانتخاب والعزل في كل وقت) ، فان للمجالس العمالية العليا سلطة اقتصادية (ضمن الصلاحيات المعطاة لها) على المجالس العمالية في الهيئات الدنيا. ان الاوامر يجب ان تنفذ بدقة ، وهي لذلك يجب ان تكون مدروسة ومبحوثة مع الجهات المعنية ، والا فان الجهات المصدرة للاوامر سوف تعزل لعدم كفاءتها . وبطبيعة الحال يمكن للمجالس العمالية جميعا ، ويجب عليها غالبا ، ان تستعين بالخبرات العلمية ، غير أن هذه الاستعانة لا تحمل معها انتقال السلطة والمسؤولية الى أي طرف آخر غير المجالس نفسها (أو الى لجانها التنفيذية التي تنتخبها هذه المجالس على نفس المبادىء المجالسية المذكورة).

وفي موضوع العلاقة بين المجالس العمالية العليا والدنيا يجري الحديث احيانا عن التناقض المحتمل بين المصلحة العليا للشعب العامل ومصلحة المنشأة المفردة . وقد حلت الجمهورية المجالسية الهنغارية لعام ١٩١٩ هذا التناقض عن طريق «مفوض الانتاج» الذي يعينه في كل منشأة « مجلس الاقتصاد الوطني » أو

« مفوضية الشعب » ، ويقوم مفـــوض الانتاج هـــذا بدور المدير للمنشأة ٢٦) · وبطبيعة الحال لا يمكن للمرء سلفا ان يضع حــلا لمشكلة كهذه الا بعد معايشة الظروف الخاصة لكل مجتمع ينتقــل الى حكم نفسه بنفسه · كل ما يستطيعه المرء مسبقا هو وضـــــع المبادىء العامة واقتراح التطبيقات المنسجمة مع المبادىء المذكورة· ضمن هذه الحدود نرى ان المجلس العمالـــي الاقتصادي الاعلى ، بصفته من ناحية منتخبا من قبل المنتجين في المنشآت ومـــن بيـن صفوفهم انتخابا حرا قابلا للنقض في كل لحظة وبصفته من جهــة اخرى ممثلا للمصلحة الاقتصادية العامة فهو يجمع بين المصلحــة العامة لمجموع الشعب العامــل والمصالــح الخاصة لكــل وحــدة اقتصادية ولكل منطقة ولكل قطاع ، هو محصلة هذه المصالح ·

الثغرة القاتلة الثلنية التي نجدها في مشاريع التسيير الذاتي في سورية والمذكورة أعـــلاه ، هي انها فصلـت بين الاقتصــاد والسياسة ، فبقيت اقتصادية بحتة ولم تتدخل في نظام الحكم ، مع ان السلطة الاقتصادية لا يمكن ان تدوم بدون سلطــــة سياسية · ولولا القمع لما تمكن الراسماليون لفترة طويلة من المحافظة علــى ملكية وسائل الانتاج وتسييرها والحصول علـــى الارباح (فضل القيمة) وتوزيعها حسب مصالجهم ونزواتهم · ولـــولا القمع لما أمكن كذلك للجهاز البيروقراطي الراسمالي من التصرف بوسائــل الانتاج وتوزيع فائض القيمة (الارباح) المستلب مـــن عرق ودم الكادحين على هواه وبما يخدم امتيازاته وتسلطه على عامــــة

.....

(٢٦) اويجن فارغا

Vgl. Eugen Varga : Die wirtschafts - organisation der Ungarischen Raeterepublik , in : G. Hillmann , Die Befreiung der Arbeit , Ro Ro Ro, 1970 S. 83.

الشعب · من زاوية نظر اخرى ، فالتسيير الذاتي هو النظام الذي يصبح فيه العاملون اسياد انفسهم ، يديرون الوحدات الانتاجية ويحددون شروط عملهم ويوزعون عوائد الانتاج بانفسهم وبشكل جماعي ··· وهذا يعني عزل الطفيليين الاستغلاليين من راسماليين واشباههم البيروقراطيين والتكنوقراطيين واعوانهم وازلامهم ،نزع الامتيازات والوجاهات والمسروقات منهم · فالعداء اذن حتمي بين نظام التسيير الذاتي من جهة والراسمالية التقليدية والبيروقراطية من الجهة الاخرى ، فالمسالة هي مسالة صراع طبقي ، والنظام المجالسي هو اذن سياسي المحتوى بقدر ما هو اقتصادي المحتوى· لذلك لا بد من اكمال التنظيم المجالسي الاقتصادي بتنظيم مجالسي سياسي ، يقوم على اساس الحكم الذاتي للشغيلة ابتداء من القرية والحي ، مرورا بالمدن والمناطق ليشمل مجموع البلاد في المجلس الشعبي الاعلى الذي بيده وضع القوانين وادارة البلاد ···

في التنظيم المجالسي السياسي يزول الفصل بين الحاكمين والمحكومين ، فيصبح الشعب العامل حاكما لنفسه · ويتم ذلك بأن ينتخب في وحدة التنظيم السياسي والهيئات الاعلى (القرية ، الناحية ، المنطقة ، المحافظة ، الجمهورية) من كلا الجنسين جميع أولئك الذين يقومون دون استخدام عمل الغير بعمل ضروري ونافع اجتماعيا ، ينتخبون من بين صفوفهم مجلسا شعبيا تكون بيده السلطة السياسية والتشريعية والقضائية · ولا يحق لمالكي وسائل الانتاج والمستغلين لعمل الغير والمتعيشين من عوائد رأس المال ، كما لا يحق للمتعطلين بارادتهم والمستغنين عن العمل ولاصحاب المشاغل غير الضرورية وغير النافعة اجتماعيا مثل الشحاذين واللصوص والمومسات وماسحي الاحذية وبائعي اليانصيب وامثالهم ، لا يحق لجميع هؤلاء الانتخاب والترشيح · بينما يحق ذلك للطلبة والمعلمين وكل من يقوم بعمل ضروري ونافع

اجتماعيا ، وان كان غير منتج ، اذا بلغ الثامنة عشرة من العمر، طبعا ضمن الشروط المذكورة آنفا • وعلى المجتمع تامين عمل مناسب لكل فرد يبدي رغبة في ذلك ، بل وعليه اعادة تأهيل ذوي الاشغال الضارة او التافهة أو الذين لا مهنة لهم • وتراعى في تركيب المجالس الشعبية نسبة كل فئة من فئات الشغيلة (عمال ، فلاحون ،صناعيون حرفيون ، جنود ، •••) ولا يكون الانتخاب – كما نعلم – لفترة محدودة ، بل ينتهي تمثيل العضو في المجلس لحظة يفقد الناخبون ثقتهم به • وكما في المجالس العمالية الاقتصادية ، كذلك هنا يمكن (وغالبا يلزم) للمجالس الشعبية واللجان التنفيذية المنتخبة من قبلها ان تستعين بالخبرات التقنية والسوسيولوجية والنفسانية والطبية وغيرها خلال عملها ، غير ان السلطة والمسؤوليةتبقى بيد وعلى عاتق هذه المجالس واللجان التنفيذية المنتخبة للادارة والقضاء والتعليم والصحة وغيرها •

٣ – التنظيم الاشتراكي والشيوعي للمجتمع

أ – في تقسيم العمل

بعد هذا العرض ، الموجز في غالبه ، لمبادىء وأسس التنظيم المجالسي الاقتصادي والسياسي نعود الى حديثنا عن غربة العمل• فنرى ان التسيير الذاتي للمجتمع والاقتصاد قادر على ازالة هذه الغربة • انه ينزع عن العمل صفته القسرية ، ليحل محله توجيهيا العمل الطوعي والتعاوني الرفاقي • ويجري توزيع العمل في المنشأة وفيما بين المهن والاعمال الانتاجية والخدمات حسب رغبات وكفاءات الناس بحدود المصلحة العامة التي قد لا تسمح في البداية بتغييرات كبيرة ، لكن امكانيات ذلك تزداد مع الزمن ، كما ت داد امكانيات متابعة التاهيل واعادة التاهيل • وبالنسبة للاطفال

والاحداث فان مؤسسات التربية والتعليم والتدريب سوف تساعدهم على اختيار المجال الذي يتعلمون فيه المهنة او المهن التي سيقومون بها بما يناسب رغباتهم وامكاناتهم الجسدية والنفسية والعقلية وذلك بالتعاون مع المجالس العمالية التخطيطية العليا والمجالس الشعبية العليا التي تحدد الاعمال الضرورية والنافعة بمقدار حاجة المجتمع لها · ولن يكون هناك قسر لتعليم مهنة ما ولا تحفيز مادي (رشوة) لذلك ، بل ان لزم الامر بوسائل التوعية والتنوير ومناداة العواطف الانسانية الجماعية في الفرد ··· ولا ننسى ان كل حاجة حقيقية جديدة للمجتمع تخلق « عمالها » اي المهتمين العاملين لارضائها ·

أما الاعمال التافهة والمذلة والقذرة والمجهدة فسوف تحل مشكلتها عن طريق : أولا ، الاستغناء عنها لعدم الحاجة اليها مثل عمل البواب والآذن وخدم البيوت والبائعين المبسطين والجواليز والمومسات والسماسرة ··· ثانيا ، جعلها آلية ، كالاعمال المنزلية (عن طريق الغسالة ، البراد ، الجلاية ، المكنسة الكهربائية ···) وجميع الاعمال المجهدة الخطرة والمضرة صحيا في المصانع وقطاع البناء ··· ، هكذا ان لم تصبح هذه الاعمال مؤتمته · ثالثا توزيعها على كل فرد أو كل اسرة أو كل مجمع سكاني ، كأن يقوم كل فرد بمسح حذائه بدلا من ماسح الاحذية ، وان ينظف السكان مساكنهم أو العمال اماكن عملهم بدلا من الزبال او عمال مخصصين للتنظيفات ··· وفي هذا المجال تدخل الخدمة الذاتية في المطاعم والمقاهي · رابعا ، بتعدد المهن والوظائف التي يقوم بها كل فرد ، كأن يعمل البعض فترة من الزمن في الزراعة وفترة اخرى في الاعمال الادارية،وكأن يشتغل الطلبة في العطل الدراسية سائقين في خدمة النقل الداخلي ، او عمالا في المزارع والمصانع ·· وهكذا حتى لا يبقى في المستقبل فرد واحد في المجتمع الا ويقوم

على الاقل بعملين من نوعيتين مختلفتين ، عمـــل عضلي وعمـــل ذهني ··· الى ان تنمحي الحدود بين العملين ·

ويحقق قيام كل فرد باكثر من عمل واحد على الاقل ثـــلاث وظائف هامة في المجتمع الاشتراكي · الوظيفة الاولى نجدهـــا في قول انجلز : كل طبيب سوف يقول لكم ، بان تقسيم العمـــل يشوه كل انسان خاضع له ، مجموعات من العضلات تنمو على حســـاب اخرى،وبان تاثير هذا يختلف في كل مهنة ، كل عمل يخلق تشويهه الخاص ··· » ٢٧) · وبالطبع لا يكون هذا التشويه جسديـــــا فحسب · وبالتاكيد لن تقضي الاجراءات المذكورة اعلاه نهائيا على التشويهات التي يذكرها انجلز ، غير انها تؤثر في هذا الاتجاه · أما الوظيفة الثانية التي يؤديها مبدأ تعدد المهن للفرد الواحـــد ، فهي التوفيق بين مطلب حرية الفرد في اختيار مهنته وبين ضرورة القيام بالاعمال الغبية أو المملة او القذرة أو المجهـــدة ، التي لم يستطع التطور العلمي والتقني تسليمها للآلة ٢٨) · ان المجتمـــع الاشتراكي لن يقبل تخصيص قسم من اعضائه لهذه الاعمال ، بل

....

(٢٧) انجلز : هل تستطيع أوروبا نزع السلاح ·
F . Engels : Kann Europa . abruesten ? (1893) , in : Marx/Engels Studienausgabe IV, Fischer Beucherei 767, 1966 , S .. 244-244 .

(٢٨) يقول ماندل ، ان التكنيك الحالي قد اجاب بشكل مطلق على اقـدم المآخذ ضد الاقتصاد الاشتراكي ، وهو التساؤل عمن سيقوم بالاعمال المزعجة والمنفرة وغير الصحية · فـــي ايامنـــا هذه اضبـــح الجواب واضحا : كل هذه الاعمال ممكن ان تقوم بها الالات ·
Vgl. Ernst Mandel : Marxistische wirtscaftstheorie , Suhrkamp, Frankfurt A. M. 1968, S. 641.
الكتاب المترجم الى العربية في مجلدين ، نشر دار الحقيقة ببيروت ·

سيوزعها على المجموع ، بحيث يبقى لكل فرد الوقت والامكانيات الجسدية والذهنية والعصبية للقيام باعمال يرغب بها · والوظيفة الثالثة ، التي يقوم بها مبدأ تعدد الاعمال للفرد الواحد ، نجدها في قول أوغست بيبل بأن لدى الانسان حاجة متأصلة في طبيعته البشرية الى حرية اختيار وتغيير العمل · فكما ان تناول افضل الاطعمة البشرية بشكل متواصل يجعل منها مقرفة ، كذلك الامر مع انشغال يومي متكرر مثل طاحونة دائرة · انشغال كهذا يثلم الانسان ويخمده · بينما في كل انسان سلسلة من القدرات والتوزيع التي لا تحتاج الا الى الايقاظ والتطوير لكي تتحول الى انشغال خلاق ٢٩) ·

ان الاجراءات التي نكرناها آنفا تعمل ـ ولا معنى لها ان لم تعمل ـ على اعادة الوحدة بين العمل العضلي والعمل الفكري · وفي الحقيقة ليس العمل الاداري سوى نوع من أنواع الاعمال الذهنية · غير انه اذا كان تسيير المنشأة ذاتيا سوف يقضي نهائيا على الفصل بين الاعمال الادارية والاعمال التنفيذية ، فان التسيير الذاتي للاقتصاد والمجتمع غير قادر لوحده هكذا دون شروط على الغاء الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي · فلا بد من ارتفاع مستوى الطبقة العاملة ثقافيا ومهنيا ومن تقدم العلوم والتكنيك وبالتالي ارتفاع انتاجية العمل لدرجة تحقق الوفرة الاقتصادية ضمن اطار التنظيم الذاتي للمجتمع والاقتصاد كي نصل في المستقبل الى وضع تضيع فيه الحدود بين هذين العمليين · وبالمقابل لا يحقق اقتصاد الوفرة بحد ذاته هذا الهدف ، كما نرى

---

٢٩) أوغست بيبل : المرأة الاشتراكية

August Bebel : Die Frau und der Sozialismus (1879) , (63. Auflage) . Dietz - Verlag , Berlin 1974 . S. 437

نلك في المجتمعات الراسمالية المتقدمة حاليا ، بــل لا بد ان تنشا هذه الوفرة في نظام لا استغلالي لا تسلطي ، هو النظام الاشتراكي المجالسي ، الذي يقضي على المصالح القائمة على الفصل بيــن العملين المذكورين ٠

ان تقدم القوى الانتاجية يعمل باتجاهين للقضاء على الفصل بين العمل الذهني والعمل اليدوي ٠ فمن ناحية يؤدي تقدم القوى الانتاجية الى ارتفاع عظيم لانتاجية العمل ، وهذا يمكن من تقليل ساعات العمل وبالتالي يمكن من تعلم مهارات مختلفة لكل فرد في المجتمع (٣٠) ٠ من ناحية اخرى يؤدي تقدم القوى الانتاجية ـ بعد ثلاث ثورات صناعية (الآلة البخارية ، المحرك الكهربائي والمحرك الانفجاري ،تحرير الطاقة النووية واستخدام الآلات الالكترونية) ـ الىاستبدال العملاليدوي وكثير منالاعمال الذهنية بعمل الالة(٣١) الامر الذي يقلل من اهمية العمل غير الماهر ونصف الماهر ويزيــد الحاجة الى العمل الماهر ٠ ولا شك ان تقدم القــوى الانتاجيــة لوحده ليس كافيا لازالة الهوة بين العمل اليدوي والعمل الذهني ، بل لا بد من وجود الوسط الاجتماعي الملائم للاستفادة من هــذا التقدم باتجاه ردم الهوة المذكــورة ٠ بذلك نخلــص الى ان تقدم القوى الانتاجية ضمن اطار التنظيم المجالسي للعمل كفيل باعادة الوحدة تدريجيا بين العمل الفكري والعمل اليدوي ٠

كما سبق القول ، لن يكون العامل في نظام التسيير الذاتــي غريبا في نشاطه الانتاجي ٠ مع تطور العلوم والتكنيك وارتفــاع درجة العقلانية في المنشاة الراسمالية تجزات عملية الانتاج بشكل اصبحت فيه معقدة في نظر العامل وغير قابلة للفهم ٠ لكن بفضل التسيير الذاتي للمنشاة سوف يحصل العامل علــى فكرة ونظرة

(٣٠) اوغست بيبل ، ص ٤٣٧ ٠

(٣١) ارنست مانديل ، ص ٦٤٣/٦٤٢ ٠

شاملتين الى الابداع (أي الانتاج) الذي يساهم فيه · ذلــك ان العمال سيعلمون انفسهم ويطلعون بعضهم البعض علـــى سيــر الانتاج في جميع مراحله · بالاضافة الى ان الادارة العماليــة لن تحتقر احد زملائها باعطائه عملا يقتصر على حركة بسيطة غبيــة متواترة ، بل ـ في حالة بقاء هذه الاعمـــال ضرورية ـ سينتقــل العامل فترة بعد اخرى الى عمل آخر ضمن المصنع ، أو الى مكان عمل آخر، ان لزم الأمر ، خوفا عليه من التأثيرات السلبية ،العصبية والنفسية والعقلية والجسدية ··· من جراء المكننة والاتمته ·

ولقد قلنا ايضا ان العامل في المجتمع الاشتراكي لن يكــون غريبا عن منتوجه ، لان المنتوج سيبقــى تحــت سلطته : سلطة جماعية بالطبع ، لان المنتوج هو الآخر جماعي · وهكذا سيقــرر العامل مع بقية العمال في مصير المنتجات وعائداتها ، وبالتالي لن يذهب فائض الانتاج الى جيوب الطفيليين · فمن لا يعمل دون سبب الشيخوخة أو العجز أو الطفولة او التعليم والتأهيل ، فلن يكون له مدخول يطعمه · بهذا يكون العمل واجبا على كل فرد ، غيــر ان مفهوم « الواجب » هنا ذو دلالة أخرى · فالحافز المادي لن يكــون الدافع الحقيقي للعمل ، الا بالنسبة لاولئك الطفيليين وبعض الناس الذين شوههم النظام الرأسمالي ، والذين سيضطرون الآن للعمــل من اجل كسب عيشهم ، عملا ضروريا ونافعا للمجتمــع يناســب قدراتهم · في المجتمع الاشتراكي الذي هو « رابطة المنتجين الاحرار المتساوين » ، لن يجد الحافز المادي تربة خصبة للنمو او حتــى للبقاء ، فليس هناك تنافس ، ولا امكانية لاستغلال عمل الغير ، ولا مجال للاكتناز وتكديس الثروات ، ولا خوف من مرض او شيخوخة أو خوف على مصير ومستقبل الابناء القاصرين · واذن سيكون الدافع للعمل في المجتمع الاشتراكي هو العمــل نفسه كحاجــة متأصلة في النفس البشرية (كما بينا سابقا) ·

ـ في الانتاج وتوزيع الدخل

ان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على اساس التلبية المباشرة للحاجات البشرية · من اجل ذلك يجري حساب هذه الحاجات مسبقا ويجري تخطيط الانتاج على اساس هذا الحساب ، حيث تراعى زيادة السكان وتطور الحاجات · الاقتصاد الاشتراكي ـ بعكس الراسمالية ـ لا يقوم على الربح ولا يعتمد على آلية العرض والطلب ، وبالتالي يستغني نهائيا عن المؤسسة الراسمالية «السوق» · فالربح هو فضل القيمة الذي ينهبه الراسمالي بصورة غير مباشرة من العمال · وعندما تكون السلطة لهؤلاء العمال،فلن يكون هناك ربح للنهب ، كما لن يكون هناك « اجر » · فكما يقول ماركس : « في المجتمع التعاوني ، القائم على جماعية وسائل الانتاج ، لا يتبادل المنتجون منتجاتهم · وبنفس الوقت لا يظهر هنا العمل المبذول في المنتجات على انه قيمة هذه المنتجات ، على انه خاصة مادية تنطوي عليها هذه المنتجات · فخلافا لما يجري في المجتمع الراسمالي تغدو اعمال الافراد هنا ، ليس بطريقة غير مباشرة ، بل بصورة مباشرة اجزاء مكونة لمجموع عمل المجتمع · وهكذا ، فان عبارة « عائد العمل » ، والتي هي ايضا في ايامنا هذه مرفوضة لازدواجية معناها ، تفقد كل معنى » ٣٢) · فليس هناك بعد انتاج سلعي ، بل انتاج قيم استعمالية فحسب ·

ويقول ماركس متحدثا عن روبنسون كروزو : « الضرورة نفسها تضطره لان يوزع وقته بدقة تامة بين مشاغله المتنوعة · ان ينال شاغل من مشاغله الاكثر حجما

(٣٢) كارل ماركس : نقد برنامج غوتا (كتاب عام ١٨٧٥ ونشر عام ١٨٩١) ، مكتبة الاشتراكية العلمية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ١٩ - روجعت الترجمة على النص الاصلي ·

وشاغل آخر اقل حجما من مجموع نشاطه ، فهذا يتعلق بزيادة او نقصان الصعوبة التي يجب التغلب عليها للوصول الى المنفعة المطلوبة . ان التجربة تعلمه . وروبنسوننا الذي انقذ من السفينة المحطمة ساعة وسجلا وحبرا وريشة ، سوف يبدأ كانكليزي جيد بان يمسك دفترا عن نفسه .وكشوفاته سوف تضمن قائمة لمواد الاستعمال التي يحوزها ، ولمختلف الاعمال اللازمة لانتاج هذه المواد ، واخيرا لوقت العمل الذي تكلفه وسطيا هذه المنتجات . ان جميع العلاقات بين روبنسون والاشياء التي تشكل ثروته ، التي خلقها بنفسه ، تبدو هنا بسيطة وشفافة للرؤية حتى ان السيد .م فيرت نفسه سيفهمها دون جهد عقلي زائد » ٣٣) . بعد ذلك يتصور ماركس فريقا من الناس الاحرار الذين يعملون بوسائل انتاج جماعية والذين يستخدمون بوعي قوى العمل الفردية كقوة عمل جماعية ، يتصور هذا المجتمع الاشتراكي ، فيرى ان كل ما قاله روبنسون سيتكرر هنا ، ولكن بشكل جماعي ٣٤) .

وبخصوص توزيع الدخول ، فقد لا تكون هناك في البداية « عدالة » في التوزيع بسبب حاجة المجتمع المسير ذاتيا الى خدمات اولئك الذين لا يندمجون فيه من الطبقات والفئات ذوات الامتيازات السابقة . وهؤلاء يدفعون مقابل امتيازهم الاقتصادي النسبي الباقي حقوقهم السياسية . اما اولئك المتساوون سياسيا فسوف « يتساوون » اقتصاديا . وهذه المساواة قد تكون حسب مبدأ « لكل حسب جهده » ، كما انها قد تكون حسب مبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » (وسوف نحلل ذلك بعد قليل).

---

(٣٣) كارل ماركس : الرأسمال ، الكتاب الاول ، ص ٩١ . الترجمة العربية ، ص ١٢٠/١٣١ ، ج ١ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٩١ ، ٩٢ . الترجمة العربية ، ص ١٣١.١٣٢ ، ج١ .

وسيكون للخيرات والخدمات الموزعة مجانا والتي يزداد عددها مع استتباب السلطة العمالية ومع ارتفـاع انتاجية العمـل (من هذه المواد والخدمات : التعليم ، الطبابة ، السكن ، النقـل الداخلي ، المواد الغذائية الاساسية أو الفائضة ···) دور كبير في تسـاوي المستويات ، بحيث ان الدخل المشروط (بزمن العمل) يتقهقـر في اهميته امام الدخل العيني المجاني ، الى ان يزول نهائيا ويصبـح « لكل حسب حاجته » · ومن العقلانية ان لا يتردد المجتمع المسيـر ذاتيا لحظة في توزيع المواد والخدمات الاساسية والمتوفرة بكثـرة بشكل عيني ومجاني ، اذا كان اشباع الحاجة الـى هـذه المواد والخدمات لن يؤدي الى استهلاك يزيد عن قدرة المجتمع الانتاجية أو الاستيرادية ، ولو رافق ذلك في البدء بعض الهدر الذي يمكـن التقليل منه ومن ثم القضاء عليـه بالتوعيـة ومنـاداة الضمير الجماعي وبالضغط الاجتماعي (من قبل المجالس العمالية والشعبية ومن قبل الزملاء والاصدقاء والرفاق ···) وبالقصاص للاعـداء المخربين ·

ويتم توزيع الناتج الاجتماعي الاجمالي (أو مجمل النـاتـج الاجتماعي) على الشكل الآتي : أولا نقتطـع من هذا النـاتـج ما نستعيض به عن وسائل الانتاج المستهلكة (بقدر الاستهلاك منها)، أي « الاهتلاك » ، فنحصل على ما نسميـه « النـاتـج الاجتماعي الصافي » *) · ثانيا نقتطع من الناتج الاجتماعي الصافـي قسمـا

(*) الناتج الاجتماعي الصافي او صافي الناتج الاجتماعي هو ما يسمى بالدخل الوطني بعد اهمال العالـم الخارجـي (أي صافي الناتج المحلي) · المقصود بـ « وسائل الانتاج » في المعنى الضيق الالات والبناء ··· أي « وسائل الانتاج » الثابتة (الاصول الثابتة) وفي المعنى الواسع : وسائل الانتاج الثابتة وكذلك المواد الاولية والمواد المساعدة التي يمكن ان نطلق عليها « وسائل انتاج دائرة » · في هذا المكان استعملنا المفهوم الاول ، وفي أماكن اخرى استعملنا المفهـوم الثاني ·

لتوسيع الانتاج ، وهو (ما تسميه الاحصاءات الرسمية السورية) « صافي تكوين راس المال الثابت » ويساوي«التراكم ناقصا اهتلاك راس المال الثابت » · ثالثا ، نقتطع ايضا قسما للاحتياط أو للتأمين ضد الطوارىء أو الكوارث الطبيعية الخ · بعد هذه الاقتطاعات الثلاثة يبقى لدينا القسم المعد للاستهلاك من اجمالي الناتج الاجتماعي · ولكن قبل الشروع بتوزيعه على الافراد المنتجين نقتطع منه : أولا ، النفقات الادارية العامة التي لا علاقة مباشرة لها بالانتاج · ثانيا ، ما هو معد لتلبية حاجات المجتمع المشتركة من مدارس ومؤسسات صحية وجميع الخدمات والمواد الموزعة مجانا من قبل المجتمع على افراده ·ثالثا ، القدر الضروري لاعالة العاجزين عن العمل · بعد ذلك نصل الى ذلك القسم من الدخل الاجتماعي الذي يوزع بصورة افرادية بين المنتجين في المجتمع ٣٥) ·

ان طريقة توزيع الدخل على الافراد تتعلق بعاملين أساسيين: اولا ، بدرجة التطور التي وصلتها قوى الانتاج الاجتماعية ، اي قبل كل شيء ، بمقدار ما سيوزع · ثانيا ، بالمرحلة السابقة لقيام المجتمع الاشتراكي ، اي : هل انتقل المجتمع الى الاشتراكية من نمط انتاج وتوزيع راسمالي أم من نمط انتاج وتوزيع ما قبل راسمالي ٣٦) (اقطاعي - آسيوي···)؟·

وبخصوص العامل المذكور أولا ، يذكر انجلز في رسالة الى

---

(٣٥) كارل ماركس ، نقد برنامج غوتا ، ص ١٧ ــ ١٨ ·

(٣٦) انظر رومان روسدولسكي

Roman Rosdolsky : zur Entstehungsgeschichte der Marx schen « Kapital » Europaeische verlags - anstalt , Frakfurt a. M. 2. Aufl . , 1969 , S. 510/ 511 .

س· شميت بتاريخ ١٨٩٠/٨/٥ :«وقد جرى في « الفولكس تريبونه » **) نقاش حول توزيع المنتجات في مجتمع المستقبل ، عما اذا كان سيتم حسب كمية العمل أم غير ذلك · وقد جرى تناول الموضوع بشكل « مادي » مبالغ فيه خلافا للتطورات المثالية المعروفة عن العدالة · ولكن الغريب انه لم يخطر ببال احد بأن طريقة التوزيع تتعلق جوهريا بكمية ما سيوزع ، وهذا يتغير مع تقدم المجتمع والتنظيم الاجتماعي ، وبالتالي يمكن ان تتغير أيضا طريقة التوزيع · غير انه لدى جميع المشاركين بالنقاش لا يبدو « المجتمع الاشتراكي » كمفهوم متغير ومتطور باستمرار ، بل كشيء مستقر وثابت الى الابد ، ويخضع بالتالي لطريقة توزيع ثابتة الى الابد ··أما المنطقي فهو ، أولا ، ان يحاول المرء اكتشاف طريقة توزيع أولية ، وثانيا ، ان يبحث عن المجرى العام الذي يسير فيه التطور · وهذا بالذات ما لم أجد حوله أي حرف في كل النقاش » ٣٧) ·

من ناحية اخرى يبقى المجتمع الاشتراكي متأثرا في جميع جوانبه بالمجتمع الذي انحدر منه ، اقتصاديا وخلقيا وعقليا · فاذا كان المجتمع القديم رأسماليا ، فان المجتمع الجديد سوف يصادر الرأسماليين ويحول وسائل الانتاج الى ملكية جماعية ، الى ملكية الشعب · ولكن قد لا يكون هذا المجتمع الجديد قادرا على تحقيق

(**) جريدة اشتراكية ـ ديموقراطية اسبوعية صدرت من ١٨٨٧ ـ ١٨٩٢ · نشرت الجريدة من ٦/١٤ ـ ١٢ ـ ٧ ـ ١٨٩٠ مواد المناقشة في مسألة « لكل فرد نتاج عمله كاملا » ·

(٣٧) بالعربية : مختارات ماركس/انجلز ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٠ ، الجزء الرابع ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ ·

Marx - Engels : Ansgeulähete Brsetz verlag , Berlin 1953 , S. 501 .

المبدأ الشيوعي في التوزيع (من كل حسب قدراته ، ولكل حسب حاجاته) · فعندئذ تكون طريقة توزيع هذا المجتمع الاشتراكي خاضعة لـ « الحقوق البورجوازية » ، التي – مثل كل الحقوق – هي من حيث المضمون حقوق «اللامساواة» ٣٨) · في هذه الحالة، وطالما لم تتحقق « الوفرة الاقتصادية » سوف يتم توزيع الدخل الاجتماعي حسب مبدأ «لكل حسب جهده» بالنسبة لجميع الخيرات والخدمات التي تستلزم « الاقتصاد » · مقياس التوزيع هي ساعات العمل الفردية المبذولة (في اليوم مثلا) ، وهي تمثل القسط الذي أسهم فيه الفرد في يوم العمل الاجتماعي · فهذا الاسهام في العمل الاجتماعي على صعيد الانتاج يقابله نصيب الفرد من نتاج العمل الاجتماعي على صعيد التوزيع · وقد يتم ذلك بأن يتلقى العامل « اشعارا يثبت انه قدم قدرا معينا من العمل (بعد اقتطاعات العمل المبذول من أجل الصناديق الاجتماعية) · وبموجب هذا الاشعار يأخذ من المخزون الاجتماعي كمية من مواد الاستهلاك تساوي كلفتها نفس القدر من العمل · وهكذا فان نفس الكمية من العمل الذي قدمه للمجتمع بشكل معين ، انما يتلقاها من المجتمع بشكل آخر » ٣٩)·

بناء على ذلك ، يلعب وقت العمل – كما يقول ماركس – دورا مزدوجا : « توزيعه المخطط سوف يحدد التناسب الصحيح لمهام العمل المختلفة بالنسبة للحاجات المختلفة · من جهة اخرى يستخدم وقت العمل في آن واحد كمقياس للحصة الفردية للمنتج من مجموع العمل ، وبالتالي أيضا للقسم المخصص للاستهلاك الفردي من مجموع المنتجات · فالعلاقات الاجتماعية للبشر تجاه اعمالهم

(٣٨) روسدولسكي ، ص ٥١١ ·
(٣٩) ماركس ، نقد برنامج غوتا ، ص ١٩ – ٢٠ · راجعنا الترجمة على النص الاصلي ·

ومنتوجات اعمالهم تكون هنا (اي في المجتمع الاشتراكي – ب·ع·)
بسيطة شفافة ، في الانتاج كما في التوزيع » ٤٠) · ويقول ماركس
في مكان آخر : « في الانتاج الجماعي سيزول راس المال النقدي ·
ولا مانع من ان يحصل المنتجون على اشعـــارات ورقية ، ينالون
بموجبها من المخزون الاجتماعي كمية تناسب زمن عملهـــم · لكن
هذه الاشعارات ليست نقدا ، فهي لا تدور » ٤١) · من هنا فـــان
« قانون القيمة » الشهير لا وجود له في المجتمع الاشتراكي ، ايــا
كانت طريقة التوزيع ·

وهكذا ، فان ساعات العمل» كمقياس تأخذ مكان «العملة»·
ولكن ، اذا كانت « الليرة السورية» مثلا في لحظة معينة هي – اكثر
او اقل – « الليرة السورية » في اية مدينة سورية وفي كل مصنـــع
وحانوت *) ، فان «ساعة العمل » لن تكون في مردودها واحدة من
عامل لآخر · لذلك من الضروري ايجاد « ساعة عمل » موحدة من
بين العديد من ساعات العمل المتواجدة في المجتمع · كان نقـــول
بان القياس هو « ساعات عمل عامل سوري عادي متوســـــط في
قدراته » ··· ونقيس على ساعة عمل هذا العامل جميع ساعـــات
العمل الاخرى · ولا نصل الى ذلك اعتباطيا ، بل بناء على حقيقة
ان ساعة العمل اللازمة اجتماعيـــا هي واحدة اينمـــا بذلت ، في

(٤٠) ماركس ، راس المال ، الكتاب الاول ، ص ٩٣ · الطبعة العربية ، ص ١٣٢ ، ج ١ ·

(٤١) كارل ماركس ، الكتاب الثاني ·
Karl Marx : Das kapital , 2. Band , Dietz verlag , Berlin 1963 , S. 358 .

(*) هذا ليس صحيحا تماما ، لان عدم توحد السوق السورية يجعل الليرة السورية تختلف في قيمتها من منطقة لاخرى ، وخاصة بالنسبة للمواد المنتجة محليا ·

صنع الاحذية أو حراثة الارض أو بناء بيت أو قيادة سيارة أو طبع كتاب ٠٠٠ فاذا كان المجتمع يصنع حذاء معينا بالمتوسط خلال ثلاث ساعات عمل (فردية) ، بينما يحتاج لانتاج معطف وسطيا الى ثلاثين ساعة فان عامل الاحذية العادي يستطيع بعد ان يبذل جهدا منتجا لمدة تسع ساعات ان يذهب الى مخزن السلع المجتمعي ويتناول معطفا لاستعماله الشخصي ٠ واذا أخذنا بعين الاعتبار ، ان عليه ان يقدم شيئا من قوة عمله للصناديق الاجتماعية ، عندئذ يتوجب عليه ان يشتغل عشر سنوات في صنع الاحذية من أجل الحصول على معطف ٠

بذلك نصل الى مقياس افضل للجهد المبذول ولحصة العامل، مقياس يصعب معه ، بل ويستحيل ، اخفاء الاستغلال لقوة العمل٠ فساعات العمل هي مقياس مباشر للعمل المبذول ، بينما النقود مقياس غير مباشر ، هي حجاب للافعال الاقتصادية الطبيعية ٠ وبحكم الممارسات والمعطيات الاحتكارية وعدم شفافية السوق والاطلاع الناقص بالضرورة على احوال السوق من قبل العارضين (الباعة أو العمال) والطالبين (المستهلكون أو أرباب العمل) على حد سواء ، لكل هذا فالاسعار لا تعبر عن مدى ندرة المواد والخدمات بشكل صادق ، ناهيك عن التعبير عن مدى الحاجة اليها ، ، وتفقد بالتالي من أهميتها الاقتصادية ٠ في هذا الصدد يقول انجلز بأن : « المجتمع يستطيع ان يحسب ببساطة كم ساعة عمل تتضمن آلة بخارية ، يتضمن هيكتوليتر من قمح الموسم الاخير ٠٠٠ وهكذا ٠ وسوف لن يخطر على باله ، أن يعبر عن كميات العمل المبذولة في المنتجات ، والتي يعرفها هو مباشرة وبصورة مطلقة ، ثانية بمقياس نسبي ومتقلب وغير كاف ٠ وهو الذي فرضته في الماضي الضرورة ، ان يعبر عنها ثانية بمنتوج ثالث ، وليس بمقياس طبيعي ، مطلق ومناسب ، وهو الزمن ٠٠٠

المجتمع انن ، بناء على الفرضيـــة المذكـــورة اعلاه ، لن يعطي لمنتجاته اية قيمة ، ٤٢) ، اي لن يستعمل النقود والاسعار ٠

واذا ما وجد لدينا مصنعان ينتجان نفس المـــادة واختلفـت ساعات العمل المبذولة في قطعة واحدة من المادة المذكورة بين المصنع والآخر ، فعندئذ اما ان نعتمد كحالة مثلى Optimum - المصنـع الذي ينتج القطعة بساعات عمل اقل او مصنعـــا ثالثا (وهميا) متوسطا بين الاثنين ، وهذا هو الاصح ٠ ومن ثم نبين على غلاف القطع المنتجة في كلا المصنعين ثمنها بكمية ساعات العمل التي كان سيبذلها المصنع الثالث (لو وجد) ٠ على مستوى الافراد نلاقـي نفس المشكلة ، والحل مشابه ٠ وقد اقترحت دراسة لمجموعـــة الشيوعيين الامميين في هولندا،ان يدفع للعامل غير الماهر ثلاثـة أرباع،عن كل ساعة عمل منجزة،للعامل الماهر تمام الساعة عن كل ساعة منجزة ، وللموظف (أي العامل ذهنيا) ساعة ونصف عـن كل ساعة عمل منجزة ٠ وذلك على اساس تقسيم العمل الى عمـل يدوي غير ماهر ، عمل يدوي ماهر ، وعمل فكري ٤٣) ٠ ولا يمكن ان يؤخذ هذا الكلام الا بصفته اقتراحا غير ملزم ، بالرغم مـــن معقوليته ٠

اذن في المجتمع الاشتراكـي المنحـــدر من مجتمع راسمالي والذي لم يزل في حالة القلة الاقتصادية ، في هذا المجتمع ـ نكرر

(٤٢) فريدريش انجلز : انتي دوهرنغ ٠ ثورة الهر اوجين دوهرنغ في العلوم (١٨٧٨) ٠ ترجمة فؤاد ايـــوب ، دار دمشق ، ١٩٦٥ ، ص ٣٧٣/ ٣٧٤ ٠ اعتمدنا ترجمتنا الخاصة للنص الاصلي ٠

(٤٣) مجموعة الشيوعيين الامميين في هولندا ٠٠٠ ، ص ٤٣ ٠
Gruppe Internationale Kommunisten Hollands hrsg. v. P. Mergener, Ro Ro Ro , 285, Reinbeck Hamburg 1971, S. 43.

القول مع ماركس ـ يسود نفس المبدأ الذي يسود لدى تبادل البضائع المتعادلة : ان قدرا معينا من العمل بشكل ما (لنفرض انتاج قمح)يتم تبادله لقاء نفس القدر من العمل بشكل آخر (لنفرض انتاج قطعة من القطن) . وهكذا فان الحق المتساوي يظل هنا ، من حيث المبدأ ، الحق البورجوازي ، رغم أن المبدأ والتطبيق الفعلي يكفان عن التناقض هنا ... فحق المنتج يتناسب مع العمل الذي بذله،والمساواة تتجلى هنا في اتخاذ العمل وحدة مشتركة للقياس ٤٤) . في الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي يختلف الامر ، كما يرى ماركس . فهناك ، « بعد ان يزول خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، وحين يصبح العمل ، لا وسيلة للعيش وحسب ، ، بل الحاجة الاولى للحياة ايضا ، وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الافراد في جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة ، ـ حينذاك فقط ، يصبح بالامكان تجاوز الافق الضيق للحق البورجوازي تجاوزا تاما ، ويصبح بامكان المجتمع ان يسجل على رايته:من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته !» (٤٥) .

وهكذا نجد ان الانتاج السلعي ونظام العمل المأجور وبالتالي النقد والسوق ، كل هذه تزول مع الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وقبل ان يصل المجتمع الى حالة الوفرة الاقتصادية ، هذا ان قامت حقا ديكتاتورية البروليتاريا محل ديكتاتورية الرأسمال . ففي

(٤٤) ماركس ، نقد برنامج غوتا ، ص ٢٠ « ان هذا الحق المتساوي هو حق غير متساو لقاء عمل غير متساو . فهو لا يقر بأي امتياز طبقي لان كل انسان ليس سوى شغيل كغيره ، ولكنه يقر ضمنا بعدم المساواة فى المواهب الفردية ، وبالتالي في الكفاءات الانتاجية بوصفها امتيازات طبيعية » . ص ٢١ من المصدر المذكور .

(٤٥) المصدر السابق ، ص ٢١ ـ ٢٢ . راجعنا الترجمة على النص الاصلي

حالة الوفرة الاقتصادية لا حاجة للحساب ولا للاقتصاد . ان الندرة ، وهي تعني كون الخيرات المتوفرة اقل من الحاجة اليها ، هي التي تفرض المحاسبة الاقتصادية او العقلانية الاقتصادية ، ولولاها لما كان للعلوم الاقتصادية من وجود . غير ان العقلانية الاقتصادية تظهر في المجتمع الاشتراكي بشكل هو انعكاس للعلاقات الانتاجية المغايرة نوعيا عنها في المجتمع الراسمالي . وقد كان من الثغرات القاتلة في نظام التسيير الذاتي اليوغسلافي ، انه حافظ على ميكانيزم السوق ، فابقى عنصرا راسماليا اساسيا في كيانه الاشتراكي (٤٦) .

في ختام حديثنا عن تنظيم المجتمع الاشتراكي والشيوعي نرى من الواجب بحث نقطة تثير ضوء الفهم ، وهي موضوع الارتباط بين الاشتراكية والملكية الخاصة. كان الحديث عن المجتمع الراسمالي. قلنا وقتذاك، ان «العمل المغترب» هو الاساس الذي تقوم عليه الملكية الخاصة والاجر ، وقلنا ان زوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يعني زوال الاجر والعمل المغترب. ومع انغربة العمل تبقى الاساس الذي يجب البحث عنه ، الا اننا نود التركيز بمجتمعات لم تعرف الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعرفت الاستغلال والاضطهاد. انها المجتمعات التي سيطر فيها «نمط الانتاج الآسيوي» ، كما سماه

(٤٦) يقول ارنست مانديل ، بان الاشتراكية اليوغسلافية «على صعيد الممارسة هي تركيبة وحيدة في نوعها من التسيير الذاتي العمالي : استخدام واسع لآليات السوق ، واحتكار سياسي صارم للسلطة من قبل عصبة شيوعية يوغسلافيا ـ تركيبة من السهل ادراك جوانبها الايجابية (مبادرة عمالية كبيرة ومجال واسع للحرية الايديولوجية) وجوانبها السلبية (تفاوت اجتماعي متنام ، تنازل متزايد عن التخطيط المركزي) » . Theorie, in : zur Jugoslawische oekonomische Kritik der Sowjetoekonomie , a. a. O., S. 90 .

ماركس ، التي انعدمت فيها الملكية الخاصة للارض، والتي كانت مع ذلك (او لذلك) مجتمعات استبدادية · في هذه الحالة يجب البحث عمن يملك الحق بالتصرف بالارض وعائداتها · واذا وجد مجتمع آخر لم نر فيه ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، فعندئذ علينا كذلك ان نبحث عمن بيده تقرير الانتاج والتوزيع ، ادارة المنشآت والتصرف بمنتجاتها · فاذا كانت هذه السلطة بيد المجموع كرابطة للمنتجين الاحرار المتساوين ، فقد زالت غربة العمل ، ويمكن تسمية المجتمع بانه اشتراكي ·

وقد سبقنا الى ذلك كارل ليبكنشت ، فعبر عن هذه الفكـــرة بقوله :

« يريدون بالتدريج تاميـم معمـل بعـد الآخر · هذا يعنـي احلال الدولة محل رب العمل ، الابقاء على المنشاة الراسمالية ، فقط مع تغيير المستغل ··· الدولة تصبح رب العمل بدلا من الافـراد · اما العمال فلا يكسبون بذلك شيئا ، انما الدولة قد تقوت سلطتهـا وقدرتها على الكبت ··· وكلما ازدادت قناعة المجتمع البورجوازي بانه لـن يستطيـع مـع الايـام حمايـة نفسه امام هجمة الافكـار الاشتراكية ، كلما اقتربنا من اللحظة التي تعلن فيها بكـل جديـة اشتراكية الدولة · والصراع النهائي للديمقراطية الاجتماعية سوف يندلع تحت شعار المعركة : هنا الديمقراطية الاجتماعية ـ وهنـاك اشتراكية الدولة» (٤٧) · وما اشتراكية الدولة هذه سوى راسمالية الدولة · فثمة ملكية جماعية ظاهريا ، وملكية «خاصة» من نـــوع جديد في الحقيقة · او لنقل، ان حق التصرف والانتفاع بيد جماعة، طبقة من الاوصياء ، فهي التي تحدد الانتاج والتوزيع · امـا دور المنتجين فهو التنفيذ مقابل ادنى الاجور الممكنة · والان ، هل زالت

---

(٤٧) لدى مجموعة الشيوعيين الاميين في هولندا ··· ، ص ٢٥

... بنص قطاع الدولة الرأسمالي ، القطاع
... م ، كما يسمى رسميا في سورية ·

ب ـ المجالسية والبرلمانية

المجالس هي كالبرلمان ايضا شكل، لكنه شكل مرتبط بمضمون معين وقد كانت كومونة باريس ايضا شكلا ، لكنها ـ كما قال ماركس ـ : «كانت ، من حيث الجوهر ، حكومة الطبقة العاملة ، كانت نتاج كفاح طبقة المنتجين ضد طبقة المستغلين ، كانت الشكل السياسي الذي اكتشف اخيرا والذي كان يمكن ان يتم في ظله انجاز التحرير الاقتصادي للعمل» (٤٨) · ويمكن القول ، ان النظام المجالسي هو نظام ديمقراطي اشتراكي ، او هو التعبير العملي عن «الديمقراطية الشعبية» · ففيه تحكم طبقة الشغيلة نفسها بنفسها مباشرة ، ولذا يسمى هذا النظام ايضا «الديمقراطية المباشرة» ، تفريقا له عن الديمقراطية البرجوازية التي هي «غير مباشرة» · وتسمى الديمقراطية البورجوازية «ديمقراطية شكلية» او (صورية) · وهذا لا يعني أنها غير ذات مضمون على الاطلاق ، فهي ذات مضمون رأسمالي ، لكنها شكلية بالنسبة للطبقات المعدمة الاجيرة ·

في النظام الديمقراطي البورجوازي يعتبر جميع الناس «مواطنين» ، بغض النظر عن ثروتهم وسطوتهم وامتيازاتهم ، وتعطى لهم نفس الحقوق السياسية · غير ان الحقوق السياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية فهؤلاء الذين يملكون وسائل الانتاج

---

(٤٨) الحرب الاهلية في فرنسا (١٨٧١) ، في : ماركس ـ انجلز ، مختارات ، الجزء الثاني ، دار التقدم ، موسكو ١٩٦٩ ... الترجمة على النص الاصلي ... تحت مراجعة ...

والتوزيع ووسائل الاعلام لا يمكن ان يبقوا متساوين في الحقــوق السياسية مع اجرائهم (الذين يعملون لديهم مقابل اجـر) ومـع مستهلكي ايديولوجيتهم · فاذا كان الرأسماليون يتحكمون بـــرزق ووعي البروليتاريا ، فان الديمقراطية ضمــن هــذه الظـروف تبقى شكلية بمضمون تسلطي بالنسبة للبروليتاريا · حريــة الناخبين تنحصر هنا في ان يقرروا كل عدة سنوات مرة واحدة ، من من بين اعضاء الطبقة المالكة يرغبون في أن يمثلهم أو يمثل بهم· واذااخذنا بعين الاعتبار الامكانيات المتفاوتة للرأسماليين في الابتزاز والتهديد والرشوة والدعاية ، يتأكد لنا ان قدرة الناخبين ضعيفة حتى في ان ينتقوا أفضل عناصر الطبقة المالكة (افضل بالنسبة للناخبين) · ان الحرية التي ينادي بها دعاة البرجوازية هي من جانب الرأسمـــال حرية الاستغــلال والتسلط ، ومن جانب البروليتاريا حرية الجوع · فالبروليتاري حر في ان يبيع او لا يبيع قوة عمله ، وهذا يعني حريته في ان يستغل او ان يموت جوعا · وهكذا فالبرلمانية البورجوازيــة هي شكل ديمقراطي لديكتاتورية الرأسمال ·

بناء عليه لا يمكن ان تكون هذه الديمقراطية هي ديمقراطيــة البروليتاريا · ان الطبقــة المنتجــة والمستغلَــة لا يمكــن ان تكتفي بالمساواة السياسية ، بل تريد المساواة الاقتصادية ايضــا ، التي تعني فيما تعنيه : احلال الملكية الجماعيــة محــل الملكيــة الخاصة لوسائل الانتاج · والبديل الذي تضعه البروليتاريا للديمقراطيـــة البورجوازية هو الديمقراطية المجالسية · وبقدر ما تعبر البرلمانيــة عن ديكتاتورية البورجوازية او ديكتاتورية الرأسمال، فان المجالسية تعبر عن ديكتاتورية البروليتاريا او ديكتاتورية العمل.ان ديكتاتورية البروليتاريا مرحليــة ، ومبررها التــاريخي هــو بالضبط ازالــة الطبقات · وهذه مهمة ، ليس فقط تريدها البروليتاريــا ، بــل هي حاصل النظام الذي تقيمه هذه الطبقة على اشلاء النظــام القديم ·

فالنظام المجالسي يضم جميع افراد الطبقة التي تعيش من قوة عملها ، وبالتالي الغالبية العظمى من الشعب • فقط المستغلون لعمل الغير ، وهؤلاء فقط مبعدون من الهيئات المجالسية ، وعددهم ــ كما هو معروف ــ نسبيا ضئيل جدا • هي اذن ديكتاتورية الاكثرية ، بينما الديمقراطية البرجوازية هي ديكتاتورية اقلية (اقلية تعيش من عمل الاكثرية) • وبما ان النظام المجالسي هو نظام العاملين ، فان كل انسان يتحول الى شغيل ، يمكن له ان يشارك في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد • وكل فرد من المجتمع بلغ العمر المناسب سوف يتحول عاجلا ام آجلا الى شغيل ، لان العمل ــ بعد القضاء على الاستغلال ــ سيصبح المصدر الوحيد للدخل والعيش، كما هو في الحقيقة المصدر الوحيد للخيرات الى جانب الارض • من هنا فان ديكتاتورية البروليتاريا او الديمقراطية المجالسية تفضي بحتمية موضوعية الى مجتمع اللاطبقات • وان الوعي الشيوعي لقادر على ان يسرع كثيرا من هذه العملية • من الميزات الاساسية للديمقراطية البرجوازية انها تقوم على اساس فصل السلطات الى تشريعية وتنفيذية وقضائية • الغرض المعلن من ذلك هو ضمان لحرية المواطن • فاذا كانت سلطة اصدار القوانين متواجدة في يد من ينفذها ــ كما عبر شارل مونتسكيو (٤٩) المنظر الاول لهذا الفصل بين السلطات ــ ، فثمة امكانية بأن يصدر الحاكم قوانين تعسفية تجعل منه طاغية • واذا كانت السلطة القضائية متحدة بالسلطة التشريعية ، فان الحكم على حياة وحرية

(٤٩) مونتسكيو (١٦٨٩ ــ ١٧٥٥) •
In : Gerhard Moebus, Die politischen Theorien im zeitalter der absoluten Monarchie bis zur Franzoesischen Revolution , Politische Theorien II , westdeutscher Verlag , Koeln und Opladen 1966, S. 403 (2. Aufl.) .

المواطنين سيكون اعتباطيا ، لان القاضي سيكون هو المشرع · واذا كانت السلطة القضائية متحدة بالسلطة التنفيذيـــة ، فان الحــاكم سيكون هو القاضي ، وتصعب بالتالي مقاضاته · هذا براي المفكرين والساسة البورجوازيين· وفي الحقيقية كانت خلفية فصل السلطات في الاصل هي اولا الحد من سلطة الحاكمين من امراء ونبــلاء في فترة صعود البرجوازية · من ثم اصبحت الغاية (غيــر المعلنــة) الاولى هي تامين الديمقراطية ضمن صفوف الطبقة المالكة ذاتها ·

اما نحن فنرى ان الفصل بين السلطات ، بقدر ماهــو هــام بالنسبة للطبقة البرجوازية ، فهو شكلي بالنسبــة للبروليتاريـا · بحكم فردية الملكية لوسائل الانتاج والتنافس في النشاط الاقتصادي يرى كل راسمالي وكل عصبة (او عصابة) راسمالية في الراسماليين الاخرين او في العصبات (او العصابات) الراسمالية الاخرى اعداء له او لها · فطالما عملية تركيز وتمركز راس المال ما زالت جارية ، ا يما دامت امكانيات الاستغلال والمضاربة موجودة ، يعد كل ربح زائد لواحد من الراسماليين انتقاصا من ربح الاخــر ، ان لم يكــن تهديدا لكيانه الراسمالي · ان الراسماليين فيما بينهم كالذئــاب ، مجمتع من اعداء (حــرب الجميــع ضــد الجميــع ، كمــا يعبــر هوبز) (٥٠) · غير ان هؤلاء الذئاب يتعاونون على اي عدو خارجي يصادفهم ، وبالاخص البروليتاريا ، وليس هناك تعاون اخــر فيمــا بينهم · ولتحصين مجتمع الذئاب ضد الاعداء الخارجيين لا بد من وضع ضــوابط للصــراع الـداخلي على المستــوى الاقتصــادي والسياسي ، والا تهددت مصالح الطبقة الراسمالية برمتها · وهنا تظهر اهمية فصل السلطات واهمية الديمقراطية البرجوازية · وفي ظروف الخطر الكبير بازالة الراسمالية يصبح الصــراع الداخــلي

....

(٥٠) توماس هوبز ١٥٨٨ ـ ١٦٧٩ .

شبه ملغى ويقوم نظام فاشي او شبه فاشي ·

اما بالنسبة للبروليتاريا فان الفصل بين السلطات هو فصل شكلي ، لان السلطة مفصولة او متحدة تبقى سلطة البورجوازية · فالبرلمان (السلطة التشريعية) ، الذي رأينا كيف يتكون ، هو الذي يعين الحكومة (السلطة التنفيذية) ، غالبا في الوقت الحاضر من قبل الحزب الاقوى في البرلمان .او من قبل احزاب مؤتلفة في البرلمان ومن بين اعضاء هذا الحزب او هذه الأحزاب · وبالتالي فالسلطة التنفيذية ليست مختلفة طبقيا عن اكثرية البرلمان التي هي برجوازية· واذا صدف في ظروف استثنائية وكانت اغلبية اعضاء البرلمان من الطبقة الوسطى ، ولنقل انها كانت ـ بغض النظر عن انتمائها الطبقي ـ انتي رأسمالية (ضد الرأسمالية) ، فان السلطات الحقيقية لم تزل بيد الرأسمال وقادرة على الغاء البرلمان وعزل الحكومة وغير ذلك من الاعمال الديمقراطية بالمفهوم البرجوازي : انها اجهزة القمع من جيش وشرطة وبيروقراطية وغيرها · وهكذا نرى ان الشكلية لا تكمن فقط في الفصل بين السلطات،بل السلطات المفصولة بحد ذاتها هي سلطات شكلية ، اذا ما تهددت مصالح الطبقة الرأسمالية المتسلطة ·

اما السلطة القضائية فتكون بيد القضاة المعينين من قبل السلطة التنفيذية او من قبل الجهاز القضائي نفسه الذي هو بورجوازي القيادة وبورجوازي التكوين ، بقدر ما يكون المجتمع والاقتصاد بورجوازيين · القضاة بحد ذاتهم هم اناس من الطبقة العليا او الوسطى تروضوا بورجوازيا ورصفوا القوانين البورجوازية ويحكمون حسب هذه القوانين · وهم ذوو امتيازات وذوو ارتباطات مع الطبقة العليا ، ان لم يكونوا منها · وهناك سلطة رابعة هي السلطة الصحافية (او الاعلامية) ، وهي ايضا بيد الرأسمال بحكم فردية ملكية وسائل الاعلام او بحكم كون هذه

الوسائل الاعلامية والتثقيفية كليا او جزئيا تابعة للحكومة البرجوازية · وهناك سلطة خامسة وسادسة ··· الخ ·

في الديمقراطية البروليتارية لا ضرورة للفصل بين السلطات لان المجتمع الاشتراكي يقوم على جماعية ملكية وسائل الانتاج بدلا من الفردية، وعلى التعاون والتضامن بدلا من التنافس والاستغلال· اكثر من ذلك : الديمقراطية البروليتارية ترفض الفصل بين السلطات لان هناك سلطة حقيقية واحدة ، هي السلطة الطبقية · واذا كانت البورجوازية تفصل بين ثلاث سلطات فقط ، في حين تدع السلطات الاخرى بيد الافراد الراسماليين او الحكومة الراسمالية ، فان مجتمع البروليتاريا قد وحد جميع السلطات ووضعها بيد الجماعة (البروليتارية) : التشريعية والتنفيذية ، والقضائية ، وكذلك الاعلامية ، والاقتصادية والعسكرية والصحية والتعليمية ··· وغيرها · ففصل كل سلطة عن السلطات الاخرى سوف يحد من السلطة المباشرة للبروليتاريا ، ويساعد على تشكل فئات تستقل شيئا فشيئا عن الارادة العامة وتستاثر بالسلطة ·

ولكن توحيد السلطات بيد المجالس العمالية والشعبية المنتخبة لا يعني عدم تكوين لجان مختصة اي مهتمه قبل الجميع باحد الشؤون ، ينتخبها المجلس العمالي او الشعبي المعني لمهام محددة ، على ان تكون هذه اللجان تحت امرته الدائمة والمباشرة · لقد قلنا ان المجلس العمالي ينتخب من بين صفوفه اللجنة الادارية للمصنع او للقطاع او للمنطقة · اما المجالس الشعبية فيمكن ان تنتخب لجانا تنفيذية للقضاء او التعليم او الصحة او الثقافة او الاسكان ··· غير ان هذه اللجان ليست ضرورية دائما ، فهي قطعا غير ضرورية على مستوى القرية او الناحية، وقد يكون بعضها ضروريا

على مستوى المنخفه والمحافظة ، واخيرا قد يكون اكثرها صروريا على مستوى عموم البلاد · وفي كل الاحوال لا تكون هذه اللجــان المختصة جهازا مستقلا ضمن النظــام المجــالسي او خارجــه على شاكلة الوزارات في النظام البورجوازي ، بل يبقى المجلس الشعبي هو صاحب السلطة والمسؤولية ·

عمليا يمكن ان تسير امور القضــاء في المجتمع الاشتــراكي على الشكل التالي : المجلس الشعبي لكل قرية مثلا يحكم بين افراد قريته ، ويمكن ان يستعين بخبرة احد الحقوقيين ، ان لم يكن احد او بعض افراده حقوقيا (فليس هناك قضاة مختصــون) · فاذا لم يرض احد المتنازعين بالحكم او اذا كانت الدعوى موجهة من احــد افراد القرية ضد المجلس نفسه ، فــان القضيــة تذهب الى المجلس الشعبي للناحية وتجري المحاكمة هناك ، حيث يصبح الحكم نهائيا، طالما ان مستوى المنازعة لا يتجــاوز حدود القريــة · واذا كــانت المنازعات في حدود العمل، فان المجلس العمالي للمنشأة يقوم بدور القاضي · ويتم الاستئناف لدى المجلس العمــالي للقطــاعي في المنطقة ··· وهكذا · اما اذا تجاوزت حدود المنازعة او المخالفــة في مثالنا السابق حدود القرية او المنطقة ، فتكون المقاضاة عندئــذ امام المجلس الشعبي للمنطقة او المحافظة، او امام اللجنة القضائية للمحافظة ان وجدت هذه اللجنة · ولا تكون الاحكام اعتباطيــة او ذاتية ، بل بناء على قوانين موضوعــة مــن قبــل المجلس الشعبي الاعلى وتسري على جميع البلاد · وتحدد هذه القوانين القضايــا التي يختص بها كل مجلس (في المنشأة او القرية او الناحيــة ··· الخ) ، ومقياس ذلك مدى خطورة المنازعــة او المخالفــة وهويــة الجهات المتنازعة او المخالفة ومدى قدرة كل مجلس موضوعيا ومن حيث الصلاحيات للبت في القضايا ·

وفي الحقيقة ستكون الجنح والجرائم قليلة جدا في مجتمــع

يعمل فيه الجميع ولا يستغل فيه احد غيره ويكون فيه لكل واحد رايه الصريح والمسموع وحريته الشخصية · في مجتمع التعاون والتضامن لن يكون ثمة جرائم سياسية او جرائم ومخالفات مدنية كما يقول اوغست بيبل (٥١) : «اللصوص سيختفون ، لان الملكية الخاصة اختفت وكل واحد في المجتمع الجديد يستطيع عن طريق العمل بيسر وسهولة ان يلبي حاجاته · كذلك المشردون والافاق سوف لن يوجدوا بعد ، فهم نتاج مجتمع يقوم على الملكية الخاصة· جريمة القتل ؟ لماذا ؟ لا احد يستطيع ان يثرى على حساب غيره كذلك القتل بسبب الكره او الانتقام يرتبط مباشرة او بصورة غير مباشرة بالواقع الاجتماعي للناس · شهادة الزور ، تزوير المستندات ، الغش ، المنازعات حول الميراث ، اعلان الافلاس الكاذب ؟ الملكية الخاصة ، التي يمكن ان تتم تلك الجرائم من اجلها او ضدها ، مفقودة في المجتمع الجديد · ومن سيسر او يرضى بالقيام بهذه الجرائم ، طالما ان المجتمع سوف ينزع منه اية امكانية للكراهية · تزوير النقود ؟ لك، ليست النقود سوى خرافة ،وسيكون التعب ضائعا · تحقير الدين ؟ تفاهة ، سوف يدع الناس لله العلي القدير والرحمن الرحيم امر معاقبة الذين يهينونه · على افتراض انه سيبقى من يتخاصم حول وجود الله» ·

ونضيف نحن الى ما يذكره بيبل الجرائم الجنسية من اعتداء واغتصاب وقتل و «ثار للشرف» · هذه ايضا لن تعيش في المجتمع الاشتراكي ، لان حرية الانسان الجنسية سيصونها المجتمع ، ولا حق لاحد ان ينتقص من هذه الحرية، كما لن تكون سلطة للآباء على ابنائهم وبناتهم الراشدين · ولدى وجود الحرية الجنسية لكل فرد ، ذكر وانثى ، سيزول الكبت الجنسي · ويزول الكبت الجنسي لانه

---

(51) August Bebel, a. a. O., P. 483 .

ليس للمجتمع الاشتراكي الحر مصلحة فيه ، بينما هو ضرورة للانظمة القمعية المستعبدة لقوة العمل ، لان الكبت يدخر طاقة في الفرد يمكن تصريفها في الاعمال المفترية . هذا اولا ، وثانيا لان الكبت يربي النفس على الخضوع والخنوع للسلطة القائمة (٥٢) .

ومن بين أهم المسائل التي تطرحها المقارنة بين ديكتاتورية أو ديموقراطية البروليتاريا وديكتاتورية أو ديمقراطية الطبقة البورجوازية هي مسألة أجهزة القمع المسلح : الجيش والشرطة والحرس الابيض وأمثالها . من المعروف ان هذه الاجهزة تخضع في النظام البورجوازي للسلطة التنفيذية وتقوم على راسها فئة من الطبقة البورجوازية نفسها . في الكومونة البروليتارية ليست هناك أجهزة قمع دائمة ، ليست هناك شرطة محترفة ودائمة ، كما ليس هناك سلك موظفين محترف ودائم . فكومونة باريس (١٨ آذار ١٨٧١ ـ ٢٨ أيار ١٨٧١) مثلا ، كان أول مرسوم أصدرته هو ، الغاء الجيش الدائم والاستعاضة عنه بالحرس الوطني . وقد كان هذا الحرس الوطني ، الذي يتألف من جميع المواطنين القادرين على حمل السلاح وبالتالي من العمال بأكثريته الغالبة ، هو القوة المسلحة الوحيدة . ومع الجيش الدائم أزالت الكومونة جهاز الشرطة أيضا ، وأحلت محله فرقة احتياطية من الحرس الوطني . وللقضاء على جهاز القمع الديني فصلت الكومونة الكنيسة عن الدولة،وصادرت ممتلكات الكنيسة بصفتها مالكة لوسائل الانتاج .

---

(٥٢) انظر «الثالوث المحرم»لبو علي ياسين ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣. والافضل مؤلفات فيلهلم رايش ، وقد ترجم منها الى العربية : الثورة والثورة الجنسية ، و«ما الوعي »،الاول من قبل محمد عيتاني والثاني من قبل جورج طرابيشي . وهناك فصل من كتاب «سيكولوجية الجمهور الفاشي» ، ترجمة جوزيف سماحة ونشر في : دراسات في الفاشية المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٣ .

وهكذا اصبح على رجال الدين أن يعودوا الى حياة اسلافهم القديسيين المتواضعة ويعيشوا من صدقات المؤمنين ، وتحرر التعليم من خدمات رجال الدين ومن غيبياتهم ، واصبح دنيويا ، علميا عمليا (بوليتكنيكيا) وعاما ومجانيا ٥٣) ٠

هنا ستطرح بعض التساءلات ، ولا شك ٠ مثلا ، هل تمكن حماية البلاد من الغزو الاجنبي بدون جيش دائم ، وهل للشعب المسلح قدرة على مواجهة الجيوش المحترفة ؟ قبلئذ نود القول ، ان عدم القبول بجيش دائم (محترف) لا يعني بالضرورة الاخذ ميكانيكيا بالشكل الذي تجلى في كومونة باريس ٠ المعول عليه هو تحقيق الغاية ، وهي ان لا يستقل الجيش عن الشعب ويصبح بحكم كونه المنظمة المسلحة الوحيدة أو احد المنظمات المسلحة القليلة ، وافضلها انضباطا وتدريبا وتسليحا ، فوق الشعب خادما لاغراض الطبقات المالكة ٠ وللوصول الى هذه الغاية نرفض مبدأ ديمومة الجيش واحترافه ، الذي يقضي بأن يقوم جزء من افراد الشعب بمهمة الدفاع عن الوطن ، رسميا (والدفاع عن مصالح الطبقة المالكة فعليا) - يقوم بهذه المهمة فقط ، ويقوم بها لوحده دون غيره ، حسب نظام تقسيم العمل ٠ ان المجتمع الاشتراكي يرفض تقسيم العمل من حيث المبدأ ، وهنا قبل أي مجال آخر ٠

وقد كان من « مطاليب الحزب الشيوعي في المانيا » عام ١٨٤٨ ،التي صاغها ماركس وانجلز : « تسليح الشعب تسليحا

---

(٥٣) انظر كارل ماركس : الحرب الاهلية في فرنسا (١٨٧١) ومقدمة الكتاب بقلم فريدريش انجلز (١٨٩١) ، في : ماركس - انجلز ، مختارات ، دار التقدم موسكو ١٩٦٩ ، ص ١٣٠ ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ٠
ايضا من كومونة باريس الى مجازر عمان - كتاب خاص صادر عن مجلة «دراسات عربية» اعداد العفيف الاخضر ، مصطفى الخياطي ، حكمة برادة ، صالح المثلوثي دار الطليعة بيروت ١٩٧١ ٠

عاما . ستكون الجيوش في المستقبل بذات الوقت جيوشا عمالية ، بحيث لا يلتهم فقط ، بل وينتج أكثر من تكاليفه » ٥٤) .

ويتحدث ماركس وانجلز في نداء لهما الى عصبة الشيوعيين (آذار ١٨٥٠) ، عما يتوجب على البروليتاريا صنعه بعد انتصار نضالها المشترك مع البورجوازيين الصغار ضد الرجعية ، فيقولان ٥٥) : « لكي يكون في المستطاع اتخاذ موقف صارم وانذاري حيال هذا الحزب الذي تبدأ خيانته للعمال منذ ساعات النصر الاولى ، على العمال ان يسلحوا وينظموا انفسهم . يجب القيام فورا بكل ما هو ضروري لكي تكون البروليتاريا كلها مسلحة بالبنادق ، وبالغدارات والمدافع وان تملك مع العتاد الذخيرة . ولا بد من معارضة اعادة الحرس الوطني القديم المرصود لمحاربة العمال . وحيث لا يستطيع العمال ان يمنعوا اعادة هذا الحرس ، عليهم ان يسعوا الى تنظيم انفسهم في حرس بروليتاري مستقل ، بقيادات منتخبة من قبلهم وهيئة جنرالات منتخبين من قبلهم ، تحت امرة المجالس البلدية الثورية المشكلة من قبل العمال انفسهم ، وليس تحت امرة سلطة الدولة . وعلى

....

(٥٤) نشرت «مطالب الحزب الشيوعي في المانيا» في مختارات ماركس ـ انجلز من قبل دار التقدم بموسكو ، الجزء الثالث ، ص ١٥٦ ـ ١٥٨ بشكل ناقص ومشوه . وقد اعتمدنا ترجمتنا الخاصة للنص الاصلي المنشور في :

Marx - Engles III
Fischer Buecherei , 1966 , P. 88 .

(٥٥) نداء المجلس المركزي الى رابطة الشيوعيين (مارس ١٨٥٠) ، في ماركس ـ انجلز ، التنظيم الشيوعي ١٨٤٦ ـ ١٨٥٠ ، ترجمة العفيف الاخضر ، دار القدس ببيروت ١٩٧٤ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ . تمت مراجعة الترجمة من قبلنا عن النص الالماني .

العمال الذين يشتغلون في مؤسسات الدولة ان يسلحـوا وينظموا انفسهم في كتائب خاصة بقيادات منتخبة من قبلهم ، أو ان يكونوا جزءا من الحرس البروليتاري · ولا يجوز ، بأيـة ذريعة كانت ، تسليم الاسلحة والذخائر · وكل محاولة لتجريدهم السلاح يجب احباطها ، وباستخـدام القـوة عنـد الضرورة · ان ازالة تأثيـر الديموقراطيين البورجوازيين علـى العمـال ، والتنظيـم الثوري والمستقل والمسلح للعمال ، وفرض شروط تصعيبية قدر الامكـان ومحرجة على سلطة الديموقراطية البورجوازية التي لا يمكن منعها في الوقت الراهن ، تلك هي المهام الرئيسية التي ينبغي علـى البروليتاريا وبالتالي على العصبة اثناء وبعد الانتفاضة الوشيكة الا تغيب عن ناظريها »·

ويقول انجلز في احدى خطبه (١٨٤٥) : « أما في المجتمع الشيوعي فان أحدا لن يفكر في القوات المسلحـة الدائمة · ولاي غرض يفكر ؟ لاجل حماية أمن الدولة الداخلي ؟ ولكننا رأينا انه لن يخطر في بال أحد ان ينتهك هذا الامن الداخلـي · ذلـك أن الخوف من الثورات لا ينجم الا من تضاد المصالح ، وحيث تتطابق مصالح الجميع ، لا يمكن ان يذهب المجتمع الشيوعي الى حد شن حرب اغتصابية ، ـ المجتمع الذي يعرف جيدا جدا انه يخسـر في الحرب الناس والرأسمال في حين انه يستولى بأكبر تقدير ، علـى بضع أقاليم مستاءة ستجلب معها بالتالي دمار النظام الاجتماعي! · ـ لاجل الحرب الدفاعية ؟ لهذا الغرض ، لا يحتاج الى جيش دائم لانه سيكون من السهل تعليم كل عضو من اعضاء المجتمع صالح للحرب ، علاوة على المعارف والشؤون الاخرى ، امتلاك ناصيـة السلاح بقدر ما يلزم لاجل الدفاع عن البلد،لا لاجل الاستعراضات· وهنا خذوا بعين الاعتبار انه يجب على عضو مجتمع كهذا ، فـي حرب لا يمكن خوضها الا ضد الامم المعادية للشيوعية ، ان يدافـع

عن الوطن الفعلي ، عن الوطن الفعلي،وانه سيقاتل بحماسة وثبات وجرأة لا بد أن يتطاير أمامها كالقشـــة التدريـــب الآلي للجيش المعاصر . تذكروا اي معجزات اجترحتها حماسة الجيوش الثورية ١٧٩٢ الى عام ١٧٩٩ (*) ، ـ الجيوش التي قاتلت من اجل وهـــم وحسب ، من أجل وطن موهوم ، تدركوا اي قوة لا بد ان تكونهـــا قوة جيش يقاتل ، لا من اجل وهم ، بـــل مـــن اجل شـــيء فعلي ومحسوس . واذن ، ان هذه الكثرة التي لا تحصى من الايـــدي العاملة التي تنتزع الآن من الشعوب المتمدنة لاجل الجيوش ستعاد الى العمل في ظل التنظيم الشيوعي ، وآنذاك لن تنتج قـــدر مـــا تستهلكه وحسب ، بل سيكون بوسعها ان تنتج ايضا من المنتوجات اكثر بكثير مما هو ضروري لاجل اعالتها ،لاجل زيادة الاحتياطات العامة » (٥٦) .

وفي مقال له بعنوان « هل تستطيع اوروبا نزع السلاح ؟ » (١٨٩٣) ينطلق انجلز من الفرضية التي ـ كما يعبر ـ تلقى اكثـــر فاكثر قبولا عاما ، وهي ان نظام الجيوش الدائمة في كل اوروبـــا قد دفع الى الذروة الى درجة انه ، اما ان تقع الشعوب من جـــراء العبء العسكري في خراب اقتصادي ، واما ان تتدمر فـــي حـــرب افنائية عامة ، الا اذا تحولت هذه الجيوش الدائمة فـــي الوقـــت

....

(*) المقصود هنا الحروب التي خاضتها فرنسا الثورية ضد ائتلاف الـــدول الرجعية الاوروبية الرامي الى تصفية مكتسبات الثورة البرجوازيـــة الفرنسية لاعوام ١٧٨٩ ـ ١٧٩٤ .

(٥٦) خطاب في البرفلد في ٨ شباط ١٨٤٥ ، في : ماركس ـ انجلز ـ لينين، حول المجتمع الشيوعي ، مكتبة الزهراء الاشتراكيـــة ، دار التقـــدم ، موسكو ، ص ١٦ ـ ١٧ .

المناسب الى ميليشيا تقوم على التسليح الشعبي العام ٥٧) ٠

استرشادا بكومونة باريس وبكتابات ماركس وانجلز يقوم، انن ، في المجتمع الديموقراطي المجالسي بالنيابة عن الجيش الدائم جميع افراد الطبقة المنتجة ، الى جانب المهام الاخرى الضرورية والنافعة للمجتمع ٠ من اجل ذلك يتدرب جميع افراد المجتمع ، ابتداء من المدرسة ، رياضيا وعسكريا ، ويتسلحون ، وتؤلف الوحدات الانتاجية والوحدات البلدية في نفس الوقت وحدات عسكرية (ميلشيات)٠ وهذه الوحدات العمالية العسكرية تلعب دور الجيش والشرطة في نفس الوقت ، وتخضع للمجالس العمالية والشعبية عسكريا ، كما هي تخضع لها انتاجيا او سياسيا ٠ بذلك يكون المجتمع الاشتراكي قد حمى نفسه حماية تامة في جميع انحاء البلاد من العدو الطبقي داخليا وخارجيا ٠فالجيش المحترف بنظامه العسكري التقليدي غير ديموقراطي ، ويهدد لذلك الحريات في البلاد ٠ وهو جهاز شديد القابلية للاستغلال الطبقي، كما انه قابل – حيث يضعف النظام الاجتماعي ولا يكون مستقرا – ان يستقل بنفسه ويفرض ارادته على الشعب ٠ بالاضافة الى ذلك هو جهاز مكلف للغاية ، لانه يستهلك كثيرا دون اي انتاج ٠

اخيرا لا باس ببضع كلمات حول ما يمكن تسميته ب «السلطة الصحافية » او « السلطة الاعلامية » ٠ فهذه السلطة نجدها في المجتمع الديموقراطي البورجوازي بيد البورجوازيين المالكين لوسائل الاعلام من صحف ومجلات ودور نشر وطباعة وتوزيع ومن

(٥٧) فريدريش انجلز : هل تستطيع اوربا نزع السلاح ؟
Friedrich Engles : kann Europa abrusten ? (1893)
In: Marx - Engles IV , Studienausgabe , a. a. O.
P. 236.

اذاعة وتلفزيون وسينما ، وبالتالي فلا وجود لحرية الكلمة أو التعبير التي يدعيها البورجوازيون · ويصدف ان تكون بعض الاحزاب العمالية او النقابات او المجموعات المثقفة اليسارية من « الثراء » بحيث تصدر صحفا أو مجلات دورية ، غير ان هذه المطبوعات ، ضعيفة التوزيع بسبب المنافسة القوية التي تلقاها من الصحف والمجلات البورجوازية · قد تكون الصحف والمجلات البورجوازية اكثر كلفة ، ومع ذلك أقل سعرا ، فالاعلانات تسدد الجزء الاكبر من التكاليف ، ان لم تكن تسدد جميع التكاليف · وللاعلانات أهمية كبيرة في العصر الحاضر ، فالصحف (بصورة خاصة) تباع بسعر أقل من تكاليف انتاجها ، بل وربما أقل من كلفة الورق ، مصدر الاعلانات هو الصناعة الرأسمالية ، ولذلك يصعب على الصحافة الاشتراكية الحصول عليها · ثم ان الصحافة البورجوازية اكثر امكانية (مادية) على تتبع الاخبار وكشف الاسرار ، ويضاف الى ذلك ان المطبوعات الاشتراكية جادة وهادفة عموما ، وبالتالي قليلة التشويق نسبيا ، في حين ان الصحافة البورجوازية ـ التي تبغي الربح والمحافظة على النظام ـ تستغل أولا رادع ذاتي عندها لكي تستغل الحاجات البدائية غير المشبعة أو المشوهة لدى الانسان ، مثل حاجة الجنس ، وتقدم له تنفيسا عن الضغط المادي والنفسي الذي يعيشه ، فتقدم له قصص الحب الكاذبة وتصور له حياة الاثرياء ، والاباطرة وأخبار الجرائم ··· وكل المثيرات التي تبعده عن الوعي الطبقي والثورة · وهذا ما لا تستطيعه ولا تريده الصحافة الاشتراكية ، التي تريد التبشير بمجتمع جديد · أخيرا نرى المطبوعات الاشتراكية في المجتمع الديموقراطي البورجوازي ضائعة بين عشرات الصحف والمجلات وآلاف الكتب ، انها سياسة (وليس بالضرورة متعمدة) اغراق السوق بالمطبوعات التي تجعل العامل العادي لا يقرأ الا ما يريده الرأسمال ، الا اذا تقصد بوعي غير ذلك ·

وهناك دور نشر بورجوازية تقوم بنشر الكتب اليسارية ·
وهذه الحسنة البورجوازية يعود الفضل بها للحالة الثورية أو للوعي المتنامي لدى الجماهير بالتضافر مع الجشع الرأسمالي نحو الربح ، ولو كان في هذا الربح دعاية لموت الرأسمالية نفسها ·هذا طبعا على افتراض ان البلد الرأسمالي المعني ديموقراطي ·

اما في المجتمع الاشتراكي فوسائل الاعلام تكون ملكا للمجتمع ، فلا سلطة للرأسمال على الفكر ، ويستطيع عندئذ حقا كل فرد وكل جماعة وكل حزب التعبير عن رأيه · على سبيل المثال تكون للمجلس الشعبي الاعلى جريدة رسمية ، وتكون لكل حزب يريد ، ولكل نقابة ··· صحيفة او مجلة خاصة ، كما تكون للمؤسسات العلمية مجلاتها العلمية المناسبة ··· أما دور النشر والطباعة والتوزيع فتكون ملكا للمجتمع ومسيرة ذاتيا من قبل العاملين فيها · ويتم نشر المطبوعات والكتب بناء على تقرير لجنة مختصة مشكلة من قبل العاملين في هذه الدور أو ممن يختارهم هؤلاء العاملون من المثقفين الاكفاء · مقياس قبول النشر ليس اعتباطيا او تسلطيا ، انما يتحدد للجميع بدون تمييز بمعيارين : أولا مستوى الكتابة ، ثانيا عدم التعارض مع دستور الجمهورية الاشتراكية المجالسية وليس هناك أي حد آخر لحرية التعبير في النظام الاشتراكي المجالسي ·

تاكيدا لما قلناه آنفا ، سوف نستانس ببعض اقوال مؤسسي الاشتراكية العلمية في موضوع حرية الصحافة ،وبالتحديد رسائل انجلز : الى كاوتسكي بتاريخ ٢٣ شباط ١٨٩١ ، الى بيبل بتاريخ ١ (أو٢) ايار ١٨٩١ ، والى بيبل ايضا بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٨٩٢ :

« وانه لجميل حقا ان ارتفعت اصوات في الكتلة تطالب

بفرض الرقابة على Neue Zeit *) · فما هذا ؟اشبح الديكتاتورية التي مارستها الكتلة في ايام القانون الاستثنائي **) (وهي ديكتاتورية كانت ضرورية في تلك الايام وتحققت بصورة رائعة) أم نكرى لمنظمة فون شوتيزر القديمة الصارمة ؟ وانها بالفعل لفكرة موفقة – اخضاع العلم الاشتراكي الالماني ، الذي تحرر من قانون بيسمارك ضد الاشتراكيين ، لقانون جديد ضد الاشتراكيين من صنع وتطبيق هيئات الحزب الاشتراكي – الديموقراطي نفسها · ولكن الطبيعة نفسها قد شاءت الا تنمو الاشجار حتى السحب » ٥٨) ·

« ومنذ ان حاولتم ان تمنعوا بالقوة نشر المقال (في نقد برنامج غوتا) ، ووجهتم التحذيرات الى Neue Zeit بأنها لدى تكرار صنيعها لربما تؤمم حزبيا وتوضع تحت الرقابة ، فان استملاككم لجميع صحافتكم بواسطة الحزب يظهر لي تحت منظار غريب · بما تختلفون عن بوتكامر ، اذا كنتم قد طبقتم في صفوفكم أنفسكم قانون الاشتراكيين ؟ بالنسبة لي شخصيا الامر

(*) الزمن الحديث ، مجلة نظرية للديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) الالمانية ، صدرت في شتوتغارت من ١٨٨٢ الى ١٩٢٣ · اما المقصود بالكتلة فهي كتلة الحزب الديمقراطي الاجتماعي (الاشتراكي) في برلمان الرايخ الالماني

(**) المسمى «قانون الاشتراكيين» ، سن في المانيا في ٢١ تشرين الاول عام ١٨٧٨ والغي في اول تشرين اول ١٨٩٠ بموجب هذا القانون منعت جميع منظمات الحزب الديمقراطي الاجتماعي ومنظمات العمال والصحافة العمالية ، وصودرت المطبوعات الاشتراكية وتعرض الاشتراكيون لاعمال القمع

(٥٨) فريدريش انجلز ، رسالة الى كاوتسكي بتاريخ ٢٣ شباط ١٨٩١ ، في : نقد غوتا المصدر المذكور ص ٥٤ – ٥٥ قارن الترجمة مع النص الاصلي ·

سيان ، فليس هناك حزب في أي بلد يستطيع الحكم علي بالصمت، عندما أصمم على التكلم · ولكن ، أود الدعوة للتذكير ، أليس من الافضل لكم ان تكونوا أقل حساسية ، وفي الممارسة أقل بروسية · أنتم ـ الحزب ـ تحتاجون الى العلم الاشتراكي ، وهذا لا يمكن ان يعيش بدون حرية الحركة · وهنا على المرء ان يتقبل بعض الازعاجات ، والافضل ان يتقبلها بلياقة دون ارتعاش · ان اضطرابا ، ولو كان خفيفا ، ناهيك عن ان يكون هوة ، بين الحزب الالماني والعلم الاشتراكي الالماني سيكون شؤما وتشويها للسمعة· من البديهي ان تحتفظ ، ويجب ان تحتفظ ، القيادة ، أو لنقل انت شخصيا بتاثير معنوي على الـ Neue Zeit ، وايضا على كل ما ينشر · لكن هذا يجب ان يكفيكم ، وهو كاف·في الـ Vorwaerts ***) يتبجحون دائما بالحرية غير المحسوسة للنقاش ، لكن ليس هناك ما يلحظه المرء من ذلك · انتم لا تعرفون مطلقا ، كم هذا الميل للاجراءات التعسفية مستغرب في الخارج ، حيث تعوّد المرء ان يرى ضمن الحزب أقدم زعماء الحزب يقدمون انفسهم بخضوع للمحاسبة (···) · ثم عليكم الا تنسوا ، بأن الانضباط في حزب كبير لا يمكن ان يكون متصلبا مثلما هو في فئة صغيرة ، وبأن قانون الاشتراكيين ، الذي ··· يجعل من الضروري الوقوف صفا واحدا ، ليس موجودا بعد ··· » ٥٩) ·

« ··· ان يكون المرء تابعا ، حتى لحزب عمالي ، فهذا قدر

....

*** جريدة يومية ديمقراطية اجتماعية المانية تأسست عام ١٨٨٤ ، وكانت منذ ١٨٩١ لسان حال الحزب الديمقراطي الاجتماعي الالماني (المسمى بالعربية خطأ : الاشتراكي الديموقراطي

(٥٩) فريدريش انجلز ، رسالة الى بيبل بتاريخ ١ او ٢ ايار ١٨٩١ ·
In : Marx - Engles III , a. a. O, P. 240 .

ناس · وبغض النظر عن مسألة النقود ، فانها وظيفة مجدية لكل واحد ذي مباشرة ان يكون محررا لصحيفة تابعة للحزب · حول ذلك كنا ، ماركس وانا ، منذ زمن بعيد متفقين ، باننا لن نقبل ابدا بوظيفة كهذه ، ويمكن ان نستلم فقط صحيفة مستقلة ايضا عن الحزب ماليا ·

ان لـ « تاميمكم » للصحافة مساوىء كبيرة ، اذا ما تمادى على الاطلاق ، ينبغي ان يكون لديكم صحافة في الحزب ، صحافة غير تابعة مباشرة للقيادة او حتى لمؤتمر الحزب · هذا يعني ، ان تكون هذه الصحافة في وضع تستطيع فيه بدون اشكال ان تقوم ضمن اطار برنامج الحزب وتكتيكه بمعارضة بعض خطوات الحزب ، وان تقوم ضمن حدود اللياقة الحزبية بالانتقاد الحر للبرنامج والتكتيك ايضا · عليكم انتم كقيادة حزبية ان تشجعوا صحافة كهذه ، بل وايجادها ، فعندئذ يبقى لكم دائما تاثير معنوي اكبر عليها ، مما لو قامت بشكل ما ضد ارادتكم · لقد نما الحزب متجاوزا الانضباط الصارم السائد حتى الآن ، بمليوني الى ثلاثة ملايين عضو · ومن الضروري ان يكون لسيل العناصر « المثكفة » (*) مجال تحرك اوسع من السابق ، حيث كان المجال كافيا وحيث كان التقييد مفيدا · وكلما كيفتم نفسكم وكيفتم الحزب حسب الاوضاع الجديدة ، كلما كان الامر افضل · والمطلب الاول هو صحافة مستقلة شكليا عن الحزب · وبالتاكيد سوف تظهر هذه الصحافة ، لكنه من الافضل لو تركتموها تاتي هكذا ، بحيث تبقى منذ البداية تحت تاثيركم المعنوي ، فلا تنشا بصورة معاكسة ضدكم ··· » (٦٠) ·

(*) تحوير كلمة «مثقفة» للاستخفاف · يقابلها بالالمانية Gebildet وقد استعمل انجلز بدلا منها كلمة Jebildet العامية ·

(٦٠) فريدريش انجلز ، رسالة الى بيبل بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٨٩٢ · In : Marx - Engels III , a. a. O. , P. 241 .

ج ـ المجالس العمالية والنقابات

لا مجال للخلط بين المجالس العمالية في المصانع والنقابات العمالية ، فهما مختلفان في أسباب نشوئهما وفي اهدافهما وفي تنظيمهما · وسنوضح فيما يلي الفروق بين هذين التنظيمين البروليتاريين في المجتمع الراسمالي ·

النقابة هي جهاز أوجدته البروليتاريا للدفاع عن حقوقها أمام الراسمال في النظام البورجوازي ذي الطابع البرلماني أو ـ بتعبير آخر ـ الديموقراطي · فهي الوجه السلبي لنضال الطبقة العاملة ضد الراسمال للتخفيف من حدة استغلاله لها واضطهاده · وهذا النضال هو نضال مطلبي ضمن حدود النظام الراسمالي القائم ، يدور حول تحديد ساعات العمل وزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل ··· وما الى ذلك · وقد اضطر العمال ، كما يرى غرامشي ، « في هذه الفترة التي يستمد فيها الافراد قيمتهم من كونهم يمتلكون بضاعة ما ويتاجرون بما يملكون ،الى الانصياع للقوانين الحديدية للضرورة العامة وصاروا تجارا للبضاعة الوحيدة التي يملكون وهي قوة العمل والذكاء المهني · ونظرا لان العمال هم الاكثرا تعرضا للمخاطرة التنافسية ، فقد راكموا ملكيتهم (أي قوة عملهم) في « شركات » تتزايد اتساعا وشمولا باستمرار ، وأوجدوا هذا الاطار الضخم لتمركز « لحوم الجهد » وفرضوا اسعارا وساعات عمل محددة ، ونظموا السوق ، واستاجروا من الخارج أو من بينهم موظفي ادارة موثوقين وخبراء في هذا النوع من المضاربات يستطيعون السيطرة على شروط السوق وقادرين على ابرام العقود وتقييم المخاطر التجارية والمبادرة بعمليات ذات فائدة اقتصادية·ان الطبيعة الاساسيةللنقابة

في كونها تنافسية ، وهي ليست طبيعة شيوعية » ٦١) ٠

أما المجالس العمالية فهي ايضا تقوم بمهمة تنظيم الطبقة العاملة ودفع نضالاتها ، ولكن في طريق ثوري لانتزاع السلطة الاقتصادية من أيدي الطبقة الرأسمالية المسيطرة ٠ هي الشكل التاريخي الذي استدعته سيطرة المنتجين بأنفسهم على آلة الانتاج ٠فمجال نشاط المجالس العمالية أو اللجان العمالية للمصنع هي المصانع والمنشآت نفسها ، بينما تعمل النقابات خارج اطار المصنع ٠ هذا الفارق لوحده يجعل تنظيم اللجان العمالية قادرا على استقطاب العمال بسهولة وعفوية اكبر ، وعلى ان يصبح افضل واصدق تعبير عنهم من النقابات ٦٢) ٠ فالتنظيم النقابي يقوم على اساس المهنة ويعبر عن مصالحها ، بينما يتبع التنظيم المجالسي تنظيم الانتاج في منشآت وصناعات ، ويضم بالتالي مهنا مختلفة ، ويعبر بذلك عن الارادة العمالية بشكل عام ٠

تقوم النقابة على أساس الفرد ، وبناء على ارادة هذا الفرد، فهي اذن كالحزب تجمع طوعي ، بينما يكون بطبيعة الحال كل عامل في المنشاة عضوا في التنظيم المجالسي الذي يقوم على اساس الوحدة الانتاجية ٦٣) ٠ بتعبير آخر : مجلس المصنع هو مؤسسة ذات صفة « عامة » ، في حين ان النقابة والحزب هما تجمعان ذوا

---

(٦١) انطونيو غرامشي (١٩١٩) : النقابات والمجالس ، في : مناقشات حول المجالس العمالية ، ترجمه عن الايطاليه عفيف الرزاز ، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٥٩

(٦٢) اوتافيو باستوري (١٩١٩) ، في : مناقشات ٠٠٠٠ ، المصدر السابق ص ٢٨ ٠

(٦٣) غرامشي ، النقابات والمجالس ، ص ٦١ ٠

صفة «خاصة» ٦٤) · وهكذا يضم التنظيم النقابي جميع العمال ، بينما لا تستطيع النقابات أو الاحزاب استيعاب كل الطبقة العاملة الا بعمل طويل ٦٥) ، بل يمكن القول ، انه ليس من المستحسن ان تضم النقابة جميع العمال ، اذا لم يقم ذلك علـــى وعي ونشـاط نقابيين · اما الشرط الوحيد للمشاركة في التنظيم المجالسي فهـو « العمل » فقط ، ولذلك فهو يضم بالضرورة كل الطبقة العاملة ·

ان الفرق المذكور اولا بين المجالس والنقابات هو الاهم ، بينما نرى جميع الفروق الاخرى كنتائج للفرق الاساسي المذكور ، وهـو كون النقابات اداة نضال مطلبي ضد الراسمال فـــي ظروف سلطة الراسمال ، وبالمقابل كون المجالس العمالية كمعبر عن سلطة قـوة العمل البديل البروليتاري لسلطة الراسمال ·

وكالعادة ، فوظيفة المنظمة توجـه تفكيـــرها · وتجربة الثورة الالمانية ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ذات دلالة فـــي هـذا المجال · فقد بقيت القيادة النقابية الالمانية القديمة اسيـــرة حربـــها الصغيرة ضد الراسمال (النضال المطلبي) ، عنـدمـــا كان المطلوب شـــن حرب نهائية ضد الانتاج الراســـمالي · لـقـد كانت النقابـــات قوية ، وازدادت قوة في الشهور الاولـــى مـــن الثورة بتسارع كبير ، فزاد عدد اعضائها خلال عشرة اشهر فقط مليوني عضو ، اي بمقـدار نصف ما كانت تضمه حتى ذلـــك الوقت ، واصبحت بذلك تضـــم حوالي ٦،٤ مليون عضو من اصل ١٧ مليـــون بروليتاري الماني ·

---

(٦٤) غرامشي : برنامج «النظام الجديد» (١٩٢٠) ، في : مناقشات ··· ، ص ١٩٥ ·

(٦٥) غرامشي: الديمقراطية العمالية (١٩١٩)، في: مناقشات ··· ،ص ١٠ ·

ولقد وصل عددها بعدئذ الى ٨ ملايين عضو · زيادة على ذلك فقد كان لها رجالها (المسمون « رجال الثقة ») في كل معمل ، ولها جهازها الاداري وكادرها المطلع جيدا على ظروف الانتاج · لقد كانت النقابات قادرة على فعل الكثير ، غير ان الادارة المركزية كانت بيد اناس ينتمون الى الديمقراطية الاجتماعية (حزب الاممية الثانية) ولا يريدون ان يسمعوا شيئا عن الثورة او التأميم ، لقد كانوا اقوى دعائم الثورة المضادة ·

حقا ـ كما يقول ريتشارد موللر ـ انه لا يجوز اهمال النضال اليومي الصغير في سبيل المصالح الانية للطبقة العاملة ، ولكن من ناحية اخرى لا يجوز ان نبعد عن اعيننا بهذا النضال اليومي ذلك الهدف الكبير الذي يتراءى لنا ، وهو القضاء على النظام الراسمالي · ان الاعتراف بضرورة النضال اليومي يعني بذات الوقت ادراك ضرورة التنظيم النقابي الذي يقود هذا النضال اليومي. غير ان حصر النضال العمالي في هذا الاتجاه ، اي من اجل اجور اعلى وساعات عمل اقل وما الى ذلك ، يعني ـ كما قال انجلز ـ ابقاء الحركة العمالية في حلقة مفرغة لا مخرج منها ·

(66) Ernst Dauerning : Hie Gewerkschaft ! Hie Betriebsorganisation ! (1919) , bei : Schneider/ Kuda, a. a. O., S. 97 .

67) Richard Mueller : Der Vollzugsrat kaempft um die Arbeiterkontrolle (1925) , in : Raetebewegung I, S. 31.

68) Richard Mueller : Hie Gewerkschaft ! Hie Betriebsorganisation ! (1919) , bei : Schneider/ Kud, S. 99 - 100 .

وما النضالات المطلبية اليومية سوى وسيلة ، ضرورية وفعالة ومع ذلك فهي وسيلة غير وحيدة ، لتحقيق هدف اسمى وهو الغاء نظام العمل المأجور نفسه (٦٩) ، اي النظام الرأسمالي من جذره·

ان النقابات هي مدرسة سياسية للطبقة العاملة · اما المجالس العمالية فهي من ناحية مدرسة اقتصادية قبل استلام السلطة · ومن ناحية اخرى اداة تسيير الاقتصاد بعد استلام السلطة · وان الطبقة العاملة لتحتاج الى هذين الشكلين من التنظيم قبل وبعد الثورة الاشتراكية حتى انتهاء المرحلة الانتقالية المتمثلة في دكتاتورية الطبقة البروليتارية · بل ويمكن للنقابات ، كما للاحزاب البروليتارية ، ان تساهم مساهمة فعالة في اقامة المجالس العمالية · هذا ، اذا كانت النقابات والاحزاب المذكورة تجد هدفها الاعلى في اقامة مجتمع العمل ، وتعترف بالمجالس العمالية كأداة لادارة الاقتصاد · واذا لم يكن الامر كذلك ، فلا تستحق هذه النقابات وهذه الاحزاب سوى النقد العنيف من قبل العمال الواعين والمثقفين الثوريين ·

قلنا ، ان النقابات العمالية غالبا ما تصبح اسيرة نضالها المطلبي ، تستطيب لعبة المساومات مع الراسماليين ، ولعبة « مقص الاسعار والاجور » مع النظام الراسمالي ، وتدخل في نظام « تعايش سلمي وتعاوني » بين ضدين : قوة العمل ورأس المال · غير ان هذا الوضع لم يكن ممكنا لولا البيروقراطية العمالية والارستقراطية العمالية التي تشكلت في الحركة العمالية

(٦٩) انجلز : نظام العمل الماجور (١٨٨١) ، دار التقدم موسكو ، ص ٢٠ ـ ٢١ ·

(70) Richard Muller : Hie Gewerkschaft . . . . , a. a. o. , P. 100

والنقابية . ان ترسطق (من « ارستقراطية ») وتبرقط (من « بيروقراطية ») الحركة النقابية ليس غريبا في البلدان التي تخضع فيها النقابات للدولة ، لكنها في النقابات العمالية الحرة ظاهرة جديدة بالاهتمام والدراسة . ونحن هنا سوف ندرس الامر من ناحية واحدة فقط ، هي الناحية التنظيمية . وهي ناحية هامة ، غير انها ليست كافية . اولا - يشترك التنظيم النقابي مع البرلمانية في ان العامة تبايع قيادتها لفترة معينة تمتد الى سنوات. وقد رأينا خطر هذا المبدأ الانتخابي الذي يعارضه التنظيم المجالسي ثانيا - لا يضم التنظيم النقابي جميع افراد الطبقة العاملة . ان لهذا وجهه الحسن ، وهو ابتعاد العناصر العمالية الاقل وعيا او نشاطا عن العمل النقابي . ولكن له ايضا وجهه السلبي ، وهو - بقدر ضيق التنظيم النقابي - تكوين فئة عمالية ممتازة او متميزة في وعيها العمالي والنقابي . هذه الفئوية غير ممكنة في االتنظيم النقابي الذي يضم جميع افراد الطبقة العاملة . ثالثا - يزداد خطر الفئوية المذكورة بقدر ما يسيطر احد الاحزاب على النقابات . وهذه الامكانية غير موجودة في التنظيم المجالسي ، لانه يستحيل على اي حزب ان يضم اكثر الطبقة العاملة في صفوفه قد يلقى تأييد الكل او الاغلبية ، الا ان الطبقة العاملة تبقى غير ملتزمة بقرارات الحزب المعني ، بل العكس هو الصحيح ، في التنظيم المجالسي ينبغي على الاحزاب ان تلتزم بقرارات المجالس العمالية . ان المجالس العمالية لا تعترف ولا يمكن ان تعرف الفئوية ، هي مجال مفتوح لكل الاراء والنظريات التي لا تتعارض معها كسلطة الطبقة العمالية . رابعا - تؤدي الديمقراطية النقابية غالبا الى انتخاب انكى وانشط العناصر العمالية واكثرها طموحا . وهذا لحسن الحظ ، الا ان ابتعاد القيادة النقابية عن الهيئة العمالية العامة - بحكم مهنية التنظيم ، اي ابتعاده عن

مكان العمل – يجعل من الرقابة والمحاسبة صعبة ، ويسهل من تاثير الدعاية والادعاء من قبل القيادة النقابيـة · هذا بعكس التنظيم المجالسي ، ذلك لانه يقوم في مكان الانتاج ، حيث الاحتكاك يومي بين الهيئة العامة واعضاء المجلس العمالـي ، فتصعب بالتالي الدعاية الكاذبة وتسهل المراقبة ويسهل كذلك نزع الثقة عن القياد المجالسية · خامسا – هناك خطر كبيـر فـي ان يتمكن الراسماليون من غسل دماغ او رشوة او الضغط على القيـادة خاصة وان اللقاءات مستمرة وان السلطة العالية للقادة النقابيين لا يوازيها مستوى دخل عال ، فتصبح النقابات ملغومة والقـادة النقابيون انتهازيين · هذه الامكانية غير موجودة في التنظيـم المجالسي فهو قبل الثورة – ان وجد – غير معترف به من النظـام السائد او غير مندمج فيه ، لانه ينفي سلطة الراسـمال وسلطـة التكنوقراطية · ورشوة المجالس العماليـة هـي فوق طاقـة الراسماليين ، لكثرة هذه المجالس وللخطر الدائم في تغيير قياداتها وسهولة انكشاف التامر ، في حين تسهل رشوة عشرات من العمال في قيادة النقابات ·

هذه العوامل الخمسة مشتركة تسبب من الناحية التنظيمية في بقرطة ورسطقة النقابات · ومن الطبيعي ان الاخذ بمبادىء التنظيم المجالسي ، حيث يمكن ذلك ، سوف يخفف كثيرا من بيروقراطيـة النقابات ويصعب كثيرا من تشكل الارستقراطية العمالية · ونعيد القول ، اننا نتحدث عن النقابات الحرة ومن الناحية التنظيميـة فقط ! ·

د – المجالس والاحزاب

التنظيم المجالسي هو تنظيم غير حزبي ، انه يضم كل الطبقة

العاملة بدون استثناء ،يضـم جميع العمـال ، الحزبيين وغير الحزبيين · ويضم جميع العمال الحزبيين ، بغض النظر عن الحزب الذي ينتمون اليه· التنظيم المجالسي ، اذن ، يقبل بجميع الاحزاب، ما عدا أحزاب الطبقة الاستغلالية ، فهذه الاحزاب سوف تقمعها ديكتاتورية البروليتاريا · غير انه من الطبيعي ، ان الاحزاب التي لا تقبل بالنظام المجالسـي ولا تخضع لـه ، اي الاحزاب غير الديموقراطية ، وان أسمت نفسها «عمالية » و « اشتراكية » ،فانها لن تكون مقبولة من قبل النظام الاشتراكي المجالسي · غير انـه لا يجوز ان يطبق هذا المبدأ سلفا ودون نقاش على كل حزب اشتراكي او عمالي لا يتبنى الشكل المجالسي للمجتمـع الجديد ، فما زال الكثير من الاحزاب الاشتراكية والفئات العمالية يتلمس الطريق ، تنقصه المعرفة ، وتكبله الذيلية والانتهازية والبرغماتية ··· فلا بد قبلئذ من حملات دعاوية ومن صراع فكري ضمن الحركـة العمالية والاشتراكية ·.

تهدف المجالسية الى جعل المجتمع « جمعية لمنتجين احـرار ومتساوين » · وترفض لذلك اية وصاية على هؤلاء المنتجين ، ايـا كان مصدرها ، بقدر ما هي رفضت النظام البورجوازي الراسمالي باستغلاله وقمعه · ودائما ياتيك في العصر الحديث من يدعي انه طليعة الطبقة العاملة (او طليعة المجتمع) ، ويعطي لنفسه حـق قيادة الطبقة العاملة والسير بها حسب برنامج وضعه هو اعتمادا على مبادىء ونظريات محددة ، للوصول بهذه الطبقة وبالمجتمـع الى « الاشتراكية » كما تصورها ويصورها للآخرين · انها طبخـة جاهزة ، وما على الطبقة العاملة الا ان تاكلها ، وكل شيء سيكون على مايرام · لقد قال ماركـس (١٨٧١) « بأن تحريـر الطبقة

العاملة ينبغي ان يحقق من قبل الطبقـــة العاملة نفسها » ٧١) ·
وكان هذا القول اول جملة في مقدمة دستـــور الاممية العماليـة (الاولى) ·وكتب انجلز في مقدمة الطبعة الانكليزية للبيان الشيوعي عام ١٨٨٢ بأن ماركس وهو قد انطلقا في صياغـــة البيان من أن « تحرير الطبقة العاملة لا يمكنه الا ان يكون من صنع الطبقـــة العاملة نفسها » ٧٢) · وقد أجاب انجلز (١٨٤٧) على سؤال عن نوعية النظام الاجتماعـــي الجديـــد الـــذي سيحل محل النظام الرأسمالي ، اجاب بانه سيكون على النظام الجديد قبل كل شـيء « ان ينزع من أيدي الافراد المتنافسين *) منشآت الصناعة وجميع فروع الانتاج قاطبة ، وان يجعل جميع فروع الانتاج هذه تدار من قبل مجموع المجتمع ، هذا يعني انها ستدار للحساب الجماعي ، وفق خطة جماعية وبمشاركة جميع اعضاء المجتمع · انه سيلغـي التنافس ويضع مكانه التعاون ···» ٧٣) · التشديد هنـــا علـى قوله:«بمشاركة جميع أعضاء المجتمع » وليس « اعضاء الحزب»!· بل ان « البيان الشيوعي » رأى في التـطور الحـــر لكل فرد من

(71) **Karl Marx : Allgemeine Statuten und Verwaltungsordnungen der Internationalen Arbeiter - assoziation (1971) , in : Marx - Engels Studienausgabe III , Fischer Buecherei ... , S. 137 .**

(٧٢) ماركس /انجلز : بيان الحزب الشيوعي (١٨٤٨) ، دار التقدم ، موسكو، ص ١٨، راجعنا الترجمة على النص الاصلي ·
(*) اي الرأسماليون

(٧٣) فريدريش انجلز : مبادىء الشيوعية (١٨٤٧) ، في نصوص مختارة ، اختيار وتعليق جان كانابا ، ترجمة وصفي البني ، منشـورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٤٤ · راجعنا الترجمة على النص الاصلي ·

المجتمع شرط التطور الحر لمجموع المجتمع ٧٤) • فكيف يكون المجتمع حرا ، أو اشتراكيا ، اذا سيطرت فيه فئة من الناس أو حتى من العمال ؟!•

ان المجالسية هي تنظيم « فوق حزبي » و « فوق نقابي » (أي فوق الاحزاب وفوق النقابات) ، هو تنظيم بروليتاري يعيد عن الانانية الحزبية • ان الانانية الحزبية قد تدفع كل حزب اشتراكي الى ان يقيم تنظيمه المجالسي الخاص به ، فتنتقل هذه النزعة الفئوية التفتت الحزبي الذي يفصل البروليتاريا الى عدة معسكرات متعادية الى النظام المجالسي نفسه ويفقده القدرة على الحياة • وفي أفضل الاحوال قد تصل الانانية الحزبية او النزعة الفئوية الى تمثيل البروليتاريا في المجالس على اساس حزبي ، وتصبح البروليتاريا مساوية لمجموع الاحزاب البروليتارية المتآلفة او المتنافسة ، ويتكرس بذلك انفصال البروليتاريا عن بعضها في مجموعات متنازعة • ان الاحزاب الاشتراكية كثيرا ما تنسى مهمتها الاساسية ، فيوجه كل حزب جهوده ضد الاحزاب الاخرى ، محاولا زيادة اعضائه على حساب الاحزاب الاشتراكية الاخرى ، في حين يجب ان يكون هدف هذه الاحزاب جميعا هو ازالة الطبقة المالكة واقامة المجتمع الاشتراكي •

في هذا المجال تفيدنا التجربة الالمانية ١٩١٨/١٩١٩ • يرى ارنست دوميغ ان احد الاسباب الرئيسية لسقوط التنظيم المجالسي وبالتالي الثورة الالمانية ١٩١٨/١٩١٩ هو «ان المجالسية العمالية – بغض النظر عن استثناءات قليلة – لم تنشأ من قلب الجماهير البروليتارية الكبيرة ، لم تنشأ كذلك من الارض الام للثورة

....

(٧٤) ص ٦٧ من طبعة دار التقدم ، موسكو •

البروليتارية ، اي من المنشآت والمهن بل كانت نشاتها معتمدة على توزعات حزبية عشوائية · وفي حالات كثيرة جدا لم يكن اعضاء كلا الحزبين الديموقراطيين الاجتماعيين (الديموقراطي الاجتماعي الالماني (*) SPD والديموقراطي الاجتماعي الالماني المستقل (USPD سب · ع ·) ليسالون لدى تكوين المجالس العمالية ، انما كانت المجالس العمالية تعين بكل بساطة من بين المجموعات القيادية للحزبيين » · ويتحدث الكاتب عن المجالس العمالية في البلديات فيقول : « ··· وساهم كذلك في واد مكانة المجالس العمالية البلدية التنازع بين الانضباط الحزبي والواجب البروليتاري ، الذي جعل كثيرا من المجالس العمالية الديموقراطية الاجتماعية فقط بنصف قلبهم منتمين الى التنظيم المجالسي · وساهم الكثير من المجالس العمالية من المعسكر الديموقراطي الاجتماعي بحمية في تضييق الخناق على التنظيمات المجالسية ، لان قادة حزبهم الحاكمين كانوا ـ فقط بحكم نزعة البقاء ـ أعداء لفكرة المجالس · وبما ان اغلب هذه المجالس العمالية البلدية لم تكن تحت رقابة البروليتاريا ، بل واحيانا كثيرة لم تكن حتى تحت رقابة الرفاق الحزبيين ، وبالتالي لم يطبق بحقها أيضا المبدأ المجالسي في امكانية العزل كل لحظة ، لذلك تكوّن هنا وهناك ، حيث بقيت المجالس العمالية على قيد الحياة ، نوع من البيروقراطية المجالسية ، بل واحيانا حتى نوع من المحسوبية المجالسية » ٧٥) · وبطبيعة الحال ، فالمجالس العمالية

(*) المعروف بالعربية باسم «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» ، وهي ترجمة خاطئة ، لان التشديد على الديمقراطية التي هي اجتماعية لتفريقها عن الديمقراطية البرجوازية التي هي «خصوصية» لفئة من الناس ·

(75) Erust Daumig (1920) , aux : schneider/ Kuda , Arbeitorrate ... , P. 74 - 75 .

لمناقضة للمبادىء المجالسيـــة الاساسية هـــي مجالس عماليـــة شكلية لا فائدة ترجى منها ·

وقال ارنست دوميغ كبلنذ في مكان آخر :

« ··· ان الفكرة الاساسية لخطتنا في بناء المجالس هي مد جذور النظام المجالسي في جميع خلايا عملية الانتاج الراسمالية، وشموله للبروليتاريا هناك ، حيث يشترك جميع الشغيلة ــ أيـــا كان حجمهم وكيفما كان توجههم الحزبي ــ بكونهم على نفس الصورة لاستغلال راس المال · بالتأكيد ستبقى الآن ولوقت مديـــد الحقيقة الواقعة ، بأن الجماهير البروليتارية ما زالت كيانا غيـــر موحد من وجهة النظر الاساسية · هنا سنجد شرائح عريضة من العناصر اللامبالية والمثلمة سياسيا · كما نجد اعضاء للحـــزب الديموقراطي الاجتماعي الالماني والديموقراطي الاجتماعي المستقل الالماني والحـــزب الشيوعـــي الالماني الـــى جانب السندكاليين والفوضويين ، وكذلك أيضا من يسير وراء الاحزاب البورجوازية· ولكننا نعيش في حقبة انقلابات اقتصادية وصراعات اجتماعية ، تثير شعور وتفكير الجماهير بصورة اندفاعية ·وانهاء هذه الثورة الاجتماعية يمكن ان يتم باحد الحلين التاليـــين : اما ان تتمكـــن الدوائر ذات المصلحة بابقاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج،وذلك بالخديعة او العنف ، من كون البروليتاريا ثانية لخدمـــة الانتاج الراسمالي ، او تتوصل البروليتاريا الى حالة من رص الصفوف والى توحيد الارادة والتحرك بحيث تحطم معاقل الانتاج الراسمالي وتقيم اساسات الاقتصاد والمجتمع الاشتراكي · غيـــر ان هـــذا لا يمكن ان يحدث بواسطة اعضاء هذا الحزب أو ذاك من الاحزاب البروليتارية · انما تجب محاولة استقطاب الكتلة الهائلة للشعب الشغيل من اجل هذه المهمة · ومن وجهة نظر تنظيمية ليس ممكنا الا بكيان تنظيمي يقف فوق الاحـــزاب ، كيـــان يعود الفضل في

نشوئه كما في شعبيته لدى الجماهير البروليتارية الى الحالـــة الثورية التي نعيشها الآن ـ وهذا هو النظام المجالسي · اسمع من يقول :. « بذلك تنكر اذن على الاحزاب حق الحياة » · ـ لا ، ليس اليوم ولا غدا بعد · أنا أعلم جيدا ، ان النظريات لوحدهـا حول النظام المجالسي سوف لن تزيل حقائق الحياة الواقعية·لا · ضمن اطار النظام المجالسي يجب ان تظهر الخلافات الاساسية الموجودة في البروليتاريا ، وهي سوف تظهر · ولكن كل عامل وكل مستخدم يجب قبلئذ ان يدرك،انه بقبوله بالنظام المجالسي الثوري سيساهم ليس فقط بتحسين وضعه المادي ، بل ايضا بخلق حضارة بشرية أرفع · يجب ان يوضح له الدور الذي يلعبه هو نفسه في عمليـة الانتاج الرأسمالية ، الوظيفة التحررية التي تقع على عاتقه ضمن النظام المجالسي لقلب الظروف الاقتصادية والسياسية · هــذا الادراك يمكن توصيله بالطبع فقط من قبل الاحزاب التي تقـف على أرضية الاشتراكية الثورية والتي تتبنى الرأي بأن المطلب الراهـن هو قلب الدولة الطبقية الرأسمالية الى كومونة اشتراكية · بذلك يكون لهذه الاحزاب في مسار كل مرحلة من مراحل التـــطور في البناء الثوري للمجالس مجال تحرك غني جدا · وستقدم لهـــم وقائع التطور السياسي والاقتصادي في وقتنا هذا مادة تحريضية قوية الحجة ، بحيث ان العمـــل الدعائـــي للاحزاب الرأسمالية والاصلاحية سيفقد مع الايام اكثر فاكثر الاساس الذي يقـــوم عليه ··· » (٧٦) ·

ويمكن القول مع بانكوك وجورتر ، ان الاحزاب كتنظيمات للطليعة العمالية والاشتراكية تستطيع ان تقوم بدور هام فيالحركة

.....

(76) Ernst Daumig : Der Arbeiter - Rat , Nr . 37 / 1919 bei :Schneider / Kuda , a. a. O., P . 105 - 107 .

٦ سياسية والاشتراكية ، وهو دور المعلم المساعـــد · غير انها لا تستطيع بسياستها وتنظيمها ان تحل محـــل تحركات الجماهير وتنظيماتها · ان الذي يصنع التاريخ هي الجماهير ، والطليعـــة تستطيع التدخل في مجرى التاريخ الى حد التنوير والتوعية ، اما الباقي فهو مهمة البروليتاريا لوحدها ٧٧) ·

لا شك ان وصول البروليتاريا الى السلطة واقامة المجتمع الاشتراكي شبه مستحيل دون وحدة البروليتاريا ، أو على الاقـــل لعراك غالبيتها في خط واحد · غير ان هـــذه الوحدة لا يمكن ان تكون بشكل احتكار حزب واحد للعمل السياسي البروليتاري من بين جميع الاحزاب البروليتارية الموجودة ، أي الاحزاب التي تضم اعدادا كبيـــرة من البروليتاريـــا أو الاحـــزاب ذوات البرامج الديموقراطية البروليتارية ، بل ولا يمكن ان تكون بوصاية مجموع الاحزاب البروليتارية على الطبقة باكملها والتي غالبا ما تكـــون الاكثرية فيها غير حزبية · ومن يقرأ « بيان الحـــزب الشيوعـــي » لماركس وانجلز يجد انهما يعترفان بالاحزاب العمالية الاخرى ولا يلغيانها ، اذ يقولان : « ان الشيوعيين لا يؤلفون حزبـــا خاصـــا معارضا للاحزاب العمالية الاخرى · وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا بمجموعها · وهـــم لا يصيغـــون مبادىء خاصة (في الطبعة الانكليزية : فئوية) يقولبـــون بهـــا الحركـــة البروليتارية ··· فالشيوعيون هم اذن احزم فريق في الاحـــزاب العمالية · وهم يسبقون بقية جمهور البروليتاريا بادراكهم المسبق لشروط وسير وللنتائج العامة للحركة البروليتارية · الغاية الاولى للشيوعيين هي نفسها لدى جميع الاحزاب البروليتارية الباقيـــة :

(77) Vgl. Gruppe Internationele Kommunisten Hollands , a. a. O., S. 8.

تكوين البروليتاريا في طبقة ، اسقاط سلطة البورجوازية ، الاستيلاء على السلطة من قبل البروليتاريا » ٧٨) . هذا مع العلم ان الحزب الشيوعي هذا هو الحزب الاشتراكي العلمي الوحيد وقتذاك ، أما الآن فالاشتراكيــة العلمية اوســع انتشــارا واكثــر انصارا بمـا لا يقارن . فالحزب الشيوعي اذن هو احزم فريق لا اكثر ، ويمتــاز على بقية البروليتاريا بالعلم فقط ! . ثم واضح ان الذي يستولـي على السلطة هي الطبقة ، وليس الحزب ! .

ان اي حزب ، مهما كان ثوريا ، لا يمثل سوى اعضائه ، الا اذا لنتخبته البروليتاريا باجمعها ممثلا لها ـ وهذا لا يحدث ولـن يحدث الا لفترات قصيرة جدا . كذلك لا تكــون الوحدة بائتـلاف حزبين او اكثر من الاحزاب الاشتراكية ، لان غالبية البروليتاريـا ـ كما قلنا ـ ليست حزبية (فهذا يتعارض مع المفهوم السائد حاليا للحزب) ، ولان التنظيمات الحزبية ذات اغراض اخرى ، وبالتالي تختلف كتنظيم عن تنظيم المجتمع . وحتــى تختلــف الوظيفة ، فالتنظيم يكون مغايرا ، ولكل مهمة اداتها الخاصة . ان وحــدة البروليتاريا لا تكون الا بالتنظيم المجالسي الذي يستوعب جميع الاحزاب والآراء العمالية .

ان الانتماء الحزبي مبني على الميول والقناعة الفرديــــة للاشخاص المعنيين . هو كالعضويــة النقابيــة طوعي ، ويمكن التنازل عنه في اية لحظة . ولا شك ان الانتماء الحزبي ذو ارتباط بالانتماء الطبقي ، غير ان الثانـــي حتمي (هو قدر) وفي نفس الوقت غير مرتبط بالانتماء الحزبي او النقابي . وهكذا فـــان التنظيم المجالسي موضـــوع بالشكل الذي يجعلـه يقبـل كـــل

(٧٨) تمت الترجمة من قبلنا عن النص الالماني ، انظر في الطبعة العربية لدار التقدم في موسكو ، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

البروليتاريا بدون استثناء ، رغما عن ارادة الفرد ، طالمـــا هـــو يعيش من قوة عمله كمصدر وحيد • اما المنظمة الحزبية السياسية فانها لا تستطيع ان تقبل بين صفوفها الا اولئك الاعضاء الذيـــن يشاركونها الرؤية السياسيـــة ، ولا تستطيع ان تضـــع حـــدودا للمنتسبين حسب المهنة او المكانة الاجتماعية ، بل وحتى ليســـوى حسب المنحدر الطبقي (اي الانتماء الطبقي الموضوعي) •

خاتمة

في نهاية هذا الكتاب نخلص الى القول ، ان ادارة الاقتصاد الوطني هي مسالة صراع طبقي اكثر منها مسالة اختيار لافضل نظام اداري لهذا الاقتصاد · فعندما تكون طبقة الشغيلة ذات تاثير سياسي كبير ، عندئذ يكون الشغيلة قادرين على تسيير المنشآت الاقتصادية · واذا لم تكن هذه الطبقة على المستوى اللازم من الوزن السياسي ، فان اي تسيير ذاتي سيكون وهميا او سينتهي الى ايد اخرى غير عمالية · كل ماعدا ذلك من الحجج التي تتظاهر بالموضوعية ، والتي تقول بعدم اهلية الطبقة العاملة لتسيير معاملها ، فهي حجج تبريرية تخفي وراءها مصالح معادية للطبقة العاملة · فاذا كان تناسب القوى الطبقية في المجتمع لغير صالح الشغيلة ، فان اي مبررات علمية اقتصادية لتطبيق التسيير الذاتي لن تقنع – مهما كانت قوية – الطبقة او الفئة المسيطرة على الاقتصاد الوطني في ان تتخلى عن صلاحياتها وامتيازاتها · بالمقابل ، من الغباء ان تقبل الطبقة العاملة بغير طريق التسيير العمالي للمنشآت الاقتصادية ، اذا ما ملكت في يوم من الايام سلطة القرار ·

لقد درسنا في هذا الكتاب المراحل التي قطعها الاقتصاد السوري في ادارة منشآته منذ عام ١٩٦١ ، عندما تأممت المنشآت

الصناعية الكبرى · كذلك درسنا المقدمات الايديولوجية والطبقية لدولة البعث ، فراينا ان هذه المقدمات بحد ذاتها لم تكن لتعطي نتيجة كالتسيير الذاتي ، بل لم تكن لتؤدي – وحيدة – الى الاشتراكية · وجاء التطور اللاحق ليبرهن على ذلك ، بل وليبرهن في هذا المجال على ما ورد في مقدمة الكتاب النظرية ، دون ان يعني ذلك – كما هو واضح – انه لم يكن هناك اي احتمال للاشتراكية والتسيير الذاتي · الاحتمالات متوفرة ، لان القوى الطبقية المحددة لمسار التاريخ لم تكن مقتصرة على حزب من جهة ومن جهة اخرى كان هذا الحزب بالذات يملك ايضا قوى كامنة قابلة لنصرة الاشتراكية والتسيير الذاتي · فليس من الذكاء ، ان ننتظر الزمن ثم ننظر الى الوراء لنقول لم يكن بالامكان الا ما كان ·

في الفصل الثالث عرضنا مبادىء النظام المجالسي واسس تنظيم مجتمع الاشتراكية والشيوعية ، مع بعض التصورات العملية الممكنة وغير الممكنة · وقد كان بودنا – استكمالا لمقدمة الكتاب النظرية – ان ندرس امكانية تحقيق الاشتراكية والتسيير الذاتي في مجتمع راسمالي متخلف مثل سورية · لكننا وجدنا ان مهمة كهذه تحتاج قبلئذ الى دراسة التركيب الطبقي والايديولوجي للمجتمع السوري ، بالاضافة الى دراسة شاملة للاقتصاد السوري · ومع ذلك نخمن ان ما ذكرناه يفيد الحركة العمالية والاشتراكية في سورية والوطن العربي ، بحيث لا تضيع جهود وتقدم ضحايا في سبيل اهداف موهومة قد توصل الى نقيض المستقبل المأمول · لربما تكون المبادىء والاسس المذكورة في الفصل الثالث نجما او احد النجوم نهتدي به في نضالنا ، فنندفع نحو اي اصلاح على هذا الطريق ، ونوفر الجهود في اي تحرك يبعدنا عنه ·

انتهى

فهــرس

لاهم مراجع الكتاب

ا ـ الفصل الاول

ـ محمد الزعبي : موقف حــزب البعث العربــي الاشتراكي (القطر الســوري) مــن مسالــة الصراع الطبقي (بشكل املية) ١٩٧٣ ·

ـ سامي الجندي : البعث ، دار النهار ، بيروت ١٩٦٩ ·

ـ شبلي العيسمي : حزب البعث العربــي الاشتراكــي ، مرحلة الاربعينيات التاسيسية ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩ ، الطبعة الثانيــة ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٥ ·

ـ محمد حرب فرزات:الحياة الحزبية في سوريا ، منشورات دار الرواد ، ١٩٥٥ ·

ـ نضال البعث :

الجزء الاول ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٣ ·

الجزء الثاني ، القطر السوري ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ ، دار الطليعة بيروت ١٩٦٣ ·

الجزء الثالــث ، القطــر السوري ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ ، دار

الطليعة ، بيروت ١٩٦٤ .

الجزء الرابع ، القيادة القومية ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٤ .

الجزء السادس ، القيادة القومية ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥ .

ـ اليمين واليسار في حزبنا ، في : المناضل (مجلة حزبية داخلية) ، تموز ١٩٦٦ .

ـ محمد مسعود الشابي : مشكلات الثورة : مهمات الحزب قبل الثورة وبعدها ، دمشق في ٣ ـ ٨ ـ ١٩٦٤

ـ أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق ـ دراسة تحليلية نظرية اعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع ، دار الشعب ، بدون مكان وتاريخ نشر (١٩٦٤؟)

ـ التقارير المقدمة الى المؤتمر القومي الثامن (نيسان ١٩٦٥) كراس صادر عن القيادة القومية لحزب البعث ، وثائق رقم ٢ ، اذار ١٩٦٧ .

ـ ازمة الحزب وحركة ٢٣ شباط وانعقاد المؤتمر القطري الاخير ومذكرة القيادة القطرية الى المجلس الاستشاري القومي ، كراس صادر في ٢٠ـ ١٠ ـ ١٩٦٥ .

ـ الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي ، سلسلة التوجيه الحزبي رقم ٢ .

ـ مشروع الدليل النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في المناضل ، الاعداد ٢٨ ـ ١٩٦٨ ، ٢٩ ـ ١٩٦٩ ، ٣٠ ـ ١٩٦٩ ، ٣١ ـ ١٩٦٩ ، ٣٢ ـ ٦٩ ، ٣٣ ـ ٦٩ ٣٤ ـ ٦٩ ، ٣٥ ـ ١٩٧٠ ،٣٦ ، ١٩٧٠ ، ٣٨ ـ ١٩٧٠ .

- جلال لسيد : حقيقة الامة العربية وعوامل حفظها وتمزقها، دار اليقظة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ .

- م . عفلق ، م . الرزاز ، و . الغانم ، ا . فـرج : دراسات في الاشتراكية ، دار الطليعة بيروت ١٩٦٠ .

- حول الفردية والعقلية اليمينية في الحزب ، في : المناضل ، العدد ٤ ، ايار ١٩٦٦ .

- ميشيل عفلق : في سبيل البعث ، دار الطليعة ، الطبعـة الثالثة ١٩٦٣ .

- ميشيل عفلق : الشعب العربي في معركة التحريـر ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ .

- النقابيات - موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطـن العربي والقطر العربي السوري ، سلسلة الاعداد الحزبي رقـم ٢ (١٩٦٨) . منشور ايضـا في المناضل ، العدد ٢٧ - ١٩٦٦، ٢٨/ ٦٨ ، ٢٩ - ١٩٦٩ .

- مقررات المؤتمر الخامس عشر لاتحاد نقابات العمال فـي سورية ، المنعقـد في دمشق من ١٢ - ٩ - ١٩٦٨ الى ٢٠ - ٩ - ١٩٦٨

- اعمـال ومقررات المؤتمر السادس عشر للاتحـاد العام لنقابات العمال في سورية ، المنعقد في دمشق من ٢٠ الى ٢٢ ايلول ١٩٧٢ .

- شرح قانون التنظيم النقابي ٨٤ لعام ١٩٦٨ ، مجموعـة محاضرات في المعهد النقابي المركزي بدمشق (وجيه طه) ، اهلية (١٩٧٣) .

- الحركة العمالية في القطر العربـي السوري ، مجموعة

محاضرات في المعهد النقابي المركزي بدمشق (احمد عزيز) ، املية (١٩٧٢) .

– محمد فائز بياسي : المشاريع المؤممة في القانون السوري والمقارن (اطروحة دكتوراه) ، دمشق ١٩٦٩ .

– خير الدين حسيب : مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي ، دراسة مقارنة دار الطليعة ، بيروت ١٩٧١ .

– اتجاه السياسة الاقتصادية الجديدة للحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، في المناضل العدد الثاني .

ب – الفصل الثاني .

– اوسع التفاصيل عن تاميم المصارف في سورية ، في : الاقتصاد العربي « دمشق » العدد ١٣ تاريخ ١٦ ايار ١٩٦٣

– مقررات المؤتمر القطري العادي الثاني للقطر السوري المنعقد بين ١٨ – ٣ – ٤ – ٤ ١٩٦٥ ، نشرت في حزيران ١٩٦٦ .

– التحويل الاشتراكي في القطاع الصناعي ، سلسلة الاعداد الحزبي رقم ٣٣ – ١٩٧٢ ؟ »

– مؤتمر التسيير الذاتي ، في كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ٦١ ، تاريخ ٢ – ١١ – ١٩٦٤

– قرارات مؤتمر التسيير الذاتي في حمص ، في الاقتصاد العربي ، العدد ٨٨ ، تاريخ ٥ – ١١ – ١٩٦٤

– صلاح الوزان : التسيير الذاتي – في ضوء التجربة اليوغوسلافية ، وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ، نيسان ١٩٦٥ .

ـ المنهاج المرحلـــي لثورة الثامن من اذار ، صدر في تموز ١٩٦٥ ·

ـ مقررات المؤتمر القطري الاستثنائي « الثالث » المنعقد بين ١٠ ـ ٢٧ اذار ١٩٦٦

ـ المسؤولون الثوريون أمام العمال وجهـا لوجـــه في كفاح العمال الاشتراكي ، العدد ١٢٥ تاريخ ١٨ ـ ٤ ـ ١٩٦٦ ·

ـ مقررات مؤتمرات الحزب القومية والقطرية الخاصة بالعمل والعمال ، صادرة عن القيادة القومية ·

ـ مقررات وتوصيات الحزب القطرية والقوميــة في المجـال الاقتصادي ، صادرة عن القيادة القطرية ، دمشق ١٩٧٣ ·

ـ في ممارسة الثورة ـ في الديمقراطية الشعبية،في التحويل الاشتراكي ، سلسلة الاعداد الحزبي رقم ١ ، دمشق تموز ١٩٦٦ ·

ـ تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع، المنعقد في أواخر ايلول ١٩٦٨

ـ اهمية مشاركة العمال في مجالس الادارة « تحقيق نـزار داغستاني » في كفاح العمال الاشتراكي العدد ٣٩٤ ، تاريخ ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٧١ ·

ـ ممثلو العمال في اللجان الادارية « ندوة ، اعداد نـــزار داغستاني » ، في كفاح العمال الاشتراكي العدد ٣٩٥ ، تاريخ ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٧١ ·

ـ مفهوم الادارة الديمقراطيــة لوسائل الانتـــاج ، سلسلة التوجيه الحزبي رقم ٢ ، دمشق في ١ ـ ٤ ـ ١٩٧٠ ·

ـ تقارير ومقررات المؤتمر القطري السادس ، المنعقد في ٥/٤ ـ ١٥/٤ ـ ١٩٧٥ ·

- الرقابة العمالية على الانتاج ، سلسلة الاعداد النقابي رقم ٦ ، حزيران وتموز ١٩٧٢ ٠

- غسان قلعاوي : الجديد في قانون المؤسسات العامة والمنشآت ، في : البعث ، تاريخ ١٠ ـ ٣ ـ ١٩٧٥ ٠

- المجالس واللجان الانتاجية قضايا وآفاق ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر اتحاد عمال دمشق المنعقد في ٢٣ ـ ٣ ـ ١٩٧٥ ٠

- تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام المقدم الى المؤتمر العام للانتاج والمجالس الانتاجية ، انعقد المؤتمر في ١٠ ـ ١٢ شباط ١٩٧٦ ، دمشق ١٩٧٦ ٠

ج ـ الفصل الثالث (المراجع العربية)

فريدريش انجلز : دور العمل في تحول القرد الى انسان (كتب عام ١٨٧٦ ونشر عام ١٨٩٦) ، نشرته بالعربية دار التقدم بموسكو ٠

- كارل ماركس : مخطوطات ١٨٤٤ ـ الاقتصاد السياسي والفلسفة ، ترجمه (عن الفرنسية) الياس مرقص ـ منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٠ ٠

- فريدريش انجلز : نظام العمل المأجور (١٨٨١) ، دار التقدم موسكو ٠

- فريدريش انجلز : نصوص مختارة ، ترجمه وصفي البني ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ ٠

- كارل ماركس : راس المال ـ نقد الاقتصاد السياسي ، الكتاب الاول : نمو الانتاج الراسمالي ، ترجمة انطوان حمصي

منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، الجزء الاول والثاني ١٩٧١ ، الجزء الثالث ١٩٧٢ ·

- ماركس/انجلز :الاسرة المقدسة او نقد النقد النقدي،ترجمة رزق الله هيلان ، مراجعة انطون مقدسي ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٥ ·

- فريدريش انجلز : حول مسالة السكن (١٨٨٧) ، ترجمة جبران كوريه ، دار دمشق ، دمشق ·

- كارل ماركس : نقد برنامج غوتا (كتب عام ١٨٧٥ ونشر عام ١٨٩١) ، دار التقدم بموسكو ·

- فريدريش انجلز : انتي دوهرنغ · ثورة الهراوجين دوهرنغ في العلوم (١٨٧٨) ، ترجمة فؤاد أيوب ، دار دمشق ، ١٩٦٥

- كارل ماركس : الحرب الاهليـــة في فرنسا (١٨٧١) دار التقدم موسكو ١٩٦٩ ·

- ماركس / انجلز : التنظيـم الشيوعـــي ، ترجمة العفيف الاخضر ، دار القدس ، بيروت ١٩٧٤ ·

ماركس / انجلز / لينين : حـــول المجتمـع الشيوعي ، دار التقدم ، موسكو ·

- انطونيو غرامشي وآخـــرون : مناقشات حـــول المجالس العمالية ، ترجمه عن الايطالية عفيف الرزاز ، دار ابن خلـدون ، بيروت ١٩٧٢ ·

- ماركس / انجلز : بيان الحزب الشيوعـــي ١٨٤٨) ، دار التقدم ، موسكو ·

- مراسلات ماركس / انجلز في المختارات الصادرة عن دار التقدم بموسكو .

- مراسلات ماركس/انجلز ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٢

ملاحظات :

- المراجع الاجنبية مذكورة في النص

- هناك مراجع لم تذكر ، مع اننا استفدنا منها

- التشريعات ماخوذة من الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية .

صدر للمؤلف

- الثالوث المحرم – دراسات في الديـن والجنس والصراع الطبقي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣ .
- القطن وظاهرة الانتاج الاحـادي في الاقتصاد السوري ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤ .
- الادب والايديولوجيـا في سوريـة (بالتعـاون مع نبيل سليمان) ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٤ .
- أزمة الزواج في سورية ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٩ .

دار الحقائق